المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة

حصيلة نشاط الأمانة العامة للحكومة

وآفاق المستقبل

خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى متم أكتوبر 2015

جميع الحقوق محفوظة للأمانة العامة للحكومة © 2015

المحتويات

1 - تقديم الأمين العام للحكومة..... 05

2 - تمهيد..... 15

3 - الإعداد والتنسيق لأنشطة المجالس الوزارية والحكومية وإعداد الظهائر وضبط وترقيم مشاريع النصوص 17

- إعداد جداول أعمال مجالس الحكومة والمجالس الوزارية ومحاضر اجتماعاتها
- إعداد الظهائر الشريفة
- ضبط وترقيم مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية والخاصة والقرارات والمقررات الوزارية

4 - تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة 21

5 - تحديث أساليب ومناهج وطرق العمل وتطوير الإدارة الإلكترونية 29

- تحديث أساليب ومناهج العمل
- المشاريع المتعلقة بتأهيل البنية التحتية المعلوماتية
- مشاريع التطوير المعلوماتي
- نظام معلوماتي خاص بتدبير ملفات الجمعيات
- مكننة سلسلة إنتاج النصوص القانونية
- تطوير طبع الجريدة الرسمية
- تتبع النصوص التشريعية والتنظيمية
- الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة

6 - النشر القانوني.....35

7 - المواكبة القانونية لأنشطة الجمعيات 41

- رخص التماس الإحسان العمومي
- تلقي التصريحات بالمساعدات الأجنبية التي توصلت بها بعض الجمعيات من جهات أجنبية برسم سنة 2015

- وضعية الجمعيات المتمتعة بصفة المنفعة العامة

8 - المواكبة القانونية للمهن المنظمة وشبه المنظمة والهيئات المنظمة 43

9 - التدبير العقلاني للموارد البشرية 45

10 - ضبط وترشيد النفقات 47

11 - الصفقات العمومية.....49

12 - الانفتاح على العالم الخارجي وعلاقات التعاون الدولي..... 53

13 - التكوين الأساسي والمستمر.....63

14 - النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الأمانة العامة للحكومة.....65

الملاحق

15 - النصوص القانونية المتعلقة بالأمانة العامة للحكومة.....69

16 - لائحة الظهائر الشريفة القاضية بالتعيين في مناصب عليا وبالمجال العسكري والديني المنشورة بالجريدة الرسمية.....119

17 -الظهائر الشريفة القاضية بنشر اتفاقيات دولية 121

18 - القوانين المنشورة بالجريدة الرسمية.....125

19 - المراسيم المنشورة بالجريدة الرسمية 135

20 - معطيات إحصائية حول المجالس الحكومية.....189

21 - معطيات إحصائية حول المجالس الوزارية.....191

22 - إصدارات المطبعة الرسمية.....193

تقديم

في إطار المهام التي تضطلع بها الأمانة العامة للحكومة في مجال تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة من أجل مواكبة الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا والسياسات العمومية التي تشرف الحكومة على إعدادها وتسهر على تنفيذها، فإن الأمانة العامة للحكومة قامت خلال هذه السنة (2015) بتنفيذ مقتضيات الدستور وخاصة ما يتعلق منها بالقوانين الواجب إصدارها على مدار الولاية التشريعية للحكومة مع الحرص الشديد على استكمال ما بقي منها طور الإعداد خلال السنة الحالية والسنة المقبلة (2016) ، طبقا للتوجيهات الملكية السامية المضمنة بالخصوص في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة.

وهكذا واصلت الأمانة العامة للحكومة بتنسيق مع الجهات المعنية خلال هذه السنة المساهمة في إعداد ونشر بعض مشاريع القوانين التنظيمية والنصوص المحدثة بموجبها بعض المؤسسات الدستورية، وكذا النصوص الواردة في المخطط التشريعي، أو التي تكتسي طابعا استعجاليا أو ظرفيا وتم نشر العديد من القوانين والمراسيم والقرارات الوزيرية.

1- نشاط تشريعي وتنظيمي مكثف

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الحكومة عقدت، في هذه السنة وإلى حدود متم شهر أكتوبر 2015، 38 مجلسا للحكومة، تمت الموافقة أو المصادقة خلاله على 216 مشروعا، من بينها 66 مشروع قانون: (9 قوانين تنظيمية، و31 قانونا عاديا، و26 قانونا بالموافقة على اتفاقيات دولية طبقا للفقرة 2 من الفصل 55 من الدستور)، فضلا عن مشروع مرسوم بقانون، و121 مشروع مرسوم تنظيمي، و28 اتفاقية دولية، كما قدم خلالها 11 عرضا، وتم تدارس عدد من القضايا الآنية، وتعيين 91 مسؤولا في مناصب عليا طبقا للفصل 92 من الدستور، من بينهم 14 امرأة.

كما انعقدت خلال نفس الفترة أربعة مجالس وزارية تمت خلالها المصادقة على: 88 مشروعا

موزعة كما يلي: 45 مشروع قانون (همت 9 مشاريع قوانين تنظيمية، و36 مشروع قانون عادي بالموافقة على اتفاقيات دولية طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 55 من الدستور)؛ وظهير شريف واحد يتعلق بالمجال العسكري؛ و3 مراسيم تنظيمية تتعلق بنفس المجال؛ و39 اتفاقية دولية، وتقديم عرضين اثنين حول التوجهات العامة لقانون المالية، وترتيب الآثار القانونية على القرار الصادر عن المجلس الدستوري بخصوص القانون التنظيمي لقانون المالية، كما تم خلالها تعيين 30 مسؤولا في مناصب سامية طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور، (ويتعلق الأمر بـ 28 رجل سلطة، ومسؤول عن مؤسسة مكلفة بالأمن الداخلي ومسؤول عن مؤسسة استراتيجية عمومية).

وقد تم خلال نفس الفترة إيداع 65 مشروع قانون بمجلسي البرلمان، مع العلم أن جميع القوانين التي صادق عليها البرلمان بمجلسيه قد تم إصدار الأمر بتنفيذها ونشرها داخل الآجال الدستورية، طبقا لأحكام الفصل 50 من الدستور.

ونذكر أن العديد من هذه المشاريع تتعلق بنصوص ذات وزن ثقيل يعتبر البعض منها مشاريع قوانين مهيكلة ومؤسسة، كمشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومشروع القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، ومشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، ومشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، ومشروع القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، ومشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ومشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، ومشروع القانون المتعلق بسلامة السدود، ومشروع القانون المتعلق بمدونة الطيران، ومشروع القانون المتعلق بالاتجار في البشر، ومشروع قانون المالية لسنة 2016، ومشاريع القوانين المتعلقة بالمهن شبه الطبية ومشروع القانون المتعلق بضبط قطاع الكهرباء . وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة للحكومة منكبة حاليا، في إطار لجان تقنية مشتركة مع القطاعات الوزارية المعنية، على إعداد عدد من مشاريع القوانين المهيكلة، نذكر من أهمها القوانين التنظيمية المتبقية، ومشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، ومشروع القانون المتعلق بتغيير وتتميم قانون المسطرة المدنية، ومشروع القانون المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة، ومشروع القانون المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، ومشاريع قوانين تتعلق بعدد من المؤسسات العمومية، فضلا عن عدد من المشاريع التي تم إعداد صيغتها النهائية والتي ستعرض خلال الأيام المقبلة بمشيئة الله على مسطرة المصادقة.

وتميزت هذه السنة أيضا بنشر عدد من الظهائر الشريفة تتعلق بالخصوص بالمجالين الديني والعسكري، كما تميزت بنشر 16 اتفاقية دولية مصادق عليها من طرف المملكة المغربية وكذا بنشر الظهائر الشريفة القاضية بتنفيذ 90 قانونا وافق عليها البرلمان، نذكر من أهمها: القانون التنظيمي لقانون المالية، والقانون التنظيمي المتعلق بتغيير وتتميم القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، والقانون التنظيمي المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها

وغير خاف أن سنة 2015 قد تميزت بتنظيم عدة عمليات انتخابية همت انتخاب ممثلي المأجورين، والمنظمات المهنية للمشغلين، والغرف المهنية وأعضاء المجالس الجماعية، وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم، وأعضاء مجالس الجهات، وتم تتويجها بانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

كما أن هذه السنة تعتبر سنة إرساء الجماعات الترابية طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في دستور 2011.

وكان من الطبيعي أن تنخرط الأمانة العامة للحكومة في مسلسل التأطير القانوني لكافة العمليات المذكورة، وذلك بالمساهمة المباشرة أو غير المباشرة في إعداد مشاريع النصوص القانونية اللازمة لهذا الغرض، حيث تم في هذا الإطار، إصدار ستة قوانين تنظيمية و29 مرسوما و 18 قرار وزاريا، نذكر من أهمها القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات، والعمالات والأقاليم، والجماعات.

ولقد تميزت هذه السنة بإصدار قانونين تنظيميين بالغي الأهمية وهما: القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، والقانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الذي يضع إطارا مرجعيا جديدا لإعداد وتنفيذ قوانين المالية بما فيها الميزانية العامة والحسابات الخصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة، مع إقرار قواعد جديدة تخص البرمجة السنوية والمتعددة السنوات للمشاريع المقيدة في ميزانية القطاعات الوزارية.

لقد عرفت هذه السنة تسريعا في وتيرة الإنتاج التشريعي، حيث بلغ العدد الإجمالي للنصوص التي تم نشرها بالجريدة الرسمية إلى متم أكتوبر 2015، حوالي 4369 نصا، ما بين ظهائر (28)، وقوانين تنظيمية (9)، وقوانين (81)، ومراسيم (576)، وقرارات ومقررات وزارية (3675)، وهو ما يسجل ارتفاعا ملحوظا في عدد القوانين والمراسيم التنظيمية وغيرها من المراسيم ، بزيادة بلغت حوالي 380 نصا عن نفس الفترة من السنة الماضية بمعدل نشر قانون كل يوم ونصف (ظهير- قانون تنظيمي – قانون) وثلاثة مراسيم كل يوم ، وأكثر من 18 مقررا يومياً اعتمادا على أيام العمل في السنة.

ومن جهة أخرى، فإن الأمانة العامة للحكومة سهرت على إعداد مشاريع الظهائر الشريفة ووضعها في قالبها النهائي من أجل عرضها على صاحب الجلالة، ليضع خاتمه الشريف عليها، سواء تعلق الأمر بالظهائر الشريفة القاضية بالتعيين في المناصب السامية، أو الصادر الأمر بموجبها بتنفيذ القوانين، أو القاضية بنشر الاتفاقيات الدولية، أو غيرها من أصناف الظهائر الشريفة الأخرى. وقد بلغ عدد الظهائر الشريفة التي تم إعدادها، خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى متم أكتوبر 2015، 144 ظهيرا شريفا، بالإضافة إلى إعداد وثائق مصادقة المملكة المغربية على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو الانضمام إليها، حسب الحالة، والتي بلغ العدد المسجل منها خلال نفس الفترة، 42 وثيقة للمصادقة.

2- رفع القدرات ودعم الكفاءات

وكان لابد على ضوء هذا النشاط التشريعي والتنظيمي المكثف وإمكانية مضاعفة الجهد وتحسين وتجويد هذا النشاط أن تقوم الأمانة العامة للحكومة بدعم القدرات العاملة بها والتفكير في أن يشمل هذا الدعم القطاعات الوزارية الأخرى. ومن ثم اتخذت بعض التدابير كان أهماها وضع مستشارين قانونيين رهن إشارة الوزارة التي تعاني خصاصا في إنتاج المشاريع التشريعية والتنظيمية. وبدعم من رئاسة الحكومة تم وضع ثلاثين (30) مستشارا رهن إشارة قطاعات حكومية لمساعدتها على إعداد نصوصها التشريعية والتنظيمية، وإعداد الاستشارات القانونية اللازمة ودعم التأطير القانوني بها.

كما ستقوم الأمانة العامة للحكومة خلال السنة المقبلة (2016) بتنظيم دورات تكوينية في مجال إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية لفائدة أطر القطاعات الحكومية، وذلك من أجل تحسين جودة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية وتسريع مسطرة المصادقة عليها، ومن شأن وضع مستشارين آخرين في السنة المقبلة أن يساهم في ضبط العمل أكثر وبمردودية أكبر ويحافظ على الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية بالتقليل من اللجوء إلى طلب الاستشارات الخارجية، كما من شأنه ربح الوقت الذي يضيع أحيانا في إعادة صياغة النصوص شكلا ومضمونا أو في عقد العدد الكبير من الاجتهادات مع الوزارات المعنية أو من خلال تكوين لجان للمراجعة.

ذلك أنه لوحظ خصاص كبير في هذا المجال، الأمر الذي تضطر معه مصالح الأمانة العامة للحكومة لمراجعة المشاريع المعروضة عليها سواء من حيث الشكل أو المضمون، وعقد اجتماعات متواصلة مع القطاعات المعنية، وتكوين لجان مشتركة لإعداد الصيغ النهائية للنصوص المعروضة على مسطرة المصادقة، حيث بلغ عدد الاجتماعات المنعقدة لهذا الغرض إلى متم أكتوبر 2015، حوالي 269 اجتماعا، خصصت لدراسة مشاريع القوانين، وأكثر من 300 اجتماع خصصت لدراسة باقي النصوص الأخرى.

هذا، وقد تم وضع ستة دلائل متعلقة بمسار إعداد ودراسة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية إلى غاية نشرها بالجريدة الرسمية، باللغتين العربية والفرنسية، رهن إشارة القطاعات الوزارية وخصوصا المصالح القانونية بها، ويتعلق الأمر بالدلائل التالية:

- الدليل العام لمساطر معالجة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية؛
- دليل صياغة النصوص القانونية
- دليل تحيين النصوص القانونية؛
- دليل التقارب القانوني بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي.

- الدليل العام حول دراسات الأثر للنصوص التشريعية؛

- دليل موضوعاتي حول التكوين في مجالي التوثيق والأرشيف؛

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدلائل أنجزت في إطار عمل مشترك بين الخبراء الأوروبيين ونظرائهم بالأمانة العامة للحكومة، مع الحرص على احترامها لخصوصيات العمل التشريعي بالمغرب، وكذا مطابقتها لمضامين دستور 2011.

وفي إطار الانفتاح على المواطنين والمعنيين في مجال التشريع، تم خلال السنة الجارية نشر 23 مشروع نص قانوني (من بينها 12 مشروع قانون و 7 مراسيم و 4 قرارات) بالموقع الالكتروني للأمانة العامة للحكومة، من أجل إتاحة الفرصة لهم لإبداء رأيهم والإدلاء بملاحظاتهم حولها، وذلك طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.08.229 الصادر بتاريخ 25 من جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) بإحداث مسطرة لنشر مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية.

وبالإضافة إلى دراسة النصوص القانونية وتتبع مسطرة المصادقة عليها إلى حين نشرها بالجريدة الرسمية، قامت الأمانة العامة للحكومة بإبداء استشارات قانونية لفائدة مختلف القطاعات في إطار مراسلات متبادلة معها، بالإضافة إلى الاستشارات القانونية اليومية المقدمة إلى هذه القطاعات بكيفية مباشرة.

3- لجنة الصفقات (اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية)

وعلى صعيد آخر، وخلال نفس الفترة، أبدت لجنة الصفقات 16 رأيا قانونيا يرتبط بجميع جوانب الصفقات، وبشكايات بعض المتنافسين. كما ساهمت في دراسة مشروع قانون واحد و7 مشاريع مراسيم، و23 مشروع قرار، و9 مشاريع مقررات لرئيس الحكومة.

وجدير بالذكر أن الإطار القانوني المتعلق بهذه اللجنة قد تمت مراجعته، حيث تم إصدار المرسوم رقم 2.14.867 بتاريخ 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية التي ستحل محل لجنة الصفقات اعتبارا من فاتح يناير 2016. ويندرج هذا الإصلاح في إطار تخليق الحياة العامة والتزام السلطات العمومية بتفعيل مقتضيات الدستور ولاسيما الفصلين 35 و36 منه، من خلال إدراج عملية إبرام الطلبيات العمومية، بشكل لا رجعة فيه، في إطار احترام مبدأ حرية الولوج إلى الطلبيات العمومية والتعامل المبني على المساواة وشفافية المساطر. ويأتي ذلك بعد إصلاح نظام الصفقات العمومية (2013) ووضع القواعد الأساسية لإبرام عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص(2015).

وقد تم إعداد هذا المشروع بكيفية تشاركية وبناء على اقتراحات أبدتها عدة هيئات دولية ووطنية (لا سيما، البنك الدولي ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية OCDE- والكونفدرالية العامة لمقاولات المغربCGEM والفيدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية FNBTP والفيدرالية المغربية للاستشارة والهندسةFMCI وهيئات مهنية أخرى) وذلك عند تقييمها لمنظومة الصفقات العمومية في المغرب وكذا على الاقتراحات الواردة نتيجة نشر مشروع المرسوم في الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة.

ويهدف الإصلاح الذي جاء به المرسوم سالف الذكر إلى إحداث لجنة إدارية متخصصة تضم خبراء في مجال العقود الإدارية بصفة عامة والطلبيات العمومية بصفة خاصة.وبموجب المرسوم السالف الذكر، تقوم اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية بمهام الاستشارة والمساعدة والدراسة وفحص كل مسألة تم عرضها عليها في مجال الطلبيات العمومية، من طرف مصالح الدولة والمؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري آخر من أشخاص القانون العام باستثناء الجماعات الترابية.

كما تقوم كذلك بدراسة الشكايات الواردة عليها من طرف كل شخص ذاتي أو اعتباري من أشخاص القانون الخاص، شارك في طلبية عمومية إما بصفة متنافس أو نائل للصفقة أو صاحبها، يرى إقصاء عرضه بكيفية غير قانونية، أو واجه صعوبات في التأويل القانوني لبنود عقده.

كما تتولى تنسيق أعمال التكوين الأولي والمستمر في مجال الطلبيات العمومية وبتوحيد برامج التكوين لفائدة موظفي المصالح المكلفة بتدبير الطلبيات العمومية بالإدارات العمومية، وبالفعل قامت الأمانة العامة للحكومة ووزارة المالية (الخزينة العامة) بتنظيم حلقات تكوينية لصالح أكثر من 140 موظف يعمل في هذا الميدان ليصبحوا مكونين لكل العاملين بالطلبيات العمومية الذين يتجاوز عددهم ثلاثة آلاف (3000) وسيسلم لهم دلائل عملية في هذا الميدان كما سيؤسس موقع إلكتروني يساعدهم على إتقان عملهم في هذا الشأن.

4- المهن المنظمة والجمعيات

وفيما يخص الرخص التي تختص الأمانة العامة للحكومة بمنحها، فقد تم منح ما يزيد عن 982 رخصة مهنية.

أما فيما يتعلق بالمواكبة القانونية لأنشطة الجمعيات، فقد تلقت الأمانة العامة للحكومة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى متم شهر شتنبر 2015، 881 تصريحا من 194 جمعية، بشأن استفادتها من مساعدات أجنبية بلغت قيمتها الإجمالية إلى غاية شهر شتنبر 2015 ما يناهز 26 مليار سنتيم. كما تم تخويل صفة المنفعة العامة بموجب مراسيم لفائدة 3 جمعيات، ليبلغ عدد الجمعيات الحاصلة على هذه الصفة 216 جمعية. وفضلا عن ذلك، فقد منحت الأمانة العامة للحكومة خلال نفس السنة 23 رخصة في إطار البت في طلبات الترخيص بالتماس الإحسان العمومي.

5- تطوير المطبعة والجريدة الرسميتين

أما عن أنشطة المطبعة الرسمية فقد عرفت هي الأخرى طفرة نوعية، بحيث تميزت السنة المالية (2015) بتحقيق مجموعة من المكتسبات الهامة في إطار تطوير أساليب العمل في مجالات الطباعة الإلكترونية وتقنيات التواصل والتدبير وتحسين الأداء بالاستفادة من التجارب الدولية في إطار اتفاقية التوأمة مع الاتحاد الأوروبي.

ففي مجال المكننة المعلوماتية لسلسلة إنتاج الجريدة الرسمية، فقد تم تدريجيا تغيير طريقة إنتاج هذه الجريدة وأصبحت لأول مرة تنشر بصيغة النص الرقمي، ولبلوغ هذه الغاية تم استبدال البرنامج المعلوماتي الذي كان معمولا به في السابق والمتعلق بتوضيب النصوص ببرنامج آخر يساير التطور الهائل الذي يعرفه ميدان الطباعة، مع اتخاذ كافة التدابير المصاحبة لهذه العملية، من تكوين تقني وتوفير الأجهزة المعلوماتية الضرورية. وبفضل هذا التغيير، أصبح بإمكان موظفي المطبعة الرسمية استغلال الصيغ الالكترونية للنصوص الواردة عليها بطريقة أوتوماتيكية وفعالة.

ومن جهة ثانية، تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين المطبعة الرسمية ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وبريد المغرب وبدعم فاعل من المطبعة الرسمية الإسبانية، أسفرت عن إحداث شباك إلكتروني لنشر الإعلانات القانونية بالجريدة الرسمية ستليها لاحقا الإعلانات القضائية والإدارية. مما سيمكن المعلنين عبر كافة تراب المملكة من القيام بإجراءات الإشهار من مقر تواجدهم في وقت وجيز وبدون عناء، وبتكاليف منخفضة مع ضمان آجال أقصر للنشر. كما سيخفف العبء على المطبعة الرسمية من حيث عمليات التصفيف والتصحيح وتركيب الصفحات، وتوفير الورق ومواد ولوازم الطبع.

ويمكن هذا الشباك كذلك المعلنين من تتبع المراحل التي تقطعها إعلاناتهم وتحميل شهادة تثبت إدراجها في أعداد الجريدة الرسمية وتاريخ صدورها للإدلاء بها عند الحاجة لدى السلطات المختصة وكذا أداء مصاريف نشرها في عين المكان.

وتفعيلا للفصل 68 من الدستور القاضي بنشر محضر مناقشات الجلسات العامة برمته في الجريدة الرسمية للبرلمان، واكبت الأمانة العامة للحكومة الأعمال التي بوشرت من طرف مجلسي البرلمان لبلورة هذا المشروع.

وهكذا، ساهمت في تأهيل المصالح المختصة للمجلسين المذكورين في مجال النشر حيث عقدت لهذا الغرض اجتماعات تحضيرية مكثفة تلتها دورات تكوينية بمقر المطبعة الرسمية لفائدة موظفين يزاولون مهامهم بالبرلمان من أجل إنجاز جريدة رسمية إلكترونية جيدة شكلا ومضمونا.

هذا، وفي إطار استشراف آفاق المستقبل، قامت الأمانة العامة للحكومة بوضع برنامج توقعي لسنة 2016 ضم إعداد مجموعة من مشاريع القوانين التنظيمية والنصوص التطبيقية اللازمة لتنفيذ أحكام الدستور، ناهيك عن الاستمرار في نهج سياسة الرفع من قدرات الموارد البشرية للأمانة العامة للحكومة وتبسيط المساطر، وتحديث وتطوير أساليب ومناهج العمل وتسهيل الحصول على المعلومة، وتوحيد تقنيات صياغة النصوص القانونية بالنسبة للمصالح القانونية بمختلف القطاعات الحكومية.

وفي إطار تفعيل التنظيم الهيكلي الجديد للأمانة العامة للحكومة، فقد تم خلال سنة(2015) فتح باب الترشيح لشغل مناصب رؤساء الأقسام التي بقيت شاغرة، كما تم تنظيم 4 مباريات لتوظيف 5 متصرفين من الدرجة الثالثة (إعلاميين)، و 6 مساعدين تقنيين (سائقين)، و4 رؤساء معمل، وعونين مختصين (2) ، كما تمت ترقية 27 موظفا من بينهم 14 عن طريق الاختيار و13 عن طريق امتحان الكفاءة المهنية.

ومن أجل الاستمرار في تطوير مستوى أداء مختلف المصالح، والرفع من مستوى مهنيتها، ومردودية العاملين بها، فإن الأمانة العامة للحكومة عاقدة العزم على العمل بكيفية متواصلة من أجل تحسين جودة العمل التشريعي، وتسريع وتيرة تحيينه، ووضع الآليات المؤسسية الكفيلة بتحقيق ذلك من أجل تقريب القانون من المواطنين وفق صيغ مبسطة، ومن أجل الإسهام في تحقيق الأمن القانوني في مجال المعاملات.

وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاقية مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لتمويل مشروع مكننة سلسلة الإنتاج التشريعي سواء على صعيد الأمانة العامة للحكومة أو بينها وبين باقي القطاعات الوزارية وسائر المتدخلين المؤسساتيين الآخرين، كما تهم هذه الاتفاقية إنجاز مشروع عملية التوقيع المؤمن على الجريدة الرسمية الإلكترونية وكذا مشروع الأرشيف الإلكتروني بالأمانة العامة للحكومة.

ومن جهة أخرى فقد استمرت الأمانة العامة للحكومة في دعم الجانب الاجتماعي للموظفين العاملين بها من خلال الدور الحيوي الذي تقوم به جمعية الأعمال الاجتماعية في تقديم خدمات مباشرة في مجال التغطية الاجتماعية والصحية والخدمات العينية والمالية والإدارية الأخرى التي ساهمت في تحسين أوضاع العاملين بالأمانة العامة للحكومة.

لقد حققت المملكة عن جدارة تقدما بالنسبة لحماية الأمن القانوني، حيث أنه من أصل 13 دولة التي وقع عليها الاختيار بخصوص حماية الأمن القانوني، احتل المغرب المرتبة السادسة متقدما بذلك عن بعض الدول الأكثر نموا صناعيا وذلك حسب تقرير صدر خلال شهر ماي 2015 عن مؤسسة فرنسية تهتم بقانون القارات، وهي إشارة لها دلالتها الإيجابية كيفما كانت قيمتها والجهة التي أصدرتها، وهي تشجيع للعاملين في الميدان على مضاعفة الجهد والاستمرار على النهج القويم.

وإذ سيسلط هذا التقرير في مضامينه اللاحقة أهم المنجزات التي تم تحقيقها من طرف الأمانة العامة للحكومة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى متم أكتوبر 2015، أود أن أنوه بالعمل الجاد والفعال لكافة الأطر والموظفين العاملين بهذه المؤسسة والذين لم يدخروا جهداً في سبيل القيام بالمهام الموكولة إليهم وتحقيق المزيد من التطور في جو مفعم بالثقة ونكران الذات بكل تفان وإخلاص لجعل الأمانة العامة للحكومة في مصاف مثيلاتها في الدول المتقدمة على جميع الأصعدة خدمة للصالح العام في ظل السياسة الحكيمة والرشيدة لعاهلنا المفدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والله ولي التوفيق

الأمين العام للحكومة

إدريس الضحاك

تمهيد

أحدثت الأمانة العامة للحكومة بموجب الظهير الشريف الصادر في 10 دجنبر 1955، ويخضع تنظيمها الحالي لأحكام المرسوم رقم 2.09.677 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1431 (19 ماي 2010) المتعلق بتنظيم الأمانة العامة للحكومة.

وانطلاقا من طبيعة المهام التي تقوم بها، فهي توجد في ملتقى جميع مؤسسات الدولة باعتبار أن مهمتها الأساسية تكمن في تأمين حسن سير العمل الحكومي.

وفي هذا الإطار تضطلع الأمانة العامة للحكومة بمهام تنسيق عملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمختلف القطاعات الوزارية، والقيام بمهمة تتبع مسار كل مشروع نص قانوني والتحقق من مطابقته لأحكام الدستور وعدم تنافيه مع النصوص التشريعية المعمول بها، وكذا ترجمته إلى اللغة الفرنسية.

لذا، فإن دورها يكمن في مواكبة كل مشروع نص منذ مرحلة إعداده إلى حين صدوره بالجريدة الرسمية.

وبوصفها المستشار القانوني للحكومة، فإن الأمانة العامة للحكومة تبدي رأيها بخصوص القضايا ذات الطابع القانوني المعروضة عليها من قبل الإدارات والمؤسسات العمومية. ولهذا الغرض، فهي تقدم الاستشارات المتعلقة بتأويل مقتضيات نص قانوني معين في إطار سياقه العام سواء على المستوى الدستوري أو التشريعي أو التنظيمي.

وتقوم الأمانة العامة للحكومة، علاوة على ذلك، بمهمة السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات، وكذا منح التراخيص لمزاولة بعض المهن المنظمة التي تدخل في اختصاصها.

كما تشرف الأمانة العامة للحكومة على لجنة الصفقات التي يرأسها موظف سام من بين الأطر العاملة بها والتي ستحل محلها اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية اعتبار من فاتح يناير 2016 وذلك بمقتضى المرسوم رقم 2.14.867 بتاريخ 7 ذي الحجة 1436 (21 شتنبر 2015).

وتقوم هذه اللجنة بإبداء رأيها حول مشاريع النصوص المتعلقة بالصفقات العمومية ومشاريع الاتفاقيات والامتيازات والعقود الإدارية المتعلقة بتنفيذ خدمة عمومية، وكذا حول القضايا المرتبطة بتحضير الصفقات وإبرامها وتنفيذها وتسديد المبالغ المتعلقة بها وتسلمها، إضافة إلى الاختصاصات الجديدة المخولة لها بمقتضى المرسوم المذكور.

وفي سياق تنفيذ مخطط العمل المتعلق بتنمية قدرات مصالح الأمانة العامة للحكومة وتطوير أدائها، تم إصدار مرسوم جديد لإعادة هيكلة هذه المصالح من أجل ملاءمة بنياتها الإدارية مع طبيعة وحجم المهام التي تقوم بها الأمانة العامة للحكومة، وتمكينها من مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي يجري إنجازها ببلادنا، حتى تستطيع توفير الجودة المطلوبة في الإنتاج التشريعي والتنظيمي الذي من شأنه أن يوفر إطارا قانونيا ملائما للسياسات العمومية القطاعية.

وطبقاً للهيكلة الجديدة تشمل الأمانة العامة للحكومة بالإضافة إلى ديوان الأمين العام للحكومة على:

- الكتابة العامة
- المفتشية العامة للمصالح الإدارية
- المديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية التي تضم:
- مديرية التشريع والتنظيم
- مديرية الدراسات والأبحاث القانونية
- مديرية الترجمة والتوثيق والتدوين
- مديرية المطبعة الرسمية
- مديرية الجمعيات
- مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية
- مديرية الشؤون الإدارية والمالية

الإعداد والتنسيق لأنشطة المجالس الوزارية والحكومية وإعداد الظهائر وضبط وترقيم مشاريع النصوص

أولا: إعداد جداول أعمال مجالس الحكومة والمجالس الوزارية ومحاضر اجتماعاتها

في إطار الاختصاصات الموكولة إلى الأمانة العامة للحكومة، والمتعلقة بإعداد جداول أعمال المجالس الحكومية والمجالس الوزارية ومحاضر اجتماعاتها، وتتبع أشغالها، يلفى أنه انعقد خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى غاية 30 أكتوبر 2015، 38 مجلسا للحكومة تمت خلالها المصادقة على: 216 نصا قانونيا، منها:

- 66 مشروع قانون (منها 9 قوانين تنظيمية و 31 قانونا، و 26 قانونا بالموافقة على اتفاقيات دولية)؛
- ومرسوم بقانون (1)؛
- و 121 مشروع مرسوم تنظيمي؛
- و 28 اتفاقية دولية.

- وقدم خلالها 11 عرضا، ونوقشت عدد من القضايا الآنية،
- بالإضافة إلى تعيين 91 شخصا في مناصب عليا طبقا للفصل 92 من الدستور.

كما انعقدت خلال نفس الفترة أربعة مجالس وزارية تمت خلالها المصادقة على: 88 نصا قانونيا، منها:

- 45 مشروع قانون (همت 9 قوانين تنظيمية؛ و36 قانونا بالموافقة على اتفاقيات دولية طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 55 من الدستور)؛
- وظهير شريف واحد (1)؛
- و3 مراسيم تنظيمية تهم المجال العسكري؛
- و39 اتفاقية دولية،

- وعرضان اثنان (2) ،

كما تداول خلالها، طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور، تعيين 30 شخصا في مناصب سامية: همت 28 من رجال السلطة (15 واليا و 13 عاملا)، ومسؤولا عن إدارة مكلفة بالأمن الداخلي، ومسؤولا عن مقاولة عمومية استراتيجية.

ثانيا: إعداد الظهائر الشريفة

تتولى الأمانة العامة للحكومة إعداد مشاريع الظهائر الشريفة ووضعها في قالبها النهائي من أجل عرضها على صاحب الجلالة، من قبل السيد الأمين العام للحكومة، ليضع خاتمه الشريف عليها، سواء تعلق الأمر بالظهائر الشريفة القاضية بالتعيين في المناصب السامية، أو الصادر الأمر بموجبها بتنفيذ القوانين، أو القاضية بنشر الاتفاقيات الدولية، أو غيرها من أصناف الظهائر الشريفة الأخرى، وقد بلغ عدد الظهائر الشريفة التي تم إعدادها، خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى متم أكتوبر 2015، ما يناهز 144 ظهيرا شريفا، بالإضافة إلى إعداد وثائق مصادقة المملكة المغربية على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو الانضمام إليها، حسب الحالة، والتي بلغ عدد ماسجل منها خلال نفس الفترة، 42 من وثائق للمصادقة.

ثالثا: ضبط وترقيم مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية والخاصة والقرارات والمقررات الوزارية

في إطار استقبال وضبط المراسلات، وكذا تسجيل مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية والخاصة والقرارات والمقررات الوزارية، وترقيمها ترقيما رسميا، قامت المصالح المكلفة بالإشراف على المراسلات الواردة والصادرة من وإلى الأمانة العامة للحكومة، بتسجيل وترقيم ما يقارب 4976 نصا قانونيا، يمكن تصنيفها كما يلي:

مشاريع الظهائر الشريفة	144
مشاريع القوانين	78
مقترحات القوانين	49
مشاريع المراسيم	840
القرارات الوزارية	3520
قرارات ومقررات رئيس الحكومة	302
وثائق المصادقة على الاتفاقيات	43
المجموع	4976

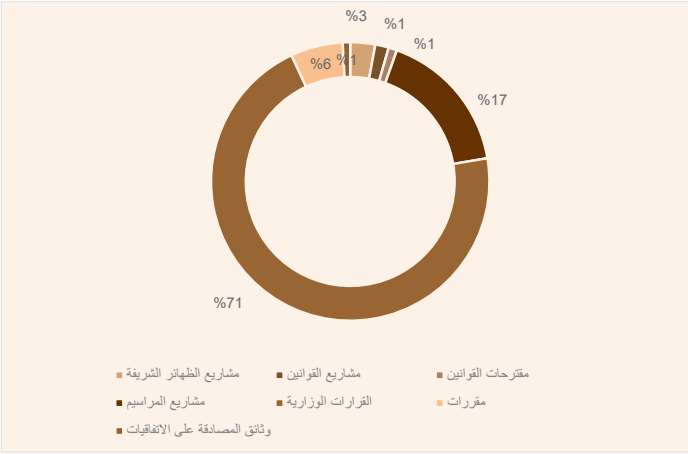

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يترأس مجلسا للوزراء

وجدير بالإشارة إلى أن المراسلات الواردة على الأمانة العامة للحكومة من مختلف الإدارات العامة والمؤسسات والأشخاص الذاتيين، والصادرة عنها، عن طريق مكتب الضبط المركزي، التي سجلت من فاتح يناير إلى متم أكتوبر 2015، قد بلغت ماياهز 44000 مراسلة، منها 24600 واردة، و19400 صادرة.

تدبير وتنسيق العمل

التشريعي والتنظيمي للحكومة

نظرا للأهمية التي تكتسي مهمة إعداد وتدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة ضمن الاختصاصات الموكولة للأمانة العامة للحكومة، وتنفيذا للمخطط التشريعي الذي وضعته الحكومة انطلاقا من برنامج عملها، قامت المديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية بدراسة مجموعة من مشاريع القوانين والأنظمة للتحقق من مطابقتها لأحكام الدستور وعدم منافاتها للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، كما أعدت بعض مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي لا تدخل في اختصاص قطاع وزاري معين.

كما قامت بإصدار مجموعة من الفتاوى التي طلبها السيد رئيس الحكومة أو السلطات الحكومية وسائر الإدارات العمومية من الأمين العام للحكومة، فضلاً عن إنجاز الترجمة الرسمية لبعض النصوص التشريعية والتنظيمية. بالإضافة إلى ذلك تم إعداد وثائق الانضمام أو المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها المملكة المغربية، حسب كل حالة على حدة.

متابعة إصدار القوانين التنظيمية

تميزت الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى متم أكتوبر 2015 بمتابعة عملية تنزيل الدستور، حيث تم استصدار 9 قوانين تنظيمية ذات أهمية كبرى، وهي:

1.القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها؛

2.القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية؛

3.القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

4.القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم؛

5.القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

6.القانون التنظيمي رقم 32.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين؛

7.القانون التنظيمي رقم 33.15 القاضي بتتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق

بالأحزاب السياسية؛

8.القانون التنظيمي رقم 34.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

9.القانون التنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 12.02 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

كما أحيلت أربع قوانين تنظيمية على البرلمان، وهي :

- مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط و كيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

إعداد النصوص المرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السنة قد تميزت بتنظيم انتخابات ممثلي المأجورين، والمنظمات المهنية للمشغلين، والغرف المهنية، وأعضاء المجالس الجماعية وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم، وأعضاء مجالس الجهات، وتم تتويجها بانتخاب أعضاء مجلس المستشارين. ولذلك فقد عملت هذه المديرية العامة مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية على إعداد الصيغ النهائية لكافة النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لهذا الغرض، ومنها القانون التنظيمي رقم 32.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، والقانون التنظيمي رقم 34.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، و30 مرسوما و18 قرارا وزاريا.

قوانين قيد الدراسة أو المصادقة أو النشر

بلغ مشاريع القوانين التي تمت المصادقة عليها أو الموجودة قيد المصادقة: 337 مشروعا منها:

- 260 قانونا تم نشرها أو قيد النشر بالجريدة الرسمية؛

- 65 مشروع قانون تم إيداعها بالبرلمان ؛
- 5 مشاريع قوانين في انتظار إيداعها بالبرلمان ؛
- 14 مشروع قانون تم توزيعها على أعضاء الحكومة تمهيدا لعرضها على مجلس الحكومة؛
- 3 مشاريع قوانين بالموافقة على اتفاقيات دولية في انتظار عرضها على مجلس وزاري مقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن 14 مشروع قانون توجد قيد الدرس من قبل المديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية.

أما على مستوى النصوص التنظيمية والنصوص الخاصة التي توصلت بها الأمانة العامة للحكومة خلال هذه السنة قصد دراستها وإعدادها في صيغتها النهائية ونشرها عند الاقتضاء، فقد بلغ عددها 4686 نصا قانونيا، موزعة على الشكل التالي:

مشاريع المراسيم	840
القرارات الوزارية و المقررات	3520
قرارات ومقررات رئيس الحكومة	302
الاتفاقيات	24
المجموع	**4686**

أما النصوص الصادرة بالجريدة الرسمية إلى متم أكتوبر 2015 ، فقد بلغ عددها 4369 نصا موزعة على الشكل التالي:

طبيعة النصوص	العدد التي تم نشره منها
الظهائر الشريفة المتعلقة بالتعيينات وببعض الهيآت	12
ظهائر بنشر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية	16
القوانين التنظيمية	9
القوانين	81
المراسيم	576
القرارات والمقررات	3675

ولا ننسى الدور الذي تقوم به المديرية العامة بمختلف مديرياتها، والمستشارين القانونيين العاملين بها، في مجال الاستشارات القانونية التي قدمت لفائدة القطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية وباقي أشخاص القانون العام، حيث تتم هذه الاستشارات إما كتابيا، وإما خلال اجتماعات تعقد لدراسة نقطة قانونية معينة أو بكيفية مباشرة .

وقد عقدت على صعيد المديرية العامة العديد من الاجتماعات في إطار لجان مشتركة مع الوزارات المعنية، تم خلالها إعداد الصيغ النهائية لمشاريع النصوص، أو تقديم المساعدة التقنية في إعدادها، بهدف السهر على جودة التشريع، والمساهمة في الأمن القانوني، وضمان إعداد التشريعات في ظل وحدة النظام القانوني الوطني، وملاءمته مع الآليات الاتفاقية الدولية.

الاستشارات العمومية بشأن مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية

في إطار تفعيل مقتضيات المرسوم رقم 2.08.229 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) المتعلق بإحداث مسطرة نشر مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية الذي ينص على وجوب نشر جميع مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات وكذا المقررات التي تتعلق بقطاعات تجارة البضائع بما فيها تجارة المنتوجات الفلاحية وتجارة النسيج وتجارة الخدمات بما فيها الخدمات المالية والمواصلات وجميع الإجراءات التجارية بما فيها الإجراءات الصحية والسلامة النباتية وقواعد المنشأ والإدارة الجمركية والعوائق التقنية للتجارة والإجراءات الحمائية والمعايير والمواصفات القياسية وكذا الصفقات العمومية والاستثمار والتجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية والبيئة وقانون الشغل، فقد عملت الأمانة العامة للحكومة منذ سنة 2009 على نشر عدد هام من مشاريع النصوص في موقعها الإلكتروني، لمدة لا تقل عن 15 يوما لكل مشروع، قصد إتاحة الإمكانية للأشخاص المهتمين لإبداء تعاليق بشأنها. ويتعين على القطاعات الوزارية المعنية بالنصوص أن تقوم بتتبع التعاليق المتلقاة وبتلخيصها وأن تقوم بالإجابة عليها بكيفية عامة حسب موضوعها، ويجب عليها كذلك أن توجه إلى الأمانة العامة للحكومة مشروع النص المعني في صيغة تأخذ بعين الاعتبار التعاليق التي وافقت عليها، وإذا تم إدخال تغييرات جوهرية على الصيغة الأصلية للمشروع تنشر الصيغة الجديدة مرة أخرى في نفس الموقع الإلكتروني.

ومنذ سنة 2010 تاريخ دخول المرسوم المذكور حيز التنفيذ، قامت الأمانة العامة للحكومة بنشر 150 مشروع نص قانوني وتنظيمي على موقعها الإلكتروني، من بينها 86 قانونا و42 مرسوما و22 قرارا، وخلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى متم أكتوبر 2015، تم نشر 23 مشروع نص قانوني من بينها 12 مشروع قانون و7 مراسيم و4 قرارات بالموقع الإلكترونية للأمانة العامة للحكومة، من أجل إتاحة الفرصة للمواطنين و المعنين لإبداء آرائهم و الإدلاء بملاحظاتهم حولها، طبقا لمقتضيات المرسوم المشار إليه أعلاه .

ومن أهم هذه النصوص التي عرضت على الاستشارة العمومية، نذكر: مشروع قانون يقضي بتنظيم مهنة الوكيل في الجمرك، مشروع قانون بتغيير الظهير المنظم لاستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها، مشروع قانون بضبط قطاع الكهرباء، مشروع قانون بإصلاح نظام الضمانات المنقولة في المغرب، مشروع قانون بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، مشروع

قانون يتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، مشروع قانون يتعلق بالحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات وهيآت أخرى، مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، مشروع قانون بتغيير وتتميم الكتاب الخامس من مدونة التجارة، مشروع قانون يتعلق بالماء. ومشروع مرسوم يتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، ومشروع مرسوم بتطبيق القانون رقم 27.13 المتعلق بالمقالع، ومشروع مرسوم بتطبيق القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومشروع مرسوم يتعلق بالإذن بعرض الأدوية المعدة للاستعمال البشري في السوق.

نماذج للمدد الزمنية التي استغرقتها دراسة بعض مشاريع القوانين

عدد الاجتماعات التي انعقدت بالأمانة العامة للحكومة من أجل دراسة مشاريع القوانين المسجلة برسم سنة 2015 (تتراوح مدة الاجتماع ما بين ساعتين وسبع ساعات)			
الرقم	موضوع النص	عدد الاجتماعات التي انعقدت بالأمانة العامة للحكومة من أجل إعداد الصيغة النهائية	وضعية النص حاليا
01	مشروع قانون رقم 15-01 يتعلق بالمسطرة الجنائية	40	قراءة ثانية للنص
02	مشروع قانون رقم 15-02 بتغيير وتتميم الظهير رقم 1.75.235 المحدث لوكالة المغرب العربي للأنباء	4	في انتظار التوصل بصيغة جديدة للنص تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الأمانة العامة للحكومة
03	مشروع قانون رقم 15-07 يتعلق بإحداث مؤسسات الشراكة الثقافية	5	مرتبط بالقانون التنظيمي المتعلق بالجماعات
04	مشروع قانون رقم 24.15 يتعلق بالغرف المهنية	6	نشر بالجريدة الرسمية عدد 6383 مكرر بتاريخ 4 غشت 2015

05	مشروع قانون رقم 18.15 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود (فيما يتعلق بإصلاح نظام الضمانات المنقولة في المغرب)	35 اجتماع بالإضافة إلى 20 اجتماع على صعيد رئاسة الحكومة	قيد دراسة النقط العالقة (50 نقطة)
06	مشروع قانون رقم 25-15 بتغيير وتتميم القانون رقم 15-95 بمثابة مدونة التجارة (فيما يتعلق بإصلاح نظام الضمانات المنقولة في المغرب)		
07	مشروع قانون رقم 26-15 بتغيير وتتميم القانون بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية (فيما يتعلق بإصلاح نظام الضمانات المنقولة في المغرب)		
08	مشروع قانون رقم 27-15 بتغيير وتتميم القانون رقم 17-99 المتعلق بمدونة التأمينات (فيما يتعلق بإصلاح نظام الضمانات المنقولة في المغرب)		
09	بتغيير وتتميم القانون رقم 29.15 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات	6	في انتظار عرضه على مجلس الحكومة
10	مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود	6	مودع بالبرلمان
11	مشروع قانون تنظيمي رقم 32-15 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين	10	نشرت بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 23 يوليو 2015
12	مشروع قانون تنظيمي رقم 33-15 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 33.11 المتعلق بالأحزاب السياسية		
13	مشروع قانون تنظيمي رقم 34-15 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية		
14	مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء	20	في طور التوزيع

15	مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة	13	بصدد إعداد صيغة جديدة للنص في ضوء ملاحظات الأمانة العامة
16	مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء	20	في انتظار إيداعه بالبرلمان
17	مشروع قانون رقم 49-15 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء	8	في انتظار التوصل بمذكرة التقديم موقعة من قبل وزير الصناعة والتجارة
18	مشروع قانون رقم 67.15 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 255-1-75 الصادر في 22 فبراير 1973 المتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها.	6	في انتظار عرضه على مجلس الحكومة
19	مشروع قانون رقم 70-15 يتعلق بقانون المالية لسنة 2016.	اجتماعات يومية متتالية منذ 1/10/2015 إلى 19/10/2015 من الساعة 9 صباحا إلى 12 ليلا	مودع بالبرلمان
20	مشروع قانون رقم 71-15 بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.	4	في انتظار عرضه على مجلس الحكومة
21	شروع قانون رقم 73-15 يتعلق بالتعديلات المقترح إدخالها على مجموعة القانون الجنائي (الصحافة والنشر).	5	في انتظار توزيعه لعرضه على مجلس الحكومة

تحديث أساليب ومناهج وطرق العمل وتطوير الإدارة الإلكترونية

أولاً-تحديث أساليب ومناهج العمل

المشاريع المتعلقة بتأهيل البنية التحتية المعلوماتية

تم خلال سنة 2015 تنفيذ مشروع تزويد الوحدات الإدارية للأمانة العامة للحكومة بخدمة الهاتف عبر الأنترنت (Téléphonie IP) وقد انطلق العمل بهذا النظام خلال شهر غشت الماضي.

كما تم تنفيذ الصفقة المتعلقة باقتناء حواسيب وطابعات وأدوات معلوماتية أخرى في إطار تجديد حظيرة الأمانة العامة للحكومة من العتاد المعلوماتي.

مشاريع التطوير المعلوماتي

عرفت هذه السنة إنجاز عدد من مشاريع التطوير المعلوماتي التي تضمنها المخطط المديري للمنظومة المعلوماتية، وتهم بالأساس :

نظام معلوماتي خاص بتدبير ملفات الجمعيات

يهدف هذا المشروع الذي شرع في تطويره إلى وضع نظام معلوماتي خاص بتدبير ملفات الجمعيات التي تتوصل بها الأمانة العامة للحكومة في إطار ممارستها للاختصاصات الموكولة إليها في هذا المجال، سواء تعلق الأمر بالتصاريح بإنشاء الجمعيات أو بتجديد هياكلها أو بطلبات الإحسان العمومي أو بطلبات الاعتراف بصفة المنفعة العامة أو بتصاريح تلقي مساعدات أجنبية.

مكننة العمليات المتعلقة بسلسلة إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية

في إطار تفعيل اتفاقية التوأمة المبرمة مع الامانة العامة للحكومة الفرنسية والمطبعة الرسمية للمملكة الإسبانية، تم وضع تصور عام للمنظومة المعلوماتية الرامية إلى مكننة سلسلة انتاج النصوص التشريعية والتنظيمية من جهة، وإنتاج جريدة رسمية رقمية موقعة إلكترونيا من جهة أخرى، بالإضافة إلى وضع نظام معلوماتي لتدبير الأرشيف الخاص بالإنتاج التشريعي والتنظيمي إلكترونياً.

وتقدمت الأمانة العامة للحكومة بطلب تمويل هذا المشروع لدى لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات. وقد حظي طلبها بقبول اللجنة التي تبنت خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 18 مارس 2015، قرارا يقضي بالموافقة على تمويل المشروع المقدم.

وفي هذا الإطار، وقعت الأمانة العامة للحكومة والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات اتفاقية خاصة بهذا المشروع الذي سيبتدئ تنفيذه قبل متم السنة الحالية.

تطوير طبع الجريدة الرسمية

يسعى هذا المشروع الذي يتم تنفيذه في إطار برنامج التوأمة السالف ذكره، إلى تطوير طريقة طبع الجريدة الرسمية اعتمادا على تكنولوجية حديثة ستمكن المطبعة الرسمية من توفير الكثير من الجهد عبر استغلال ما يتم إنتاجه من وثائق إلكترونية (عوض الوثائق على الحامل الورقي والتي تتم إعادة رقنها بالمطبعة الرسمية) سواء من قبل المديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية أو الوزارات والمؤسسات التي تستفيد من خدمات المطبعة الرسمية.

تتبع النصوص التشريعية والتنظيمية

يسعى هذا البرنامج إلى الرفع من مردودية المصالح والأطر المكلفة بدراسة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية بالأمانة العامة للحكومة، وذلك عبر تمكين المسؤولين بالمؤسسة من رؤية شمولية لسير العمل المتعلقة بالنصوص القانونية، وتمكين المستشارين القانونيين من التتبع الدقيق لمسار مشاريع النصوص التي توكل إليهم مهمة دراستها.

ثانياً-الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة

يضم الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة أكثر من 50 صفحة الكترونية ديناميكية، يتم تحيينها بصفة مستمرة، وقد بلغ عدد زواره خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 21 أكتوبر من سنة 2015 ، 1343750 زائرا وحيدا، قاموا بما يناهز 35515690 زيارة من داخل المغرب وخارجه.

ويتوزع عدد الزيارات التي تلقاها الموقع بحسب شهور السنة، وفق موقع الإحصائيات Google Analytics كما يلي :

	الشهور	عدد الزوار الوحيدين	عدد الزيارات
2015	يناير	147539	3317715
	فبراير	151971	3708034
	مارس	166381	4316190
	أبريل	146871	4044031
	ماي	131245	3911015
	يونيو	121885	3751467
	يوليو	140161	3822386
	أغسطس	116559	2758766
	سبتمبر	128530	3332104
	إلى غاية 21 أكتوبر	92608	2553982
المجموع		1343750	35515690

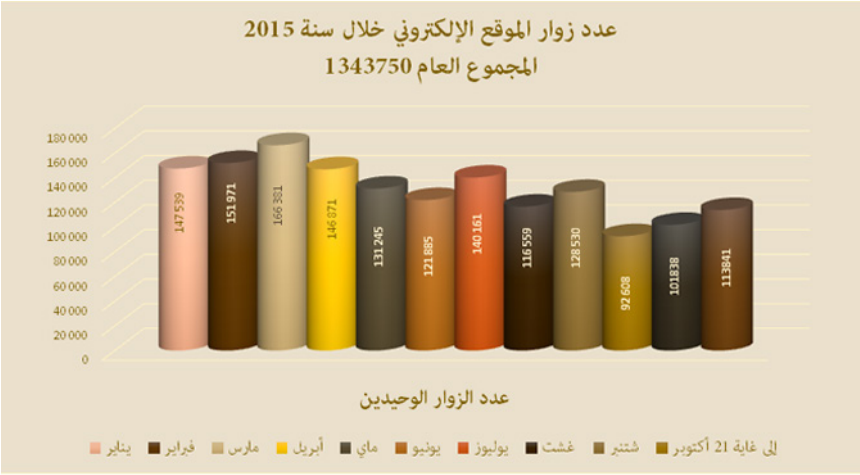

فمن داخل المغرب عرفت مدن الدار البيضاء (410022) والرباط (289600) وأكادير (83193) ومراكش (78417)، أكبر عدد من الزيارات.

أما من خارج المغرب فقد تم تسجيل أكبر عدد من الزيارات، على التوالي من دول الجزائر (98255) وفرنسا (15622) ومصر (14296) والولايات المتحدة الأمريكية (6074) واندونسيا (5611)

ويمكن توزيع الزوار الوحيدين حسب ترددهم على الموقع كما يلي :

عدد مرات الزيارة	عدد الزوار الوحيدين	عدد الزيارات
201	61735	12408735
150	60338	9050700
75	81138	6085350
38	92335	3508730
20	82645	1652900
11	83927	923197
8	20470	163760
6	24036	168252
6	28888	173328
4	36098	180490
4	48435	193740
3	72397	217191
2	138009	276018
مرة واحدة	513299	513299
المجموع	**750 343 1**	**35515690**

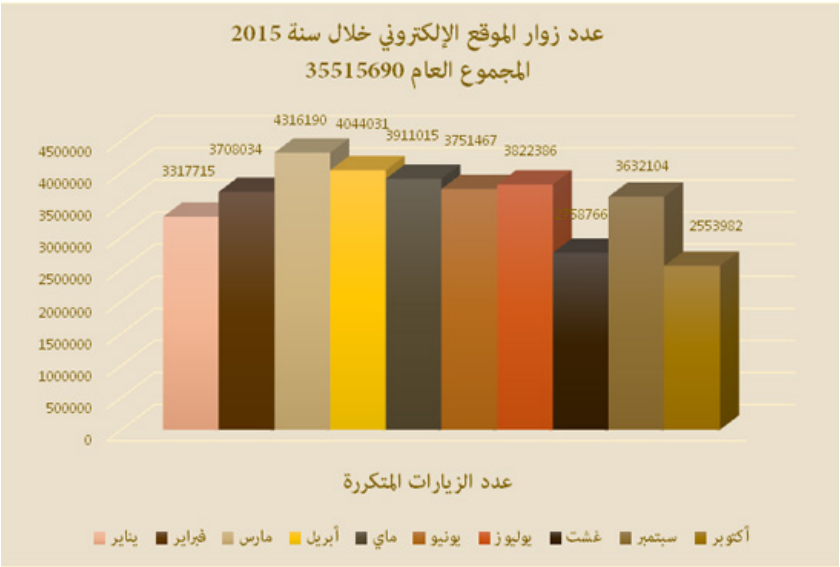

وتتلقى صفحة «الجريدة الرسمية» وصفحة «محرك البحث» أكبر عدد من الزيارات.

وللإشارة فإن محرك البحث يقوم على قاعدة معطيات تضم أكثر من334748 نص تشريعي وتنظيمي باللغتين العربية والفرنسية، موزعة حسب طبيعتها كما يلي :

طبيعة النص القانوني	عدد النصوص باللغة العربية	عدد النصوص باللغة الفرنسية
ظهير شريف	16364	15976
مرسوم	23037	11928
قرار	106951	66661
مقرر	8527	3132
أخرى	63400	18772
المجموع	218279	116469

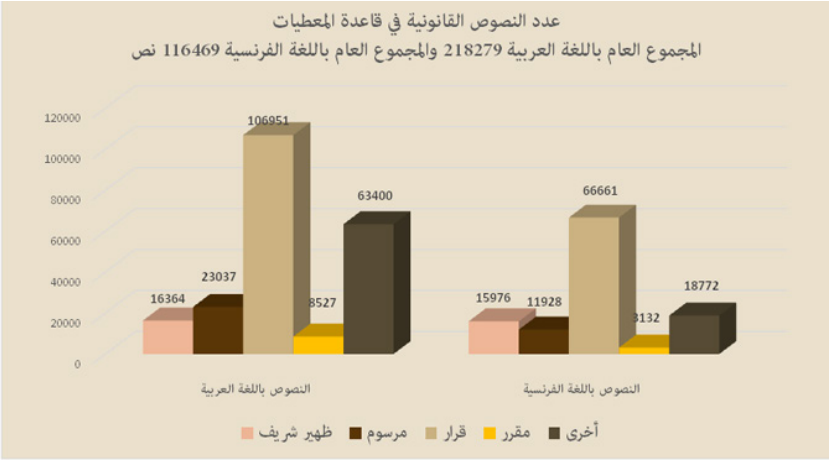

ويتم البحث بطريقتين مختلفتين (بحث بسيط أو بحث متقدم) وباستعمال مفاتيح مختلفة:

- الكلمة أو الكلمات المبحوث عنها
- طبيعة النص القانوني
- تاريخ النص القانوني
- تاريخ الجريدة الرسمية.

النشر القانوني

لا شك أنه لكي تكتسب القوانين والأنظمة الطابع الإلزامي من الواجب تعميمها على المواطنين؛ ولن يتحقق ذلك إلا من خلال اطلاعهم عليها بكافة الوسائل الممكنة، وإن كان ذلك لا يعفي المطبعة الرسمية من نشرها، حيث يعتبر نشرها في الجريدة الرسمية أمراً ضروريا. فإذا كان الأصل أن الجريدة الرسمية هي المنبر الرسمي الوحيد الذي يعنى بنشر النصوص القانونية بصيغتها الرسمية، فإن العبرة ليس بنشر المعلومة القانونية فقط، بقدر ما لذلك من أهمية في إنشاء الحقوق والالتزام بالواجبات، إذ لتاريخ النشر بالجريدة الرسمية أهمية بالغة، حيث يتم العمل بها من تاريخ نشرها، ما لم يتم التنصيص على خلاف ذلك.

وتتولى مهمة نشر النصوص القانونية مديرية المطبعة الرسمية، حيث تقوم بالإضافة إلى طبع ونشر الجريدة الرسمية للمملكة بتنفيذ جميع أعمال الطبع لحساب الإدارات العمومية.

أولاً- مساهمة الأمانة العامة للحكومة في إحداث جريدة رسمية خاصة بالبرلمان

تفعيلا للفصل 68 من الدستور القاضي بنشر محضر مناقشات الجلسات العامة برمته في الجريدة الرسمية للبرلمان، واكبت الأمانة العامة للحكومة الأعمال التي بوشرت من طرف مجلسي البرلمان لبلورة هذا المشروع.

وهكذا، ساهمت في تأهيل المصالح المختصة للمجلسين المذكورين في مجال النشر وعقدت لهذا الغرض اجتماعات تحضيرية مكثفة تلتها دورات تكوينية بمقر المطبعة الرسمية لفائدة موظفين يزاولون مهامهم بالبرلمان من أجل إنجاز جريدة رسمية إلكترونية شكلا ومضمونا.

ثانيا: تطوير أعمال الطبع وتبسيط مساطر إشهار الإعلانات القانونية

نظرا للضرورة الملحة الرامية إلى مواكبة التطور الهائل الذي يعرفه ميدان الطباعة الذي أصبحت على إثره بعض المعدات المتوفرة لدى هذه المؤسسة متجاوزة، وفي إطار برنامج تطوير أساليب عملها في مجالات الطباعة الإلكترونية وتقنيات التدبير والتسويق وتحسين الأداء وتنويع الخدمات الذي تعزز ضمن اتفاقية التوأمة المبرمة بين الأمانة العامة للحكومة ونظيراتها بدول الاتحاد الأوربي الموقعة يوم 22 نوفمبر 2012 بمناسبة إحياء الذكرى المائوية للجريدة الرسمية للمملكة، تمت مواصلة بلورة الأهداف المسطرة في هذا المجال بإنجاز ما يلي:

الانخراط في إنشاء مطبعة رقمية باقتناء في مرحلة أولى لآلتين للسحب الرقمي والمعدات المرتبطة بهما سيؤدي عملهما للسرعة في الإنتاج واختصار العديد من المراحل الطباعية والحصول على جودة عالية تفوق جودة الأوفست.

في إطار الإصلاحات التي بوشرت من أجل تحسين الأداء والرفع من جودة الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين، تم التوقيع يوم 22 ديسمبر 2014 على اتفاقية الشراكة الهادفة إلى إحداث برنامج للتدبير الإلكتروني لنشر الإعلانات القانونية عبر شبكة الأنترنت من طرف السادة الأمين العام للحكومة ووزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والمدير العام لبريد المغرب.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد بدأ العمل بهذا البرنامج في فترة أولى مع مجموعة من المعلنين الأكثر تعاملا مع المطبعة الرسمية ووضعت رهن إشارة العموم في منتصف السنة الجارية.

وفي انتظار تعميم هذه العملية بالنسبة للأشخاص الذين استمروا في وضع إعلاناتهم مباشرة بمقر مديرية المطبعة الرسمية، فقد تم تجنيد عدد من الموظفين لتلبية طلباتهم في أقرب الآجال.

ومما لا شك فيه أن إحداث هذا البرنامج سيساهم في تقريب الإدارة من المواطنين إذ يمكن المعلنين الخواص - الذين يمثلون 90% من طالبي نشر إعلاناتهم القانونية

- القيام عن بعد وعبر كل أرجاء المملكة بإجراءات نشر إعلاناتهم في وقت وجيز وبدون عناء، كما تسمح لهم بأداء مصاريف نشرها في عين المكان وبتتبع المراحل التي تقطعها ومعرفة تواريخ صدور أعداد الجريدة الرسمية المدرجة فيها وكذا تحميل بعض الوثائق التي قد يحتاجونها للإدلاء بـها لدى السلطات المختصة عند الاقتضاء.

أما بالنسبة للمطبعة الرسمية، فإن معالجة نشرة الإعلانات بأساليب معلوماتية ستؤدي إلى تخفيف الأعباء المرتبطة بالتصفيف والتصحيح وتركيب الصفحات وبالتالي إلى سرعة في الإنجاز وتوفير الورق ومواد ولوازم الطبع، مع الإشارة إلى أن هذه المبادرة ستشمل لاحقا الإعلانات القضائية والإدارية.

شراء لوازم ونظم معلوماتية وعتاد معلوماتي تمكن الاعتماد التدريجي على المكننة المعلوماتية في جميع مراحل إنتاج نشرات الجريدة الرسمية، وفي هذا الشأن تم اقتناء مؤمن ثاني للخدمات سيخصص لتخزين وحماية محتويات نشرات الجريدة الرسمية، وكذا نظام حاسوبي آخر للمراقبة عن قرب لمختلف الأعمال التي تنجز داخل المديرية.

ولدعم قدرات المعامل وتطويرها، بوشر العمل خلال هذه السنة بأربع طابعات للسحب الرقمي، التي تشكل النواة الأولى لإنشاء مطبعة رقمية يمتاز عملها بالسرعة والدقة في الإنتاج.

وتتميما لمسلسل التغيير والتطوير، ستتابع المطبعة الرسمية عملية توظيف كفاءات بشرية جديدة ذات تكوين أكاديمي في مختلف الميادين (الاقتصادية، القانونية ، المعلوماتية والطباعية...).

وفي نفس السياق، ستواصل تكوين العاملين في فرعي التصفيف وتركيب الصفحات، من خلال دروس نظرية وتطبيقية لكي يتمكنوا من استيعاب البرنامج المعلوماتي الذي تم اعتماده لمعالجة نشرات الجريدة الرسمية بالإضافة إلى دورات تكوينية ميدانية أخرى لتدارك وإصلاح النواقص التي أفرزتها ممارسة الإنتاج الإلكتروني.

وفضلا عن ذلك، وعلاوة على الرحلة الدراسية التي تمت من 8 إلى 12 سبتمبر 2014، استضافت الوكالة الوطنية للجريدة الرسمية بإسبانيا من 14 إلى 18 أبريل 2015 مجموعة من الأطر المختصة للتركيز على بعض التفاصيل المتعلقة بالتجربة الرائدة لهذه المؤسسة في ميدان الإنتاج الإلكتروني للجريدة الرسمية وكذا في تقنيات التسويق والتدبير وتطوير الأداء وتحسين وتنويع الخدمات.

1 - طبع وتوزيع الجريدة الرسمية

يتم شهريا سحب ما يعادل 30.000 نسخة من مجموع نشرات الجريدة الرسمية لتلبية طلبات المشتركين ، ولتزويد مكتب المبيعات بالعدد الكافي لإرضاء الرغبات المباشرة أو التي ترد في هذا الشأن عن طريق المراسلات.

ووعيا من مصالح المطبعة الرسمية بمدى أهمية الجريدة الرسمية، تعمد على نشر النسخة الإلكترونية للجريدة الرسمية على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، بمجرد التوصل بالإذن لسحبها وقبل طبعها على الحامل الورقي.

ولضمان تعميم الجريدة الرسمية على نطاق واسع من ربوع المملكة، تم التعاقد مع عدد من أصحاب المكتبات والأكشاك كمودعين معتمدين لديها.

2 - إنجاز أعمال الطبع

إضافة إلى إعداد الجريدة الرسمية، تقوم المطبعة الرسمية بتلبية طلبات أعمال الطبع التي ترد عليها من الإدارات العمومية، وموازاة مع هذه الأعمال، تسهر المؤسسة على تصفيف وسحب مشاريع القوانين أو مراسيم القوانين التي تودع لدى مكتب أحد مجلسي البرلمان كما تحرص على إصدار عدد من المطبوعات التي تتضمن نصوصا تشريعية وتنظيمية ضمن «سلسلة الوثائق القانونية المغربية» والتي بلغت حتى الآن ما يناهز سبعين إصدارا أنجزت منها عشرة خلال هذه السنة بينما توجد ثمانية في مرحلة التهيئ.

السحب السنوي للجريدة الرسمية 2015

بيان النشرة	مجموع الأعداد	متوسط السحب لكل عدد	العدد الإجمالي المحسوب
- النشرة العامة	105	2000	210 000
- نشرة الترجمة الرسمية	24	2000	48 000
- نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية	52	2000	104 000
- النشرة المتعلقة بالتحفيظ العقاري	52	300	15 604
		المجموع	377 600

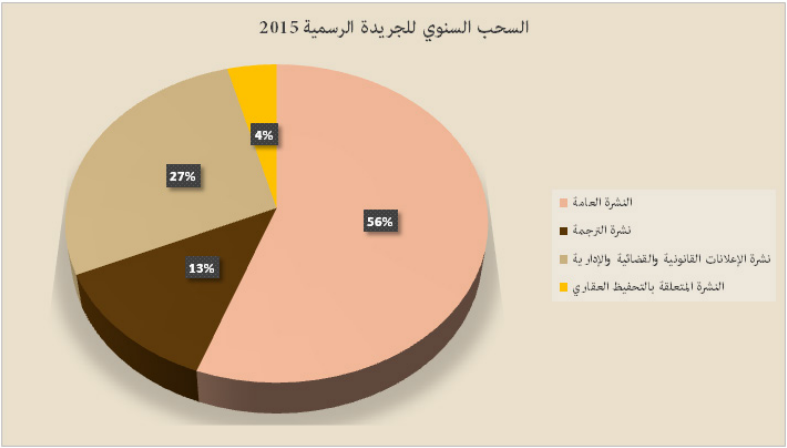

السحب الشهري للجريدة الرسمية 2015

بيان النشرة	الفترة الدورية لصدور النشرة	المجموع
- النشرة العامة	يومي الإثنين والميس من كل أسبوع	17 500
- نشرة الترجمة الرسمية	الخميس الأول الثالث من كل شهر	4 000
- نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية	يوم الأربعاء من كل أسبوع	8 666
- النشرة المتعلقة بالتحفيظ العقاري	يوم الأربعاء من كل أسبوع	1 300
	المجموع	31 466

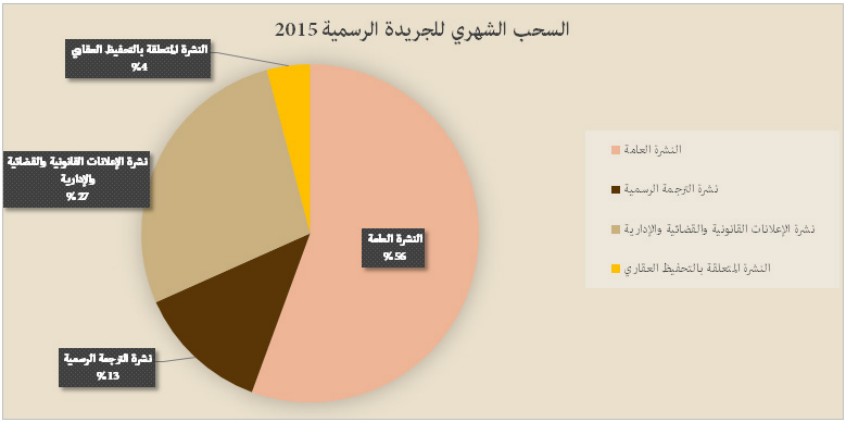

المواكبة القانونية لأنشطة الجمعيات

أولاً-رخص التماس الإحسان العمومي

تلقت مديرية الجمعيات عن الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى متم أكتوبر 2015 ما مجموعه 23 طلب من أجل الترخيص بالتماس الاحسان العمومي من قبل جمعيات للقيام بجمع تبرعات من أجل توفير بعض الأموال اللازمة للقيام ببعض الأعمال الخيرية والأنشطة الاجتماعية، وقد منح السيد الأمين العام للحكومة 23 رخصة من أجل ذلك.

كما قامت 6 جمعيات معترف لها بصفة المنفعة العامة بالتصريح لدى مصالح الأمانة العامة للحكومة بالتماس الإحسان العمومي مرة واحدة في السنة دون الحصول مسبقا على الترخيص المطلوب، وذلك طبقا لأحكام الفصل 9 من الظهير الشريف رقم 1.58.376 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات، واستنادا إلى أحكام المرسوم القاضي باعتبارها جمعية ذات منفعة عامة.

ثانيا-تلقي التصريحات بالمساعدات الأجنبية التي توصلت بها بعض الجمعيات من جهات أجنبية برسم سنة 2015

بلغ حجم المساعدات الأجنبية التي تسلمتها بكيفية فعلية بعض الجمعيات، حسب التصريحات المتوصل بها من قبل المديرية طبقا لأحكام الفصل 32 المكرر من الظهير الشريف المتعلق بحق تأسيس الجمعيات، في الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى غاية متم شتنبر 2015 ما قيمته 265.722.880,30 درهم أي أكثر من 26 مليار سنتيم، يخص 881 تصريحا، تقدمت به 194 جمعية.

وتتوزع الأنشطة الممولة بين الأنشطة التالية:

- البنيات التحتية بالعالم القروي؛
- أنشطة الرعاية الاجتماعية؛
- أنشطة صحية؛
- دعم العمل الجمعوي؛
- حماية الحيوانات والبيئة؛

- تأهيل المرأة وحماية النساء ضد العنف؛
- أنشطة ذات طابع حقوقي؛
- أنشطة ثقافية؛
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- أنشطة تربوية وتعليمية...

ثالثا -وضعية الجمعيات المتمتعة بصفة المنفعة العامة

بلغ عدد الجمعيات المتمتعة بصفة المنفعة العامة (216) جمعية؛ منها (3) جمعيات حصلت على صفة المنفعة العامة برسم سنة 2015، وتم نشر مرسومين (2) آخرين بالجريدة الرسمية، يتعلق الأول بالاحتفاظ بصفة المنفعة العامة لجمعية غيرت اسمها، والثاني يتعلق برفع القيمة القصوى للممتلكات التي يمكن للجمعية أن تملكها. كما توصلت المديرية بسبعة عشر طلبا للحصول على صفة المنفعة العامة، راسلت بشأنها الجمعيات المعنية بها إما مباشرة أو عن طريق السلطات الإدارية المحلية المختصة ترابيا، تطلب منها موافاتها بالوثائق والمعلومات والمستندات التي تنقصها. وهناك (10) طلبات أخرى لا تزال في طور الدراسة لدى السلطات الحكومية المعنية بأنشطة هذه الجمعيات.

وفي إطار الالتزامات القانونية والمالية للجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة، راسلت مصالح الأمانة العامة للحكومة بموجب رسائل مضمونة مع إشعار بالتوصل، (166) جمعية لم تدل بتقاريرها المالية السنوية لدى الأمانة العامة للحكومة، تحثها فيها على ضرورة موافاة هذه المصالح بالتقارير المذكورة طبقا لأحكام الفصل 9 من الظهير الشريف رقـــم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) المنظم لحق تأسيس الجمعيات، والمادة 10 من مرسومه التطبيقي رقم 2.04.969 الصادر في 28 من ذي القعدة 1425 (10 يناير 2005) والمحدد لشروط منح صفة المنفعة العامة.

وقد تبين من العملية المذكورة أن 17 جمعية معترف لها بصفة المنفعة العامة، لم تدل بتقاريرها المالية السنوية رغم توصلها برسالة الأمانة العامة للحكومة، ولذلك وجه السيد الأمين العام للحكومة إلى السيد وزير الداخلية رسالة يطلب منه بواسطتها إعطاء تعليماته إلى المصالح التابعة له قصد تطبيق مقتضيات الفقرة 7 من الفصل 9 من الظهير الشريف رقم 1.58.376، والمادة 9 مـــن مرسومه التطبيقي رقم 2.04.969 السالفي الذكر، وذلك بأن يوجه السيد الـــعامل المختص ترابيا إعـــذارا في الموضوع إلى الجمعية المعنية من أجل تسوية وضعيتها داخل أجل ثلاثة أشهر. وإذا لم تستجب للإنذار المذكور، يرفع العامل المختص الأمر إلى الأمين العام للحكومة الذي يعرض القضية على السيد رئيس الحكومة قصد اتخاذ القرار المناسب بشأنها.

المواكبة القانونية للمهن المنظمة وشبه المنظمة والهيئات المنظمة

حصيلة الرخص الممنوحة بشأن مزاولة المهن التي تدخل في اختصاص الأمانة العامة للحكومة:

في إطار الصلاحيات الموكولة إلى الأمانة العامة للحكومة بشأن منح رخص لمزاولة بعض المهن المنظمة، وإبداء الرأي بخصوص المهن غير المنظمة، قامت مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى متم أكتوبر 2015 بمنح 982 رخصة.

وتتوزع هذه الرخص حسب المهن إلى:

المهن الصحية	المهن الطبية	المصحات	الرخص المسبقة	04
			الرخص النهائية	09
		مراكز تطهير الدم		25
		المختبرات الخاصة للتحليلات البيولوجية الطبية		60
		أطباء الأسنان		116
		أطباء الأسنان الأجانب		08
		الأطباء الأجانب		16
	المهن الصيدلية	المؤسسات الصيدلية		02
		مؤسسات المنتوجات البيطرية		01
		الصيادلة المغاربة المرخص لهم بالمزاولة بالمؤسسات الصيدلية		45
		صيادلة الصيدليات المغاربة		02
		الصيادلة الأجانب		12
	المهن شبه الطبية	المنظمة	نظاراتي	124
			التمريض	64
			القبالة	11
		غير المنظمة	الترويض الطبي	212
			تقويم النطق	20
			تقويم البصر	07
			نفساني	10
			صانع رمامات الأسنان	99
			نفساني حركي	03
			تقويم السمع	01
			مختص في الحمية	5
			واضع أجهزة استبدال الأعضاء	03
المهن التقنية	الهندسة المعمارية			103
	حمل لقب مهندس			20
المجموع				**982**

التدبير العقلاني للموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية من بين الآليات الأساسية للنهوض بعمل الأمانة العامة للحكومة ولإنجاح برامج تحديثها، وتطوير مناهج وطرق عملها، وعصرنة وسائل اشتغالها، حيث انصب الاهتمام في أول الأمر على تطوير المنظومة القانونية المنظمة للأمانة العامة للحكومة، للانتقال من التدبير التقليدي للموارد البشرية إلى تدبير عصري يراعي الكفاءة ويثمن الاستحقاق والمردودية، ويسعى إلى تحسين وضعية الأطر والموظفين، والرقي بجودة الأعمال التي يضطلعون بها.

إن سياسة تدبير الموارد البشرية بالأمانة العامة للحكومة تستهدف الرفع من قيمة العنصر البشري لكونه يعتبر مفتاحا للنجاح والتنمية. لذلك، فإن الأمانة العامة للحكومة توظف جميع الإمكانيات المتاحة لتحفيز مواردها البشرية حتى يتسنى لها رفع التحديات وربح رهان.

ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية، فقد عملت الأمانة العامة للحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات خلال سنة 2015 من أجل تدبير أفضل لمواردها البشرية، ويمكن تلخيصها في النقط التالية:

- اعتماد التدبير التوقعي للوظائف والمهام من خلال وضع رؤية مستقبلية للرفع من أداء الأطر والموظفين، عن طريق دراسة حاجيات الأمانة العامة للحكومة فيما يخص العنصر البشري، وتوظيف أصحاب الكفاءات والخبرات من حاملي الشواهد، حتى يتسنى تعيين الموظف المناسب في المكان المناسب.
- اعتماد سياسة توظيف شفافة ونزيهة، فبالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بعملية الإعلان عن التوظيف والتوصل بطلبات الترشيح، وأثناء تشكيل اللجان المكلفة بالسهر على جميع المباريات، يحرص السيد الأمين العام للحكومة على تعيين مجموعة من أعضاء هذه اللجان من عناصر تنتمي إلى قطاعات مختلفة من خارج الأمانة العامة للحكومة مشهود لها بالكفاءة العلمية والمهنية والنزاهة الخلقية والفكرية، بل من بين كبار المسؤولين بالدولة، كما هو الشأن بالنسبة للمباريات المتعلقة بتوظيف المستشارين القانونيين.
- تزويد جميع المصالح بالحاجيات الضرورية لاضطلاع بالمهام الموكولة إليها في أحسن الظروف وأكثرها ملاءمة.
- إذكاء روح التنافس الشريف بين جميع الموظفين، الشيء الذي انعكس أثره إيجابياً على نشاط الأمانة العامة للحكومة.

- إذكاء روح المبادرة من أجل توطيد دعائم تطوير وتحديث الأمانة العامة للحكومة.

- إعداد برنامج عمل سنوي متكامل ومتناسق يتضمن الأنشطة والبرامج المنتظر انجازها خلال سنة معينة، استشرافا لآفاق المستقبل.

وفي هذا الإطار، وتعزيزا وتدعيما لقدرات الأمانة العامة للحكومة فيما يخص العنصر البشري، تم وضع أربعين (40) منصباً ماليا رهن إشارة الأمانة العامة للحكومة، خصصت منها سبعة عشر (17) منصباً لتعزيز القدرات، إذ تم تنظيم أربع مباريات خلصت نتائجها إلى التوظيفات التالية:

5 - متصرفين من الدرجة الثالثة (إعلاميين) ؛

4 - رؤساء معمل بمديرية المطبعة الرسمية ؛

2 - عونان مختصان بمديرية المطبعة الرسمية ؛

6 - مساعدين تقنيين من الدرجة الثالثة (سواق) ؛

فيما سيتم تنظيم مباراة لتوظيف أربعة وعشرين (24) مستشاراً قانونيا للإدارة من الدرجة الثانية، لاسيما بعد أن تفضل السيد رئيس الحكومة ووضع رهن إشارة الأمانة العامة للحكومة اثنين وعشرين (22) منصباً لتعزيز هذه الفئة من الأطر التي يتم توظيفها لتعزيز الأطر القانونية العاملة بمختلف القطاعات الحكومية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن سنة 2015، عرفت تعيين الدفعة الأولى من المستشارين القانونيين للإدارات لدى مختلف القطاعات الحكومية؛ وقد بلغ عددهم اثنين وعشرين (22) مستشاراً أشرف السيد رئيس الحكومة شخصيا على تسلمهم قرارات تعيينهم لدى الوزارات المعنية.

وإذا كانت الأمانة العامة قد عملت خلال هذه السنة على تعيين خمسة رؤساء أقسام جدد لضبط هياكلها وتعزيز أطرها، فإن عشرين (20) منصباً مالياً المتبقية من مناصب سنة 2015، سترصد لتعيين رؤساء أقسام ومصالح تم الإعلان عن شغورها والتي سيفتح باب الترشيح لشغلها أمام أطر من مختلف الوزارات.

وبغض النظر عن الترقي في الرتب التي تهم كافة الأطر والموظفين العاملين، فإن الترقي في الدرجة قد هم أربعة عشر (14) موظفاً بالاختيار، وثلاثة عشر (13) آخرين شملتهم الترقية عن طريق امتحان الكفاءة المهنية.

ضبط وترشيد النفقات

بناء على توجيهات الأمين العام للحكومة، الرامية إلى مضاعفة الجهود لتثمين المكاسب الإيجابية التي حققتها بلادنا، والتلاؤم مع أهداف وغايات البرنامج الحكومي، وضبط الاعتمادات في نطاق ما تقتضيه الحاجات الملحة لتأمين التدبير العادي للمرفق العمومي، والتأكيد على ترشيد النفقات وصرفها بالحكامة والشفافية المطلوبتين، تم نهج مبدأ الترشيد المطلوب والحكامة الجيدة في تنفيذ الاعتمادات المالية المرصودة للميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2015، وذلك لمواجهة الحاجيات الضرورية لسير عمل الوزارة ومختلف مديرياتها وأقسامها ومصالحها.

وفي إطار الاعتمادات المالية المرصدة للميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2015، فإن أهم ما اتسمت به ميزانية هذه السنة ، هو تحويل مجموعة من البنود من ميزانية الاستثمار إلى ميزانية التسيير؛ وهو الأمر الذي هم كافة القطاعات الوزارية.

وتبعا لذلك، فإن اعتمادات الاستثمار قد رصد لها مبلغ 840.000,00 درهم، أي أنها عرفت انخفاضا بلغ 1.400.000,00 درهم بنسبة 62,5 % ، مقارنة مع سنة 2014؛ وقد أضيف إليها مبلغ 1355632,00 درهم كاعتمادات مرحلة تخص مختلف الصفقات التي أبرمت والتزم بها سنة 2014، ليصبح الاعتماد الإجمالي لسنة 2015 هو 2.195.632,00 درهم، تم إلى غاية شهر أكتوبر 2015، صرف ما يناهز 45% منه.

أما بالنسبة لاعتمادات التسيير، وتبعا لتحويل بعض بنود ميزانية الاستثمار إليها، فقد عرفت ارتفاعاً نسبياً وصل إلى 2,8 % ، مقارنة مع سنة 2014، إذ وصلت إلى مبلغ 70.820.000,00 درهم بفارق 1.945.000,00 درهم .

وإلى غاية شهر أكتوبر 2015، تم صرف مبلغ 4.054.166,00 درهم من أصل مبلغ 4.424.512,00 درهم المخصصة لباب عتاد وأثاث المكتب، أي ما يناهز نسبة 91% .

وبالنسبة للتحملات العقارية، والتي رصد لها مبلغ 3.475.159 درهم، فقد استفادت من عملية تحويل مبلغ 1.375.159 درهم، وبلغت نسبة النفقات الملتزم بها ما يفوق 42,8 % ، أي مبلغ 2.077.826 درهم.

وفيما يخص خدمات الاتصال والماء والكهرباء، فقد رصد لها مبلغ 2.860.000 درهم، وتم لحد الآن صرف أكثر من 63 % أي ما ما قيمته المطلقة 1.811.600 درهم.

وفيما يتعلق بتدبير حظيرة السيارات، فإن الاعتمادات التي فتحت لها بلغت 1.435.000 درهم، أضيف إليها عن طريق التحويل مبلغ 378.956 درهم، ليصل المبلغ الكلي إلى 1.813.956

درهم، صرف منه إلى الآن مبلغ 1.711.230 درهم ؛ أي بنسبة 94,33 % .

وبخصوص باب النقل والتنقل، فإن الاعتماد المرصود كان هو 1.365.000 درهم، بلغت النفقات الملتزم بها ما يناهز 38,7 % ، أي مبلغ 529.400 درهم .

وبالنسبة للنفقات المختلفة، فقد رصد لها غلاف مالي قدره 1.630.000 درهم، تصل نسبة النفقات الملتزم بها إلى 82,45 % ، أي ما مجموعه 1.320.851 درهم .

في مجال الصفقات العمومية:

فإن الأمر انصب على أربع صفقات:

الأولى تتعلق باقتناء أثاث ومعدات المكتب، وبلغت كلفتها 2.234.928 درهم ؛

والثانية تتعلق باقتناء أدوات المكتب، ورست على مبلغ 242.999,94درهم ؛

والثالثة همت اقتناء العتاد المعلوماتي، وأنجزت بمبلغ كلي وصل إلى 1.295.172 درهم ؛

أما الصفقة الرابعة والأخيرة، فتهم اقتناء وتركيب أجهزة لمراقبة دخول الموظفين وخروجهم، وهذه ستفتح أظرفة العروض المتعلقة بها يوم 5 نونبر 2015.

وأخيراً، هناك مبلغ 700.000,00 درهم ، تم وضعه رهن إشارة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الأمانة العامة للحكومة تمكينا لها من الوفاء بالتزاماتها إزاء أعضائها، ودعما للأعمال الاجتماعية التي تبذلها لفائدتهم بالحرص والشفافية اللازمين.

الصفقات العمومية

الجدير بالذكر أن لجنة الصفقات أصبحت تدعى، منذ صدور المرسوم رقم 2.14.867 بتاريخ 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية. ويندرج هذا الإصلاح في إطار تخليق الحياة العامة والتزام السلطات العمومية بتفعيل مقتضيات الدستور ولاسيما الفصلين 35 و36 منه، من خلال إدراج عملية إبرام الطلبيات العمومية، بشكل لا رجعة فيه، في إطار احترام مبدأ حرية الولوج إلى الطلبيات العمومية والتعامل المبني على المساواة وشفافية المساطر. ويأتي بعد إصلاح نظام الصفقات العمومية (2013) ووضع القواعد الأساسية لتمرير وإبرام عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص(2015).

وقد تم إعداد هذا المشروع بكيفية تشاركية وبناء على اقتراحات أبدتها عدة هيئات دولية ووطنية (لا سيما، البنك الدولي ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية OCDE- الكونفدرالية العامة لمقاولات المغربCGEM والفيدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية FNBTP والفيدرالية المغربية للاستشارة والهندسةFMCI وهيئات مهنية أخرى) وذلك من خلال تقييمها لمنظومة الصفقات العمومية في المغرب إثر نشر مشروع المرسوم المشار إليه أعلاه في الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة لتلقي تعليقات واقتراحات بشأنه.

ويهدف الإصلاح الذي أتى به المرسوم السالف الذكر إلى إحداث هيئة إدارية تضم خبراء في مجال العقود الإدارية بصفة عامة والطلبيات العمومية بصفة خاصة، مستقلة بالنسبة لأصحاب الأوامر ومحايدة عن كل سلطة رئاسية. ولهذه الغاية، أكد المرسوم المذكور على المحاور الثلاثة الآتية :

- توسيع المهام المسندة إلى اللجنة ؛
- إعادة تنظيم هيكلتها وتركيبتها ؛
- تحديد مساطر استشارتها من طرف الإدارات العمومية والمتنافسين وأصحاب الطلبيات العمومية.

أ) مهام اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية :

بموجب هذا المرسوم، ستقوم اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية بمهام الاستشارة والمساعدة والدراسة وفحص كل مسألة تم عرضها عليها في مجال الطلبيات العمومية، من طرف مصالح الدولة والمؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري آخر من أشخاص القانون العام باستثناء الجماعات الترابية.

وكما ألزمها دراسة الشكايات الواردة عليها من طرف كل شخص ذاتي أو اعتباري من أشخاص القانون الخاص، شارك في طلبية عمومية إما بصفة متنافس أو نائل للصفقة أو صاحبها. يرى إقصاء

عرضه بكيفية غير قانونية، أو واجه صعوبات في التأويل القانوني لبنود عقده.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم بتنسيق أعمال التكوين الأولي والمستمر في مجال الطلبيات العمومية وبتوحيد برامج التكوين لفائدة موظفي المصالح المكلفة بتدبير الطلبيات العمومية بالإدارات العمومية.

ب) إعادة تنظيم اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية،

ينص المرسوم على أن اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية تضم الأجهزة التالية :

- رئاسة اللجنة ؛
- الجهاز التداولي ؛
- الوحدات الإدارية والتقنية.

يترأس اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية شخصية معروفة بكفاءتها وخبرتها في المجال القانوني والطلبيات العمومية، يتم تعيينها بمرسوم باقتراح من الأمين العام للحكومة لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد، ويساعده نائب للرئيس في أداء مهامه، يعينه الرئيس من بين أعضاء الجهاز التداولي.

ويتكون الجهاز التداولي علاوة على الرئيس من اثنى عشر (12) عضوا كما يلي :

- تسعة أعضاء، ضمنهم ممثلان عن الوزارة المكلفة بالمالية يتم اختيارهم من بين الشخصيات المعروفة بخبرتها وكفاءتها في المجال القانوني ومجال الطلبيات العمومية يعينون بمرسوم باقتراح من الأمين العام للحكومة ؛
- ثلاثة أعضاء يعينون كذلك بمرسوم، من بين المهنيين يتم اقتراحهم من طرف الهيئات المهنية الأكثر تمثيلية.

ويجوز للجهاز التداولي أن يحدث لديه لجانا دائمة وبالخصوص لجنة تتكلف بالقضايا المتعلقة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو لجانا خاصة، قصد مساعدته في القيام بمهامه أو لدراسة مسائل معينة.

وتتوفر اللجنة الوطنية كذلك على أربعة وحدات موضوعة تحت سلطة الرئيس وهي كالتالي:

- وحدة الشكايات ؛
- وحدة الاستشارات والدراسات ؛
- وحدة المنظومة المعلوماتية ؛
- وحدة التكوين والشؤون الإدارية.

ويقوم مقررعام بتنسيق عمل الوحدات، ويتولى تحت سلطة الرئيس تحضير ودراسة الشكايات

والقضايا المعروضة عليه من طرف الرئيس، ويحرر محاضر اجتماعات الجهاز التداولي ويتم تعينه من بمرسوم باقتراح من رئيس اللجنة الوطنية من بين الشخصيات المعروفة بكفاءتها في المجال القانوني والطلبيات العمومية.

ج) مساطر اللجوء إلى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية،

لقد حدد المشروع مساطر اللجوء إلى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية حسب اختصاصاتها كالتالي :

- مسطرة استشارة اللجنة الوطنية من طرف أصحاب المشاريع؛
- مسطرة لدراسة شكايات المتنافسين؛
- مسطرة لدراسة طلبات الرأي المقدمة من طرف أصحاب الطلبيات العمومية.

وبخصوص حصيلة عمل اللجنة خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2015، فقد أبدت 16 رأيا، ترتبط بجميع جوانب الصفقات من مرحلة الإعداد إلى التسلم النهائي لها، وبشكايات بعض المتنافسين الذين اعتبروا أن إقصاءهم من المنافسة قد تم بطريقة غير قانونية.

ويمكن الاطلاع على الآراء ذات الطابع المرجعي لهاته اللجنة باللغتين العربية والفرنسية على الموقع الإلكتروني الخاص بالأمانة العامة للحكومة www.sgg.gov.ma.

كما درست مشروع قانون و7 مشاريع مراسيم و23 مشروع قرار و9 مشاريع مقررات لرئيس الحكومة.

وتعمل اللجنة حاليا، على إعداد مشروع دفتر للشروط الإدارية العامة المطبق على صفقات الأشغال وإعداد مشروع دفتر للشروط الإدارية العامة المطبق على صفقات التوريدات وآخر يطبق على الصفقات المتعلقة بالدراسات والإشراف على المشاريع، يراعى فيها ترسيخ الشفافية والحفاظ على مصالح الإدارة ومصالح القطاع الخاص، الشيء الذي يجسد توجه السلطات العمومية إلى تخليق الحياة العامة، ومحاربة كل الممارسات المرتبطة بأفعال الغش والرشوة في إطار الطلبيات العمومية.

الانفتاح على العالم الخارجي
وعلاقات التعاون الدولي

مكن تنفيذ مشروع التوأمة المؤسساتية بين الأمانة العامة لحكومة المملكة المغربية وبعض نظيراتها في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (إسبانيا وفرنسا)، خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2012 إلى نوفمبر 2014، من تقديم دعم كبير لتنفيذ خطة العمل لبناء القدرات وتحديث أدوات وأساليب عمل الأمانة العامة للحكومة، التي تمت مباشرتها منذ عام 2009 من قبل السيد الوزير إدريس الضحاك، الأمين العام للحكومة.

وقد همت الأنشطة المشتركة المنجزة من لدن أطر الأمانة العامة للحكومة وخبراء أوروبيين، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، مجموعة واسعة من المجالات، ولاسيما تكوين واستكمال تكوين المستخدمين والتنظيم وأساليب العمل في الأمانة العامة للحكومة والمطبعة الرسمية، وتكوين واستكمال تكوين الأطر، وتطوير نظم المعلومات. وشملت المبادلات بين أطر الأمانة العامة للحكومة ونظرائهم الأوروبيين المجالات التي يغطيها المشروع مع مرجعية تستند إلى أفضل الممارسات الأوروبية والتي تم تكييفها مع خصائص وركائز المملكة.

وقد أدت الإجراءات المتخذة في بعض المجالات إلى نتائج عملية جيدة يتعين رغم ذلك على الهياكل المعنية في الأمانة العامة للحكومة استكمالها وصيانتها وتطويرها في المستقبل. وفي مجالات أخرى، مكن مشروع التوأمة من إرساء أسس متينة لمشاريع طويلة الأجل، والتي من المتوقع أن يستمر تنفيذها على مدى عدة سنوات.

وفي ما يلي حصيلة لكل الأوراش التي تضمنها مشروع التوأمة والإجراءات الواجب اتخاذها على المدى القصير والمتوسط والطويل، لتعزيز المكاسب ومواصلة تطوير قدرات الأمانة العامة للحكومة.

وربما لن يكون بالإمكان، انطلاقا من موارد الأمانة العامة للحكومة وحدها، إنجاز كل هذه الأعمال في أفضل الظروف. لذلك سنشير إلى العمليات التي من المحبذ فيها الحصول على مساعدات سواء على المستوى الوطني أو في إطار التعاون الدولي الثنائي أو المتعدد الأطراف.

2 . التنظيم وأساليب العمل والتكوين واستكمال التكوين

ويشمل هذا الشق الأعمال التي تمت مباشرتها في إطار مشروع التوأمة لمأسسة وتحسين أساليب العمل ومنها:

- تقرير يتضمن مقترحات عن الخطوط الرئيسية لزيادة فعالية تنظيم العمل داخل المديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية؛
- دليل عام لمساطر دراسة ومعالجة ملفات مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية؛
- خمسة دلائل موضوعاتية عملية في مجال الصياغة القانونية وتحين النصوص وتدوينها ودراسات التأثير والتقارب التنظيمي بين المغرب والاتحاد الأوروبي والتوثيق والأرشفة.
- المساهمة في برنامج التكوين واستكمال التكوين للمستشارين القانونيين بالإدارات المتدربين وفئات أخرى من الموظفين ولاسيما الإعلاميين والوثائقيين ومستخدمي الأرشيف.
- مقترحات لتفعيل المخطط الهيكلي للأمانة العامة للحكومة على أساس وصف الوظائف وإقامة علاقات وظيفية بين مختلف هياكل الأمانة العامة للحكومة.

2.1 دلائل عملية

تم إعداد دلائل عملية من قبل الخبراء الأوروبيين المشتغلين في المشروع بتنسيق مع نظرائهم من المغرب، وتمت مراجعتها ووضع اللمسات الأخيرة عليها من قبل الأطر المغاربة بالأمانة العامة للحكومة في إطار مجموعة العمل التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، وذلك قصد ضمان ملاءمتها مع نسق القانون المغربي ومع المساطر المغربية في هذا المجال.

وعلى المدى القصير، وبعد الانتهاء من صياغة الدلائل العملية باللغتين العربية والفرنسية وطباعتها، شرعت الأمانة العامة للحكومة في توزيعها في صيغتها الورقية سنة 2015. ومن المعتزم كذلك نشرها إلكترونيا. ومن المقرر أيضا تحيينها بشكل مستمر وتعيين مصلحة أو تشكيل فريق عمل لإنجاز هذه المهمة على غرار ما يتم في البلدان التي اكتسبت خبرة كبيرة في هذا المجال، ولا سيما بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية.

وعلى المدى المتوسط، تعتزم الأمانة العامة للحكومة تقاسم هذه الأدوات المرجعية في مجال الصياغة القانونية مع الجهات الوطنية الأخرى المتدخلة في عملية وضع القواعد القانونية، سواء فيما يتعلق بالوزارات أو مجلسي البرلمان.

ومن شأن المشروع الجديد للتوأمة مع مجلس النواب الجاري إعداده، بفضل التمويل والدعم الفني من الاتحاد الأوروبي، أن يكون أول فرصة سانحة لتوسيع نطاق استخدام هذه الدلائل المسطرية.

إن الصياغة القانونية، وفقا للمنهجيات المتعارف عليها، لها آثار بيداغوجية مؤكدة، وسوف تساعد على تسهيل التفاهم بين المؤسسات المنتجة للقواعد، مع اقتصاد في الجهد والوقت وضمان صياغة جيدة للنصوص القانونية.

2.2 أساليب العمل

على المدى القصير: في إطار التوأمة، تم إعداد تقرير تشخيصي من لدن المديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية مقرونا ببعض المقترحات والتوصيات. وقد تم بالفعل تنفيذ جزء كبير من هذه التوصيات من قبل المديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية، ومعظم التوصيات الأخرى يمكن أن تجد طريقها إلى التفعيل على المدى القصير جدا.

وعلى المدى القصير والمتوسط: من المقرر، وفقا لخطة العمل، أن يلتحق غالبية المستشارين القانونيين للإدارات المعينين حديثا بالمصالح القانونية بالوزارات، في حين سيظلون إداريا وهيكليا تابعين للأمانة العامة للحكومة.

ولتنفيذ هذه الفكرة المبتكرة والهامة في عملية الإنتاج القانوني بنجاح، تعمل الأمانة العامة للحكومة على ما يلي:

- التحديد الدقيق لمهام ووظائف المستشارين القانونيين للإدارات المعينين بالقطاعات الوزارية، فضلا عن طرائق التعاون مع الوزارات التي عينوا بها؛

- وضع أدوات لتسيير هؤلاء المستشارين القانونيين للإدارات لضمان بقائهم على اتصال وثيق مع الأمانة العامة للحكومة من خلال : تقارير منتظمة، واجتماعات دورية، والعمل في إطار شبكات، وتدبير المسار المهني ...

- وضع جدول زمني للتعيينات المتعلقة بالمستشارين القانونيين للإدارات اعتمادا على توافر الترقيات والوزارات حسب الأولوية. وهكذا تم تعيين 20 من المستشارين القانونيين للإدارات في بعض الوزارات ابتداء من يوليو 2015.

2.3 تفعيل الهيكل التنظيمي

بدأ الهيكل التنظيمي الذي حدده المرسوم رقم 677-09-2 الصادر في 2 سبتمبر 2010، ينفذ تدريجيا وذلك مع توالي التعيينات في مختلف المناصب التأطيرية. ويواكب هذا التفعيل التدريجي زيادة كبيرة جدا في أعداد المستخدمين بالأمانة العامة للحكومة.

وفي إطار هذه التوأمة، وضعت، من جهة، سلسلة من الأوصاف الوظيفية التي تحدد مهام جميع المناصب التأطيرية في الهيكل الجديد، ومن جهة أخرى، مذكرة لتسليط الضوء على العلاقات الوظيفية بين مختلف البنيات والنقاط التي تستوجب اليقظة والتي قد تثير مشاكل تتعلق بالتنسيق.

وتزامنا مع إرساء التنظيم الجديد، يجب على الأمانة العامة للحكومة وضع إجراءات التنسيق المناسبة كلما لزم الأمر ذلك، وضبط مضمون المناصب ، عند الاقتضاء، حتى يتسنى تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بدقة.

ويجب أيضا على الأمانة العامة للحكومة اعتماد سياسة لتدبير الموارد البشرية تتلاءم مع نمو عدد الموظفين العاملين لديها، ولاسيما في مجال التوظيف والتكوين واستكمال التكوين، وإدارة المسار المهني.

3. التوثيق والأرشفة

لم يتم التطرق في خطة العمل الأولية لمشروع التوأمة إلى وظائف التوثيق والأرشفة إلا بشكل طفيف، ولاسيما من ناحية الرقمنة، ولكن برزت أهميتها بشكل سريع خلال أطوار إنجاز المشروع.

وبالإضافة إلى التكوينات المذكورة أعلاه، تم إعداد دليل عملي هام للتوثيق والأرشفة، والذي يمكن أن يكون مرجعا مستقبليا. وعلاوة على ذلك، ومواكبة لمهام الوثائقيين ومستخدمي الأرشيف، أجري تحليل للاحتياجات بالاشتراك مع موظفي الأمانة العامة للحكومة، وقدمت عدة توصيات لتنفيذ سياسة للأرشفة والتوثيق بالأمانة العامة للحكومة. وأخيرا، تم تنصيب برنامج معلومياتي يمكن من وضع دعامة لإنشاء مكتبات رقمية، وتم تدريب الوثائقيين على استخدامه.

وما زال الجزء الأكبر من التنفيذ متبقيا ويتعين القيام به في السنوات المقبلة.

وعلى المدى القصير، تعتزم الأمانة العامة للحكومة:

- توضيح الاختصاصات والمسؤوليات في مجال أرشفة وتوثيق هياكلها المختلفة، وذلك قصد اتباع سياسة واحدة منسجمة، بغض النظر عن مصادر المعلومات وحاملها.

- الشروع في وضع مخطط للتصنيف، عن طريق العمل المشترك بين الوثائقيين ومستخدمي الأرشيف والقانونيين؛

- البدء في إنشاء مكتبتين رقميتين، واحدة مخصصة للمصنفات المرجعية ، والأخرى لملفات دراسة النصوص التشريعية والتنظيمية.

وعلى المدى المتوسط، تعتزم الأمانة العامة للحكومة:

- التوفر على محلات ذات حجم كاف مخصصة للأرشفة مجهزة بشكل مناسب ومتوافقة مع معايير المحافظة على الوثائق للتمكن من تصنيف وتخزين أرشيفها المرحلي.

- التوفر، في سياق المعالجة غير الورقية للنصوص القانونية، على وحدة رقمية لتدبير الوثائق والأرشفة ستؤدي في نهاية المطاف إلى الحلول محل المكتبة المنجزة بواسطة برنامج كاليبر (Calibre).

4 - تكنولوجيا المعلومات

إن استخدام الأدوات المتعددة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات الجديدة هو عنصر أساسي في مخطط العمل الذي أطلقه السيد الوزير إدريس الضحاك منذ سنة 2009، والذي مكن مشروع التوأمة من المساهمة فيه بشكل كبير. ويتبين ذلك من خلال عدة جوانب وهي:

- حكامة نظام المعلومات للأمانة العامة للحكومة؛
- تأهيل الأدوات المعلوماتية بالأمانة العامة للحكومة؛
- الشروع في المعالجة غير الورقية لمشاريع النصوص القانونية ؛
- المعلومات القانونية ونشر القانون.

4.1 حكامة نظام المعلومات للأمانة العامة للحكومة

تم في إطار التوأمة تعزيز حكامة نظام المعلومات على نطاق واسع ، وذلك من خلال مراجعة المخطط التوجيهي لأنظمة المعلومات (SDSI) ووضع سلسلة من أدوات التدبير رهن إشارة قسم نظم المعلومات بالأمانة العامة للحكومة، بما في ذلك:

- مرجعيات «المشاريع»، التي تتكون من بطائق عن أهم المشاريع الاستراتيجية؛

- مرجع التكنولوجيا، الذي يتضمن وصفا عن المكونات من التطبيقات والتكنولوجيات

المرجعية التي ستسمح بتسجيل جميع طلبات العروض في إطار تقني يتحكم فيه قسم نظم المعلومات؛

- المرجع «المهني»، الذي يتكون من بطاقات مهنية لشرح مختلف الوظائف العاملة ضمن قسم نظم المعلومات.

وعلى المدى القصير:

- يجب على قسم نظم المعلومات الحصول فعليا على أدوات التدبير المختلفة المذكورة أعلاه وتنفيذها؛
- يجب على السلطات بالأمانة العامة للحكومة وضع مسطرة دقيقة لقيادة المشروعات المعلوماتية تمكن من إشراك المستخدمين في استعمالها، ومراقبة إنجاز العمل والالتزام بالآجال المحددة.

4.2 تأهيل الأدوات المعلوماتية

تم أيضا الشروع في هذا الجانب ، أولا من خلال شراء المعدات والأشغال التي تقوم بها الأمانة العامة للحكومة ومديرية المطبعة الرسمية، ثم في إطار التوأمة، من خلال إعداد مختلف الوثائق المرجعية ومنها:

- مخطط لضمان الجودة؛
- مخطط للسلامة؛
- دفتر تحملات لتأهيل البنية التحتية؛
- دفتر تحملات «النسخ الاحتياطي» و «الأمن».

وعلى المدى القصير، يتعين:

- تشغيل الشبكات الجديدة للمعطيات وخطوط الطاقة الكهربائية.
- استكمال تأهيل قاعة الخوادم؛
- إطلاق طلبات العروض المتعلقة بالحماية والأمن.

ويتعين كذلك تشجيع وتنمية الاستخدام اليومي للأدوات المعلوماتية على صعيد الأمانة العامة للحكومة كلها. ويتطلب ذلك على وجه الخصوص:

• تعميم استخدام البريد الإلكتروني المهني لأسباب أمنية؛

• وضع أدوات برمجية لدعم التواصل السلس والعمل الجماعي، بما في ذلك شبكة داخلية وظيفية، وأماكن تخزين عامة تمكن من الولوج المشترك إلى بعض الملفات، وفضاءات للتعاون.

4.3 المعالجة غير الورقية للنصوص القانونية

أدى البدء في هذا المشروع إلى إنجاز مهمتين إضافيتين تم القيام بهما بشكل مواز في إطار التوأمة:

- من جهة، تطوير نموذج أولي، من قبل قسم نظم المعلومات واثنين من المستشارين القانونيين معينين لهذا الغرض، مع دعم تصوري وتقني مقدم في إطار مشروع التوأمة، وهذا النموذج الأولي يمكن بشكل ملموس، انطلاقا من نوع من النصوص تم اختياره كمثال، من إظهار كيفية تشغيل نظام المعالجة غير الورقية لمشروع نص من النصوص ، وذلك حتى يصبح واسطة لحوار وظيفي بين المطورين المعلوماتيين والمستخدمين في المستقبل.
- ومن جهة أخرى، إعداد طلب عروض للعمل على تصميم وتنفيذ أداة للإنتاج القانوني غير الورقي من قبل شركة خارجية متخصصة في خدمات التكنولوجيا المعلوماتية ، بتعاون من مستشارين قانونيين وتحت مراقبة أطر قسم نظم المعلومات والذين سيتكفلون بضمان صيانة وتطوير الأداة. ولهذا الغرض، تم وضع دفتر تحملات للشروط التقنية الخاصة مشفوعا بالأرقام والحصص اللازمة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة للحكومة في مرحلة متقدمة جدا من الالتزام مع مصدر وطني للتمويل والدعم التقني لتحقيق هذا الورش.

ويبقى الآن إعطاء الانطلاقة لطلب العروض المتعلق بهذا المشروع المستقبلي الذي يهم الأمانة العامة للحكومة في الأجل القريب، وفي نهاية المطاف جميع الوزارات.

وعلى أرض الواقع، يضم المشروع مرحلة أولى تسمى OPEN VI والتي يجب أن تؤدي إلى استخدام أداة داخلية بالأمانة العامة للحكومة ومديرية الجريدة الرسمية. وفي مرحلة ثانية تسمى OPEN V2 ، سيتم تمديد العملية إلى جميع الوزارات. ومع ذلك، فإن هذه المرحلة الثانية لن تكون جاهزة وقابلة للتفعيل إلا إذا كانت هناك شبكة آمنة بين الوزارات وقادرة على استقبال مثل هذه العملية. غير أنه، من الممكن التحضير لذلك والتقليل من تكاليف تنفيذ المرحلة المشتركة بين الوزارات في عملية OPEN من خلال اقتراح، اعتبارها كحصة منفصلة عن الحصص الأخرى، على مقدم الخدمة ولكن مع إدماجها في نهاية المطاف في الصفقة.

والخصائص الرئيسية للمشروع، حسب تقييم الخبراء الأوروبيين في إطار التوأمة بالتنسيق مع المهندسين المغاربة في قسم نظم المعلومات والمسؤولين الماليين الأوروبيين والمغاربة، هي كالتالي:

- من حيث المواعيد والجدول الزمني: من 18 إلى 24 شهرا (حسب مختلف المراحل)؛

- من حيث كمية العمل الواجب إنجازه: من 500 إلى 750 يوما / لكل شخص بالنسبة للبرمجة؛

- من حيث التكلفة: تقدر بين 000 275 و 000 475 أورو «تكلفة فرنسا» مع تحويلها إلى «تكلفة المغرب» بالدرهم، ومن المتوقع أن تكون بين 4 و 6 مليون درهم؛

- من حيث الخيارات الإستراتيجية: البرامج والتقنيات القابلة للإتقان من قبل الفرق الداخلية في قسم نظم المعلومات ومديرية الجريدة الرسمية.

- من حيث جودة إيواء المعطيات: سلامة النظام ، وحجمه، وإمكانيات تطوره وتنميته.

4.4 المعلومات القانونية ونشر القانون

يعد التحول الرقمي بالمطبعة الرسمية نجاحا كبيرا لمديرية الجريدة الرسمية والمتمثل في اقتناء تجهيزات معلوماتية وبرمجيات وتدريب موظفيها من جهة، والاستشارات والتوجيه الفني المقدم في إطار مشروع التوأمة من جهة أخرى. وتطلبت هذه العملية على التوالي، إلى جانب الدعم التصوري للخبراء الأوروبيين في إطار التوأمة، تحديد المعدات والبرمجيات اللازمة، وتنظيم طلبات العروض واقتناء المعدات وتركيبها وتدريب موظفي مديرية الجريدة الرسمية على برنامج النشر بمساعدة الحاسوب InDesign، وتسيير مرحلة تجريب الإعداد الرقمي والطباعة، وأخيرا، وضع مساطر لواجهة مؤقتة بين الأمانة العامة للحكومة ومديرية الجريدة الرسمية في انتظار تفعيل نظام OPEN.

أما اليوم، فقد تم الانتهاء تماما من طبعات «القوانين والمراسيم» بالجريدة الرسمية، باللغتين العربية والفرنسية، وتم طبعها وتوزيعها في شكلها الرقمي، مما يسهل بكثير بالنسبة للمستخدمين عمليات البحث واستخدام النصوص القانونية والمراسيم المنشورة على موقع الأمانة العامة للحكومة ، كما تدل على ذلك الزيادة في عدد الزيارات لهذا الموقع المسجلة عقب إطلاق النشر الرقمي.

انطلاقا من هذه الأسس، فإنه يتعين، على المدى القصير، مواصلة تحديث المطبعة الرسمية، من خلال إنجاز التدابير التالية التي تم التخطيط لها بالفعل أو العزم على مباشرتها من لدن مديرية المطبعة الرسمية:

- وضع نظام لحفظ نسخ احتياطية وازدواجية الملفات تتم دراسته مع الخبراء الأوروبيين، ولاسيما الإسبان منهم؛

- متابعة المسح الضوئي لنشرة الإعلانات القانونية؛

- إنشاء، إذا لزم الأمر ذلك، موقع للمطبعة الرسمية على شبكة الإنترنت؛
- إنشاء شبكة داخلية آمنة لتسهيل العمل التعاوني؛
- بدء برنامج للتكوين واستكمال التكوين لفائدة أعوان مديرية المطبعة الرسمية في مجالي المعلوميات واللغات.
- الاستمرار في تأهيل محلات مديرية المطبعة الرسمية ؛
- المرور إلى إلزامية تسليم النصوص في صيغتها غير الورقية من قبل الوزارات.

وعلى المدى الطويل، سيكون من الضروري الشروع في ورش تحيين وتدوين النصوص القانونية والتنظيمية، والذي يشكل ممرا لا بد منه حتى تستجيب عملية نشر القانون بكل معنى الكلمة لاحتياجات المستخدمين.

5. الاستنتاجات

لقد ساعد مشروع التوأمة على المساهمة في إرساء أسس متينة لمتابعة عملية تحديث الأمانة العامة للحكومة، وتعزيز قدراتها المؤسسية والتنظيمية والعملية.

ويتعين توطيد هذه المكاسب والبناء على هذه الأسس في وقت سيعرف فيه ثقل العمل التشريعي والتنظيمي تزايدا مستمرا في المستقبل المنظور، وذلك كله نتيجة الانتهاء من صياغة النصوص المطبقة للدستور، والأوراش الإصلاحية العديدة الجارية حاليا، ومشاريع التقارب التنظيمي مع الاتحاد الأوروبي والتي سيشرع فيها إعمالا للالتزامات الدولية للمملكة.

ومما لا شك فيه، أن التحديث يمكن أن يتم بشكل أسرع وأكثر أمانا لو كان بإمكان الأمانة العامة للحكومة والمطبعة الرسمية الاستفادة، فيما يتعلق بكل المشاريع والتدابير المذكورة أعلاه أو جزء منها، من مساعدات ومواكبة خارجية على شكل دعم تقني أو مساعدة مالية أو هما معا.

وقد يتسنى نجاز معظم هذه الأعمال من لدن الأمانة العامة للحكومة والمطبعة الرسمية مع الاستعانة بمواكبة خفيفة من النوع الذي يتوفر عادة في إطار التعاون الثنائي. ومع ذلك، ثمة شقان قد يتطلبان مساهمات في مجال الخبرة التقنية وتغطية مالية أكبر.

- يتعلق الأمر بورش التكوين واستكمال التكوين المستمر والذي تحتاج فيه الأمانة العامة للحكومة بالتأكيد إلى الاستفادة من استشارة خارجية ، لإجراء تحليل للاحتياجات، ووضع مخطط للتكوين واستكمال التكوين يمتد على عدة سنوات وتحديد الموارد البشرية المحتمل بروز الحاجة إليها قصد توفير التكوينات بالجودة المطلوبة.

- فيما يخص مشروع المعالجة غير الورقية للنصوص القانونية OPEN فهو نظرا إلى حجمه وتعقيده، يتطلب تمويلا أكبر ، وكذا مستوى عال من الخبرة في إدارة المشاريع. وبالنظر إلى أثره المتوقع، من حيث أمن العملية التشريعية والتنظيمية، والفعالية في إنجاز العمل بالأمانة العامة للحكومة، ينبغي أن يكون المشروع قادرا، إذا لزم الأمر، على الاستعانة بالمساعدة التقنية الدولية، وإن اقتضى الحال على تمويل متعدد الأطراف.

التكوين الأساسي والمستمر

فكما لايخفى على أحد الدور المهم الذي يلعبه التكوين الأساسي والتكوين المستمر ، في الرقي بالمستوى المعرفي والمهني للموظف، فهو يشكل دعامة أساسية لتنمية القدرات المهنية ومواكبة التطور الكبير الذي أصبحت تعرفه المهن والوظائف،لمسايرة متطلبات العصر المتطورة باستمرار ، والمتغيرات والتحولات العميقة التي يعرفها المجتمع على جميع المستويات. لذلك يتحتم على الإدارة مسايرة هذه التحولات والاهتمام بتكوين الموارد البشرية تكوينا أساسيا ومستمرا، وتحفيزها لتطوير قدراتها للرفع من جودة وفعالية الأعمال التي تقوم بها.

وفي هذا الإطار، ولضمان اضطلاع الموارد البشرية بالأمانة العامة للحكومة بالمهام الموكولة إليها بكفاءة وحرفية ومهنية عالية، فقد تم نهج اختيار أسلوب التكوين المستمر بالنسبة للموظفين المزاولين والتكوين الأساسي بالنسبة للموظفين الجدد، وذلك للرفع من جودة الأداء.

تم تلقين تكوين شامل بما فيه الكفاية للمستشارين القانونيين للإدارات المعينين حديثا، موجه أساسا نحو إتقان تقنيات الصياغة القانونية بطريقة مهنية. كما تم توجيه شق من هذا التكوين، المخصص لتقنيات البحث الوثائقي والأرشفة، لفائدة الوثائقيين ومستخدمي الأرشيف بالأمانة العامة للحكومة.

وعلاوة على ذلك، تم تنظيم تكوين خاص حول البرمجة المعلوماتية بواسطة برمجية شاربوينت (Sharepoint) للمهندسين التابعين لقسم نظم المعلومات.

ومع ذلك، يجب ألا يقتصر هذا التكوين لمستخدمي الأمانة العامة للحكومة على هذه العناصر، والتي تدخل ضمن التكوين المهني الأولي (المستشارون القانونيون للإدارات المتدربون والوثائقيون)، أو تستجيب لحاجيات خاصة يستلزمها تنفيذ عملية الرقمنة.

وعلى المدى القصير والمتوسط، تعتزم الأمانة العامة للحكومة وضع سياسة للتكوين واستكمال التكوين المستمر، على أساس برامج سنوية، وموجهة لجميع فئات الموظفين حسب تخصصاتهم.

وقد يتضمن هذا التدريب:

- تكوينات «مهنية»، تسمح للأعوان بتحيين وتطوير المعارف والتقنيات في اختصاصاتهم (من الناحية القانونية وفي التقنية المعلوماتية والوثائقية والإدارية).

- تكوينات «أفقية» تهم جميع فئات الأطر: اللغات الأجنبية، وتقنيات الكمبيوتر وتقنيات الفعالية الشخصية للمستخدمين (مثل تدبير الوقت، وإدارة الفريق، وإدارة المشاريع).

النهوض بالأعمال الاجتماعية
لفائدة موظفي الأمانة العامة للحكومة

في إطار تنفيذ جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الأمانة العامة للحكومة لبرنامج عملها، تم خلال العشرة الأشهر الأولى من سنة 2015 القيام بمجموعة من المشاريع والبرامج المندرجة ضمن الخدمات التي تقدمها الجمعية لفائدة المنخرطات والمنخرطين. وقد همت هذه الخدمات مجالات التغطية الصحية وبعض الخدمات الاجتماعية العينية وخدمات المساعدة الإدارية والخدمات الترفيهية، بالإضافة إلى خدمات أخرى.

وفي هذا السياق، واصلت الجمعية تقديم الخدمات الاجتماعية لفائدة سائر موظفي الأمانة العامة للحكومة بمختلف درجاتهم، ويتعلق الأمر بمايلي:

- منحة التمدرس (500 درهم لكل طفل متمدرس)؛
- منحة عيد الأضحى (1000 درهم لكل منخرط)؛
- منحة الولادة (1000 درهم عن كل ولادة)؛
- منحة التعزية عند الوفاة (1000 درهم)؛
- منحة الزواج (5000 درهم)؛
- منحة الحج؛
- دعم متابعة دروس اللغات الأجنبية لفائدة المنخرطين وأبنائهم (50 في المائة من المصاريف)؛
- دعم مصاريف الاستشفاء لفائدة المنخرطين وـزواجهم وأبنائهم (50 في المائة من المصاريف)؛
- التأمين الصحي لجميع الموظفين وأزواجهم وأبنائهم فيما يخص نقل الأموات ونقل المرضى والإسعاف والتأمين الدولي المتعلقة بتأشيرة السفر إلى الخارج .... (115 درهم لكل موظف كأساس .....

كما تسهر الجمعية، في مجال التغطية الصحية على تطوير منظومة المساعدة الإدارية من خلال ربط الاتصال بالجهات المعنية لتسريع وتيرة حصول المنخرطين على موافقة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي من أجل تحمل مصاريف الاستشفاء والعلاج والعمليات الجراحية.

كما تم إحداث الوحدة والتعاقد مع ممرضة بصفة دائمة، ومع بعض الأطباء المتخصصين بعد أن تم الحصول على التراخيص القانونية اللازمة.

كما أن الوحدة الخاصة بالاستشارات الطبية المقدمة بمقر الجمعية التي تم إحداثها ووتزويدها بالمعدات والمستلزمات الضرورية (اقتناء جهاز تخطيط القلب (ECG) – أدوية – معدات طبية مختلفة ....) تقدم خدمات يصفة يومية منتظمة لفائدة المنخرطين المرضى من خلال تتبع حالاتهم الصحية، حيث تم والتعاقد مع ممرضة بصفة دائمة، ومع بعض الأطباء المتخصصين بعد أن تم الحصول على التراخيص القانونية اللازمة.

وللتذكير، فقد تم في إطار تنفيذ برنامج الجمعية عقد اتفاقيات مع 3 مصحات خاصة من أجل تمكين المنخرطين من الاستفادة من خدمات استشفائية متنوعة وفي جميع التخصصات.

وفي نفس السياق يستفيد المنخرطون وأزواجهم وأبناؤهم من تغطية لتكاليف الاستشفاء بالمصحات الخاصة بنسبة 50 في المائة من المبلغ الإجمالي على عاتق المريض بعد استرجاع مصاريف التكفل من الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

وفي إطار أنشطتها كذلك، وطبقا لاتفاقيات مبرمة من جهة مع مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إحدى الوزارات، يستفيد المنخرطون من الخدمات التي يقدمها النادي الرياضي ومراكز الاصطياف التابعة لها (أنشطة النادي الترفيهية والرياضية ، تنظيم ندوات ولقاءات، الاصطياف...)، ومن جهة أخرى مع أحد الفنادق من فئة خمس نجوم للاستفادة بأسعار تعاقدية من الخدمات التي تقدمها.

ولتوفير وسائل النقل للموظفين لنقلهم من مقرات سكناهم إلى الإدارة، تم اقتناء سيارة نفعية تسع لـ 18 راكبا، لتعزيز ترسانة النقل التي تتوفر عليها الجمعية والمتكونة من 5 سيارات، يستفيد منها حوالي 100 منخرط.

كما أنه تم تكريم عدد من الموظفين الذين أحيلوا إلى التقاعد، تنويها بمجهوداتهم والأعمال التي قدموها للإدارة، وبلغ عدد المحتفى بهم برسم السنة الفارطة: 6 متقاعدين.

الملاحق

الملحق رقم 1

النصوص القانونية المتعلقة بالأمانة العامة للحكومة

ظهير شريف بتاريخ 25 ربيع الثاني 1375

(10 دجنبر 1955) تحدث بموجبه كتابة عامة للحكومة

(ج. ر. بتاريخ 17 يراير 1956)

الفصل الأول :

تشتمل رياسة حكومة جلالتنا على كتابة عامة.

الفصل الثاني :

يرأس الكتابة العامة ويسير شؤونها كاتب عام للحكومة يعين بظهير شريف ويخضع الكاتب العام بصفة مباشرة لسلطة رئيس الحكومة ويحضر جلسات المجالس الوزارية التي تنعقد تحت رياستنا ومجلس الوزراء.

(أضيفت الفقرة 5 بالفصل الفريد من الظهير الشريف رقم 306-61-1 بتاريخ 25 جمادى الثانية 1381 (4 دجنبر 1961)) : ويمكن أن يعهد إليه بموجب مرسوم بالقيام بالنيابة عن أحد أعضاء الحكومة.

الفصل الثالث :

تشتمل الكتابة العامة في رياسة الوزارة على المصالح الضرورية لعمل الحكومة ولتنسيق نشاط مختلف الوزارات بوجه خاص والكتابة مكلفة بتنظيم وكتابة جلسات المجالس الوزارية ومجالس الوزراء كما هي مكلفة بجمع ودراسة القضايا المعروضة على رئيس الحكومة للبث أو النظر فيها.

الفصل الرابع :

سيحدد ظهير يصدر فيما بعد شروط تطبيق ظهيرنا الشريف هذا كما سيقرر ماهية مصالح الكتابة العامة للحكومة ونظامها.

مرسوم رقم 2.09.677 صادر في 4 جمادى الآخرة 1431 (19 ماي 2010) يتعلق بتنظيم الأمانة العامة للحكومة

الوزير الأول،

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 47 و 63 منه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 25 من ربيع الآخر 1375 (10 ديسمبر 1955) بإحداث الأمانة العامة للحكومة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.05.1369 الصادر في 29 من شوال 1426 (2 ديسمبر 2005) بتحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 18 من ربيع الأول 1431 (5 مارس 2010)،

رسم ما يلي :

المادة 1

تشتمل الأمانة العامة للحكومة، المحدثة بالظهير الشريف المشار إليه أعلاه الصادر في 25 من ربيع الآخر 1375 (10 ديسمبر 1955)، بالإضافة إلى ديوان الأمين العام للحكومة، على :

ـ الكتابة العامة ؛

ـ المفتشية العامة للمصالح الإدارية ؛

ـ المديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية التي تضم :

* مديرية التشريع والتنظيم ؛

* مديرية الدراسات والأبحاث القانونية ؛

* مديرية الترجمة والتوثيق والتدوين.

ـ مديرية المطبعة الرسمية ؛

ـ مديرية الجمعيات ؛

ـ مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية ؛

ـ مديرية الشؤون الإدارية والمالية.

المادة 2

يمارس الكاتب العام، تحت سلطة الأمين العام للحكومة، الاختصاصات المسندة إليه بموجب المرسوم رقم 2.93.44 الصادر في 7 ذي القعدة 1413 (29 أبريل 1993) في شأن وضعية الكتاب العامين للوزارات. كما يسهر، علاوة على ذلك، على إعداد وتتبع جداول أعمال المجالس الحكومية والمجالس الوزارية ومحاضر اجتماعاتها وكذا إعداد مشاريع الظهائر الشريفة قصد عرضها على جلالة الملك ليضع عليها خاتمه الشريف.

المادة 3

تضطلع المفتشية العامة للمصالح الإدارية بمهمة إخبارالأمين العام للحكومة، الذي ترتبط به مباشرة، بكل ما يتصل بسير المصالح وبالنظر في الطلبات الموكولة إليها. كما تقوم، بناء على طلب منه، بأعمال التفتيش والتحقيق والدراسات والمراقبة والتدقيق. وتحرر تقارير التفتيش وتعرض استنتاجاتها على الأمين العام للحكومة.

المادة 4

تقوم المديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية بمهمة تنسيق الأعمال المتعلقة بإعداد وصياغة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية.

وتسهر على تنفيذ السياسة الحكومية في ما يتعلق بتدوين النصوص التشريعية والتنظيمية وتحيينها.

وتتولى لهذه الغاية :

ـ القيام، من الوجهة القانونية، بدراسة جميع مشاريع القوانين والأنظمة للتحقق من مطابقتها لأحكام الدستور وعدم منافاتها للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ؛

ـ القيام، إن اقتضى الأمر ذلك، بإعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي لا تدخل في اختصاص قطاع وزاري معين ؛

ـ القيام، من الوجهة القانونية، ببحث الفتاوى التي يطلبها الوزير الأول أو السلطات الحكومية وسائر الإدارات العمومية إلى الأمين العام للحكومة ؛

ـ إنجاز الترجمة الرسمية للنصوص التشريعية والتنظيمية ؛

ـ القيام، باتصال مع القطاعات الوزارية المعنية، بتدوين النصوص التشريعية والتنظيمية والعمل على تحيينها وتبسيطها قصد جعلها في متناول العموم ؛

ـ القيام بالدراسات والأبحاث القانونية المتصلة بمختلف مجالات العمل التشريعي ؛

ـ تقديم الاستشارات القانونية المتعلقة باتفاقيات القروض واتفاقيات ضمان القروض، بطلب من الحكومة، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية ؛

ـ إعداد وثائق الانضمام أو المصادقة، حسب كل حالة على حدة، على الاتفاقيات الدولية التي تبرمها المملكة المغربية ؛

ـ إعداد المذكرات القانونية المتعلقة بالطعون الدستورية التي تقدمها الحكومة بخصوص عدم دستورية بعض مشاريع أو مقترحات القوانين التي يوافق عليها البرلمان، وكذا إعداد مذكرات جواب الحكومة المتعلقة بالطعون الدستورية التي يقدمها أعضاء البرلمان.

المادة 5

تتولى مديرية المطبعة الرسمية مهمة طبع الجريدة الرسمية للمملكة وتنفيذ جميع أعمال الطبع لحساب الإدارات العمومية.

المادة 6

تضطلع مديرية الجمعيات بمهمة السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية التي تضبط، بوجه عام، الحق في تأسيس الجمعيات.

وتتولى لهذه الغاية المهام التالية :

ـ السهر على إعداد وتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالجمعيات، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية ؛

ـ منح رخص التماس الإحسان العمومي لفائدة الجمعيات، بعد استطلاع رأي اللجنة المكلفة بدراسة الطلبات المقدمة لهذه الغاية ؛

ـ تلقي طلبات الاعتراف بصفة المنفعة العامة المقدمة من قبل الجمعيات الراغبة في ذلك، ودراستها وعرضها على أنظار الوزير الأول للبت فيها ؛

ـ تلقي التصريحات التي تقوم بها الجمعيات لدى الأمين العام للحكومة بشأن المساعدات المالية والعينية التي تحصل عليها من جهات أجنبية ؛

ـ وضع منظومة إعلامية وطنية خاصة بالجمعيات، بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية.

المادة 7

تضطلع مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية بمهمة السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية التي تضبط مزاولة المهن المنظمة التي تدخل في مجال اختصاص الأمانة العامة للحكومة وتنظيم الهيئات المهنية المتعلقة بها.

وتتولى لهذه الغاية المهام التالية :

ـ السهر على إعداد وتطبيق النصوص التشريعية المتعلقة بالمهن المنظمة والهيئات المهنية المتعلقة بها، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية ؛

ـ منح الإذن بمزاولة المهن المنظمة التي تدخل في مجال اختصاص الأمانة العامة للحكومة؛

ـ منح الإذن بفتح واستغلال وتسيير المؤسسات الصحية ومؤسسات المنتوجات الصيدلية.

المادة 8

تتولى مديرية الشؤون الإدارية والمالية مهمة إدارة المصالح الملحقة مباشرة بالوزير الأول والأمانة العامة للحكومة.

المادة 9

طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 1369.05.2 الصادر في 29 من شوال 1426 (2ديسمبر 2005) المشار إليه أعلاه، تحدث الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المشار إليها أعلاه وتحدد اختصاصاتها بقرار للأمين العام للحكومة تؤشر عليه السلطتان الحكوميتان المكلفتان بالمالية وبتحديث القطاعات العامة.

المادة 10

تظل لجنة الصفقات المحدثة لدى الأمانة العامة للحكومة خاضعة لمقتضيات المرسوم رقم 840.75.2 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975).

المادة 11

تنسخ مقتضيات المرسوم رقم 365.83.2 الصادر في 7 جمادى الأولى 1405 (29 يناير 1985) المتعلق بتنظيم الأمانة العامة للحكومة.

المادة 12

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى الأمين العام للحكومة ووزير الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الآخرة 1431 (19 ماي 2010).

الإمضاء : عباس الفاسي.

وقعه بالعطف :

الأمين العام للحكومة،

الإمضاء : إدريس الضحاك.

وزير الاقتصاد والمالية،

الإمضاء : صلاح الدين المزوار.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة،

الإمضاء : محمد سعد العلمي

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2690.10 صادر في 22 من محرم 1432 (28 ديسمبر 2010) بإحداث الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية للأمانة العامة للحكومة

الأمين العام للحكومة،

بناء على المرسوم رقم 2.05.1369 الصادر في 29 من شوال 1426(2 ديسمبر 2005) بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري؛

وعلى المرسوم رقم 2.09.677 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1431 (19 ماي 2010) المتعلق بتنظيم الأمانة العامة للحكومة؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.832 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) بشأن المناصب العليا الخاصة بمختلف الوزارات، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.864 الصادر في 17 من محرم 1396 (19 يناير 1976) المتعلق بنظام التعويضات المرتبطة بمزاولة المهام العليا بمختلف الوزارات،

قـرر مـا يـلـي :

المادة الأولى:

تضم المديريات المكونة للمديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية الأقسام والمصالح التالية:

-1 مديرية التشريع والتنظيم، وتشتمل على الأقسام والمصالح التالية:

قسم القطاعات الإنتاجية والبنيات التحتية والبيئة، ويضم:

مصلحة القطاعات الإنتاجية؛

مصلحة قطاع البنيات التحتية والماء والبيئة ؛

قسم القطاعات الاقتصادية والمالية، ويضم:

- مصلحة قطاع المالية العامة؛

- مصلحة قطاعات المال والأبناك والتأمينات؛

- مصلحة القطاعات الاقتصادية؛

قسم القطاعات الاجتماعية والأوقاف والشؤون الإسلامية، ويضم:

مصلحة قطاعات الشغل والاحتياط الاجتماعي؛

مصلحة قطاعات الصحة والأوقاف والشؤون الإسلامية؛

مصلحة قطاعات التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني؛

قسم القطاعات الإدارية والخدمات، ويضم:

مصلحة قطاع الخدمات؛

مصلحة الهياكل الإدارية والأنظمة الأساسية ؛

قسم قطاعات العدل والشؤون العقارية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ويضم:

مصلحة قطاع العدل؛

مصلحة قطاع الشؤون العقارية؛

مصلحة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛

قسم قطاعات المؤسسات العامة والجماعات المحلية والإدارة الترابية، ويضم:

مصلحة قطاع المؤسسات العامة والجماعات المحلية؛

مصلحة قطاع الإدارة الترابية والانتخابات والحريات العامة ؛

-2 مديرية الدراسات والأبحاث القانونية وتشتمل على الأقسام والمصالح التالية:

قسم الدراسات والاستشارات القانونية، ويضم:

مصلحة الدراسات والأبحاث القانونية؛

مصلحة الاستشارات القانونية؛

قسم قواعد المعطيات واليقظة القانونية، ويضم:

مصلحة قواعد المعطيات القانونية؛

مصلحة اليقظة القانونية؛

مديرية الترجمة والتوثيق والتدوين، وتشتمل على الأقسام والمصالح التالية:

قسم الترجمة القانونية، ويضم:

مصلحة النصوص التشريعية؛

مصلحة النصوص التنظيمية؛

مصلحة المراجعة اللغوية؛

قسم التوثيق والنشر، ويضم:

مصلحة الخزانة المركزية؛

مصلحة التوثيق والأرشيف ؛

مصلحة تتبع نشر النصوص القانونية؛

قسم تحيين النصوص القانونية والتدوين، ويضم:

مصلحة تحيين النصوص القانونية؛

مصلحة التدوين.

المادة 2

تحدث مصلحة ملحقة بالمديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية تسمى «مصلحة التنسيق والتتبع».

المادة 3

تتكون مديرية المطبعة الرسمية، بصفتها مرفقا للدولة مسيرا بصفة مستقلة، من الأقسام والمصالح التالية:

قسم الشؤون الإدارية والمالية، ويضم:

مصلحة الموارد البشرية؛

مصلحة الميزانية والمحاسبة؛

مصلحة الصفقات والاقتناءات؛

مصلحة التخزين وتدبير البنايات والمعدات؛

قسم الإنتاج والتوزيع، ويضم:

مصلحة نشرات الجريدة الرسمية؛

مصلحة معالجة المنشورات؛

مصلحة الطبع والإنتاج؛

مصلحة التسويق والتوزيع ؛

قسم تدبير النظم المعلوماتية، ويضم:

مصلحة البرامج المعلوماتية؛

مصلحة تدبير الشبكات والصيانة.

المادة 4

تتكون مديرية الجمعيات من قسمين:

قسم الدراسات وقواعد المعطيات، ويضم :

مصلحة الدراسات والرخص وتلقي التصريحات؛

مصلحة الإحصاءات وقواعد المعطيات؛

قسم التتبع والمواكبة القانونية، ويضم :

مصلحة تتبع أنشطة الجمعيات؛

مصلحة المواكبة القانونية.

المادة 5

تتكون مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية من القسمين التاليين:

قسم المهن المنظمة، ويضم :

مصلحة المهن الطبية؛

مصلحة المهن التقنية وشبه الطبية؛

قسم الهيئات المهنية، ويضم :

مصلحة الدعم القانوني وشؤون الهيئات المهنية؛

مصلحة الدراسات والتتبع.

المادة 6

تتكون مديرية الشؤون الإدارية والمالية من الأقسام والمصالح التالية:

المصالح الإدارية والمالية التابعة للوزير الأول:

قسم الموارد البشرية، ويضم:

مصلحة تدبير شؤون موظفي مصالح الوزير الأول؛

مصلحة تدبير شؤون موظفي الهيئات الملحقة بالوزير الأول؛

قسم الميزانية والمعدات، ويضم:

مصلحة الميزانية والمحاسبة؛

مصلحة تدبير الحسابات الخصوصية للخزينة؛

مصلحة التخزين وتدبير المعدات والبنايات.

المصالح الإدارية والمالية للأمانة العامة للحكومة:

قسم الموارد البشرية، ويضم:

مصلحة تدبير الموارد البشرية ؛

مصلحة التكوين وتطوير الكفاءات؛

قسم الميزانية والمعدات، ويضم:

مصلحة الميزانية والمحاسبة؛

مصلحة الصفقات والاقتناءات؛

مصلحة التخزين وتدبير البنايات والمعدات؛

المادة 7

يحدث قسمان ملحقان بالكتابة العامة، هما :

قسم الشؤون العامة، ويضم:

مصلحة التسجيل والتدبير الرقمي للمحفوظات والأرشيف؛

مصلحة إعداد مشاريع الظهائر الشريفة؛

مصلحة أنشطة المجالس الحكومية والوزارية ؛

مصلحة التنسيق والتقييم والتعاون؛

قسم النظم المعلوماتية، ويضم:

مصلحة إنجاز وتتبع المشاريع المعلوماتية ؛

مصلحة تدبير الموارد المعلوماتية؛

مصلحة الدعم والصيانة وأمن النظم المعلوماتية.

المادة 8

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، ويعمل به ابتداء من تاريخ نشر المرسوم رقم 2.09.677 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1431 (19 ماي 2010) المتعلق بتنظيم الأمانة العامة للحكومة بهذه الجريدة.

وحرر بالرباط في 22 من محرم 1432 (28 ديسمبر 2010)

الإمضاء : إدريس الضحاك

مرسوم رقم 2.97.1039 صادر في 27 من رمضان 1418 (26 يناير 1998) بإحداث هيئة للمستشارين القانونيين للإدارات لدى الأمانة العامة للحكومة.

الوزير الأول،

بناء على الظهير الشريف الصادر في 25 من ربيع الآخر 1375 (10 ديسمبر 1955) بإحداث الأمانة العامة للحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام العام للوظيفة العمومية ولاسيما الفصول 23 و27 و31 منه ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.83.365 بتاريخ 7 جمادى الأولى 1405 (29 يناير 1985) المتعلق بتنظيم الأمانة العامة للحكومة ولاسيما المادة 2 منه ؛ [1]

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 18 من رمضان 1418 (17 يناير 1998)،

رسم ما يلي :

الفـصـل الأول

أحكام عـامة

المادة 1

تحدث لدى الأمانة العامة للحكومة هيئة للمستشارين القانونيين للإدارات تحدد مهامهم وشروط توظيفهم وترقيتهم في الدرجة والرتبة وفقا لأحكام هذا المرسوم.

المادة 2

يعهد إلى المستشارين القانونيين للإدارات تحت سلطة الأمين العامة للحكومة بالمهام التالية:

القيام، من الوجهة القانونية بدراسة جميع مشاريع القوانين والأنظمة قصد التحقق من مطابقتها لأحكام الدستور وعدم منافاتها للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل والسهر بالخصوص على التقيد بمبدأ الفصل بين المجال التشريعي والمجال التنظيمي المحدد في الدستور ؛

القيام إن اقتضى الأمر ذلك بإعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي لا تدخل في

1-غير تنظيم الأمانة العامة للحكومة بموجب المرسوم رقم 2-09-677 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1431 (19 ماي 2010)

اختصاص وزارة معينة ؛

بحث الفتاوى القانونية التي يطلبها الوزير الأول أو السلطات الحكومية الأخرى إلى الأمين العامة للحكومة ؛

الاهتمام باتصال مع الوزارات المعنية بدراسة وإعداد تدوين وتبسيط النصوص التشريعية والتنظيمية قصد جعلها أكثر من ذي قبل في متناول العموم بوجه عام والفاعلين بوجه خاص ؛

إجراء كل دراسة بحث وتأمل في التطورات الحديثة التي يعرفها مجالا التشريع والتنظيم والتي من شأنها أن تساعد على تحرير تقارير تقييمية في المجال المقصود ؛

القيام بوصفهم مندوبين للحكومة بمؤازرة السلطات الحكومية حين دراسة مشاريع القوانين من لدن اللجان البرلمانية الدائمة متى طلبت هذه السلطات ذلك.

المادة 3

تشتمل هيئة المستشارين القانونيين للإدارات على الدرجات الثلاث التالية :

مستشار قانوني من الدرجة الثانية ؛

مستشار قانوني من الدرجة الأولى ؛

مستشار قانوني من الدرجة الاستثنائية.

ويحدد عدد المستشارين القانونيين للإدارات بمرسوم يتخذ باقتراح من الأمين العام للحكومة بعد استطلاع رأي الوزير المكلف بالمالية[2].

المادة 4

يحدد على النحو التالي الترتيب التسلسلي للأرقام الاستدلالية المنفذة للمستشارين من الدرجة الثانية :

الرتبة الأولى ..... الرقم الاستدلالي 336

الرتبة الثانية ..... الرقم الاستدلالي 374

2- المرسوم رقم 2-98-191 الصادر في 25 من شوال 1418 (23 فبراير 1998) بتحديد عدد المستشارين القانونيين للإدارات، المغير بموجب المرسوم رقم 2-09-679 الصادر في 20 من محرم 1431 (6 يناير 2010).

الرتبة الثالثة ..... الرقم الاستدلالي 408

الرتبة الرابعة ..... الرقم الاستدلالي 441

الرتبة الخامسة ..... الرقم الاستدلالي 477

الرتبة السادسة ..... الرقم الاستدلالي 514

الرتبة السابعة ..... الرقم الاستدلالي 547

الرتبة الثامنة ..... الرقم الاستدلالي 579

الرتبة التاسعة ..... الرقم الاستدلالي 611

الرتبة العاشرة ..... الرقم الاستدلالي 639

الرتبة الاستثنائية ..... الرقم الاستدلالي 704

المادة 5

تشتمل درجة مستشار قانوني من الدرجة الأولى على ست رتب تخصص لها الأرقام الاستدلالية الحقيقية التالية :

الرتبة الأولى ..... الرقم الاستدلالي 704

الرتبة الثانية ..... الرقم الاستدلالي 746

الرتبة الثالثة ..... الرقم الاستدلالي 779

الرتبة الرابعة ..... الرقم الاستدلالي 812

الرتبة الخامسة ..... الرقم الاستدلالي 840

الرتبة السادسة ..... الرقم الاستدلالي 870

المادة 6

تشتمل درجة مستشار قانوني من الدرجة الاستثنائية على أربع رتب تخصص لها الأرقام

الاستدلالية الحقيقية التالية :

الرتبة الأولى ..... الرقم الاستدلالي 870

الرتبة الثانية ..... الرقم الاستدلالي 890

الرتبة الثالثة ..... الرقم الاستدلالي 910

الرتبة الرابعة ..... الرقم الاستدلالي 940

الفصل الثاني

توظيف وترقية المستشارين القانونيين للإدارات

المادة 7

(تم تغييرها وتتميمها بالمرسوم رقم 2.09.678 الصادر في 9 ربيع الآخر 1431 (26 مارس 2010) -المادة الأولى، وتغييرها بالمرسوم رقم 2.13.391 الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1434 (9 ماي 2013)–المادة الأولى)

يوظف المستشارون القانونيون من الدرجة الثانية بعد النجاح في مباراة يشارك فيها المترشحون الحاصلون على:

- الدكتوراه في الحقوق أو دبلوم معترف بمعادلته لها ؛

- دبلوم الدراسات العليا المتخصصة أو المعمقة أو الماستر أو الماستر المتخصص في الحقوق أو دبلوم معترف بمعادلته لإحدى هذه الشهادات والمتوفرين على خمس سنوات، على الأقل، من الخدمة العمومية الفعلية في إطار مرتب في سلم الأجور رقم 11 أو في إطار معتبر في حكمه.

المادة 8

(تم تغييرها وتتميمها بالمرسوم رقم 2.09.678 الصادر في 9 ربيع الآخر 1431 (26 مارس 2010)–المادة الأولى، وتغييرها بالمرسوم رقم 2.13.391 الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1434 (9 ماي 2013)–المادة الأولى).

لا يمكن أن يشارك في مباراة التوظيف المستشارون القانونيون المتدربون الذين تم حذفهم من هيئة المستشارين القانونيين.

المادة 9

(تم تغيير وتتميم الفقرة الأولى منها بالمرسوم رقم 2.09.678 الصادر في 9 ربيع الآخر 1431 (26 مارس 2010)-المادة الأولى).

يقضي المستشارون القانونيون الذين تم توظيفهم وفق الشروط المحددة في المادة 7 أعلاه تدريبا مدته سنتين يتلقون خلاله تكوينا قانونيا على المستوى النظري والتطبيقي يحدد برنامجه وكيفيات تنظيمية بقرار للأمين العام للحكومة.

ويشاركون على إثر التدريب في امتحان للأهلية المهنية. ويرسم الناجحون منهم في هذا الامتحان بالرتبة الثالثة من الدرجة الثانية.

وفيما يخص المستشارين القانونيين المتدربين غير الناجحين في امتحان الأهلية المهنية، يمكن إما إرجاعهم إلى أطرهم الأصلية إن كانوا منتمين للإدارة من قبل وإما إعفاؤهم.

أما المستشارون القانونيون المنتمون لأحد أطر الموظفين فيعاد ترتيبهم بعد الترسيم في الرتبة المنفذ لها رقم استدلالي يساوي رقمهم الاستدلالي أو يفوقه مباشرة.

المادة 10

(تم تغييرها وتتميمها بالمرسوم رقم 2.09.678 الصادر في 9 ربيع الآخر 1431 (26 مارس 2010)–المادة الأولى، وتغييرها بالمرسوم رقم 2.13.391 الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1434 (9 ماي 2013)–المادة الأولى).

تحدد شروط وكيفية وبرنامج المباراة وامتحان الأهلية المهنية المنصوص عليها في المواد 7 و9 و11 و12 من هذا المرسوم بقرار يصدره الأمين العام للحكومة بعد استطلاع رأي السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 11

(تم تغييرها وتتميمها بالمرسوم رقم 2.09.678 الصادر في 9 ربيع الآخر 1431 (26 مارس 2010) -المادة الأولى، وتغييرها بالمرسوم رقم 2.13.391 الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1434 (9 ماي 2013)–المادة الأولى).

يمكن أن يعين في الدرجة الأولى :

- عن طريق الاختيار بعد التقييد في جدول الترقية، المستشارون القانونيون من الدرجة الثانية البالغون الرتبة السابعة على الأقل والمثبتون توفرهم على خمس سنوات من الأقدمية بهذه الصفة؛

ويعين المعنيون بالأمر في الرتبة الأولى من الدرجة ويحتفظون في حدود سنتين، بالأقدمية المكتسبة في رتبتهم القديمة إذا وقع تعيينهم برقم استدلالي معادل.

- على إثر مباراة من بين :

الأساتذة الباحثين في الحقوق المنتمين على الأقل لإطار أساتذة التعليم العالي المساعدين من الدرجة «ب» ؛

الموظفين المنتمين على الأقل لإطار مرتب في سلم الأجور رقم 11 أو لإطار معتبر في حكمه والحاصلين على إحدى الشهادات في الحقوق التي تسمح بالتوظيف في الإطار المذكور والمثبتين قضاء 12 سنة من الخدمة في هذا الإطار.

ويعين المعنيون بالأمر ويعاد ترتيبهم في الدرجة الأولى برقم استدلالي يساوي أو يفوق مباشرة الرقم الاستدلالي الذي كان لهم في إطارهم الأصلي ويحتفظون بالأقدمية المكتسبة في رتبتهم الأخيرة إذا وقع تعيينهم برقم استدلالي معادل.

المادة 12

(تم تغييرها وتتميمها بالمرسوم رقم 2.09.678 الصادر في 9 ربيع الآخر1431 (26 مارس 2010) -المادة الأولى).

يلج الدرجة الاستثنائية عن طريق الاختيار المستشارون القانونيون من الدرجة الأولى المثبتون بهذه الصفة توفرهم على أقدمية خمس سنوات على الأقل والمدرجة أسماؤهم في جدول للترقية يحدده الأمين العام للحكومة باعتبار أهليتهم المهنية وسلوكهم في العمل.

ويعين المعنيون بالأمر في الرتبة الأولى من الدرجة الاستثنائية ويحتفظون، في حدود سنتين، بالأقدمية المكتسبة في رتبتهم السابقة إذا وقع تعيينهم برقم استدلالي معادل.

يمكن أن يعين في الدرجة الاستثنائية، بعد الانتقاء، في حدود خمس عدد المستشارين القانونيين للإدارات المحدد في المرسوم رقم 2.98.191 الصادر في 25 من شوال 1418 (23 فبراير 1998) كما تم تغييره :

الأساتذة الباحثون المنتمون على الأقل لإطار أساتذة التعليم العالي من الدرجة «ب» الحاصلون على دكتوراه الدولة أو الدكتوراه في الحقوق والمثبتون قضاء 20 سنة على الأقل من الخدمة العمومية الفعلية؛

الموظفون المنتمون إلى إحدى الدرجات التي يساوي أو يفوق رقمها الاستدلالي في الرتبة الأولى 870 الحاصلون على إحدى الشهادات العليا في الحقوق، والمثبتون قضاء 20 سنة على الأقل من الخدمة العمومية الفعلية.

ويعين المعنيون بالأمر ويعاد ترتيبهم في الرتبة التي يساوي رقمها الاستدلالي أو يفوق مباشرة الرقم الاستدلالي الذي كان لهم في إطارهم الأصلي. ويحتفظون، في حدود سنتين، بالأقدمية المكتسبة في رتبتهم القديمة إذا تم تعيينهم في رقم استدلالي معادل.

المادة 13

تتم الترقية من رتبة إلى أخرى في درجة مستشار قانوني من الدرجة الثانية وفقا للجدول رقم 1 الملحق بهذا المرسوم.

المادة 14

تتم الترقية من رتبة إلى أخرى بالنسبة إلى المستشارين القانونيين من الدرجة الأولى وفقا للأنساق التالية:

النسق السريع : سنتان ؛

النسق المتوسط: سنتان ونصف ؛

النسق البطيء: ثلاث سنوات.

المادة 15

تحدد بسنتين مدة الترقية من رتبة إلى أخرى بالنسبة إلى المستشارين القانونيين من الدرجة الاستثنائية.

المادة 16

يتم تعيين المستشارين القانونيين للإدارات وترسيمهم وترقيتهم في الرتبة والدرجة بقرار للأمين العام للحكومة.

المادة 17

يمارس المستشارون القانونيون للإدارات من الدرجتين الثانية والأولى المهام المسندة إليهم بهذا المرسوم داخل أقسام للدراسات والأبحاث.

الفصل الثالث

نظام التعويضات

المادة 18

يستفيد المستشارون القانونيون للإدارات من تعويض خاص وتعويض عن التأطير وتعويض عن التمثيل وتعويض عن السكن.

ويستفيد المستشارون القانونيون من الدرجة الاستثنائية علاوة على ذلك من إعانة استثنائية.

وتحدد المبالغ الشهرية للتعويضات المشار إليها أعلاه في الجدول رقم 2 الملحق بهذا المرسوم.

المادة 19

تؤدى التعويضات المنصوص عليها في المادة 18 أعلاه في نهاية كل شهر.

ولايمكن أن يجمع بينها وبين أية تعويضات أو مكافآت كيفما كان نوعها ما عدا التعويضات العائلية والتعويضات عن المصاريف.

الفصل الرابع

أحكام انتقالية

المادة 20

يمكن، لأجل التكوين الأولى لهيئة المستشارين القانونيين وبالرغم من جميع الأحكام النظامية المنافية، أن يدمج الموظفون والمستخدمون المزاولون مهامهم في تاريخ العمل بهذا المرسوم بالأمانة العامة للحكومة في درجات الهيئة المذكورة بناء على طلب منهم إذا :

كانت لهم صفة مكلفين بمهمة لدى الوزير الأول وكانوا يضطلعون بالمهام المحددة في المادة 2 أعلاه ؛

كانوا يزاولون المهام المذكورة منذ عشر سنوات على الأقل ولاسيما بصفة مكلفين بالدراسات وحاصلين على إجازة في الحقوق منذ ما لا يقل عن 15 سنة.

و لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون الوضعية المقررة للمعنيين بالأمر في الهيئة الجديدة أقل فائدة من الوضعية التي كانت لهم في تاريخ إدماجهم.

وتتخذ إجراءات تنفيذ هذه المادة بقرار يصدره الأمين العام للحكومة بعد استطلاع رأي الوزيرين المكلفين بالمالية والشؤون الإدارية.

المادة 21

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية وينسخ جميع الأحكام المنافية لما ورد فيه إلى وزير المالية والتجارة والصناعة والصناعة التقليدية ووزير الصيد البحري والشؤون الإدارية والعلاقة مع البرلمان والأمين العام للحكومة كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 27 من رمضان 1418 (26 يناير 1998)

الإمضاء : عبد اللطيف الفيلالي

وقعه بالعطف :

وزير المالية والتجارة والصناعة

والصناعة التقليدية

الإمضاء : ادريس جطو

وزير الصيد البحري والشؤون الإدارية

والعلاقة مع البرلمان

الإمضاء : المصطفى ساهل

الأمين العام للحكومة

الإمضاء : عبد الصادق ربيع

الجـدول رقم 1

الترقية في الرتب بالنسبة إلى المستشارين القانونيين من الدرجة الثانية

الرتب	النسق السريع	النسق المتوسط	النسق البطيء
من الرتبة الأولى إلى الرتبة الثانية	سنة	سنة	سنة
من الرتبة الثانية إلى الرتبة الثالثة	سنة	سنة	سنة
من الرتبة الثالثة إلى الرتبة الرابعة	سنتان	سنتان ونصف	3 سنوات
من الرتبة الرابعة إلى الرتبة الخامسة	سنتان	سنتان ونصف	3 سنوات ونصف
من الرتبة الخامسة إلى الرتبة السادسة	سنتان	سنتان ونصف	3 سنوات ونصف
من الرتبة السادسة إلى الرتبة السابعة	سنتان ونصف	3 سنوات ونصف	4 سنوات
من الرتبة السابعة إلى الرتبة الثامنة	3 سنوات	3 سنوات ونصف	4 سنوات ونصف
من الرتبة الثامنة إلى الرتبة التاسعة	3 سنوات ونصف	4 سنوات	4 سنوات ونصف
من الرتبة التاسعة إلى الرتبة العاشرة	3 سنوات ونصف	4 سنوات	4 سنوات ونصف
من الرتبة العاشرة إلى الرتبة الاستثنائية	3 سنوات ونصف	4 سنوات	4 سنوات ونصف

الجدول رقم 2 [3]

(تم تغييره بالمرسوم رقم 2.11.265 الصادر في 28 من رجب 1432 (فاتح يوليو 2011)

نظام التعويضات الممنوحة للمستشارين القانونيين للإدارات

(المبالغ الشهرية بالدرهم)

الدرجات	ابتداء من فاتح ماي 2011				
	التعويض الخاص	التعويض عن التأطير	التعويض عن التمثيل	الإعانة الاستثنائية	التعويض عن السكن
الدرجة الاستثنائية	12.213	23.567	1.000	2.900	5.800
الدرجة الأولى	6.745	16.495	1.000	-	5.670
الدرجة الثانية:					
من الرتبة السادسة إلى الرتبة الاستثنائية	4.829	7.230	1.000	-	4.070
من الرتبة الأولى إلى الرتبة الخامسة	3.944	5.026	1.000	-	1.400

3–غير بالمراسيم رقم 2-05-890 و2-08-578 و2-09-592 و 2-11-265

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2654.10 صادر في 5 شوال 14) 1431 سبتمبر (2010بتحديد برنامج تكوين المستشارين القانونيين للإدارات من الدرجة الثانية وكيفيات تنظيمه

الأمين العام للحكومة،

بناء على المرسوم رقم 2.97.1039 الصادر في 27 من رمضان 1418 (26 يناير (1998 بإحداث هيئة للمستشارين القانونيين للإدارات لدى الأمانة العامة للحكومة، كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما بالمرسوم رقم 2.09. 678بتاريخ 9 ربيع الآخر 1431 (26 مارس (2010،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات المادة 9الفقرة الأولى من المرسوم رقم2.97.1039 الصادر في 27 من رمضان 1418 (26 يناير (1998 المشار إليه أعلاه، يشتمل التكوين الذي يتلقاه المستشارون القانونيون للإدارات من الدرجة الثانية المتدربون على تكوين نظري وتكوين تطبيقي وتداريب وزيارات دراسية.

ويهدف التكوين المذكور، الذي تستغرق مدته سنتين، إلى تمكين المعنيين بالأمر من اكتساب المعارف القانونية الأساسية والمؤهلات المهنية والتقنية الضرورية لإعداد وصياغة وتدوين النصوص التشريعية والتنظيمية وتحرير الاستشارات القانونية و الإلمام بتقنيات التواصل.

المادة 2

ينصبّ التكوين النظري على تمكين المستشارين القانونيين المعنيين من تكوين لغوي متين ومن التعمق في مختلف ميادين المعرفة القانونية، وبصفة خاصة دراسة المفاهيم والمبادئ والنظريات القانونية في مختلف فروع القانون والأنظمة القانونية المقارنة وتقنيات البحث القانوني وإعداد وصياغة النصوص القانونية وتدوينها.

وينظم هذا التكوين في شكل وحدات دراسية تحدد محاور كل واحدة منها والغلاف الزمني المخصص لها، وفق البرنامج الملحق بهذا القرار. ويشرف على كل وحدة دراسية منسق وفريق بيداغوجي من المؤطرين يختارون من بين مسؤولي الأمانة العامة للحكومة ومن أساتذة جامعيين ومسؤولين إداريين وخبراء وطنيين ودوليين.

المادة 3

ينصبّ التكوين التطبيقي الذي يتم بمصالح الأمانة العامة للحكومة، وتحت الإشراف المباشر لمسؤوليها، على دراسة حالات تطبيقية بهدف تمكين المعنيين بالأمر من المساهمة في إعداد ملفات قانونية وفي إعداد وصياغة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية وتحرير الاستشارات القانونية والمشاركة في أشغال اللجن المختصة بدراسة القضايا القانونية المعروضة على الأمانة العامة للحكومة، وكذا إعداد دراسات ومذكرات وتقارير وأبحاث قانونية.

المادة 4

تجرى التداريب والزيارات الدراسية بالإدارات والمرافق العمومية وكذا ببعض المؤسسات والهيئات الوطنية والأجنبية. ويتعين على المعنيين بالأمر إعداد تقرير إثر كل تدريب أو زيارة دراسية.

المادة 5

يتم إنجاز برنامج التكوين وفق مناهج بيداغوجية حديثة تعتمد التناوب بين التكوين النظري والتكوين التطبيقي في إطار تفاعلي بهدف تنمية المهارات والقدرات القانونية لدى المستشارين القانونيين المتدربين وتأهيلهم للقيام بالمهام والأعمال التي سيكلفون بها.

المادة 6

يعتبر حضور المستشارين القانونيين المتدربين إجباريا في جميع أنشطة التكوين، وتتم مراقبة سلوكهم وأدائهم وتتبع مدى استيعابهم للمعارف وتقييم نشاطهم ومشاركتهم وما اكتسبوه من مؤهلات، بواسطة تقييمات دورية إما عن طريق اختبارات كتابية أو شفاهية، وإما عن طريق تكليفهم بدراسة حالات وإعداد ملفات قانونية محددة، وكذا عن طريق إعداد تقارير مكتوبة عن التداريب والزيارات الدراسية التي يقومون بها.

المادة 7

يتم التكوين المذكور بالمعهد العالي للإدارة وتحدد كيفيات تنظيمه واختيار المؤطرين وبرامج التداريب والزيارات الدراسية وإجراءات الدعم والمواكبة البيداغوجية، وكيفيات التتبع والتقييم بموجب اتفاق بين الأمانة العامة للحكومة والمعهد العالي للإدارة.

المادة 8

يتعين على كل مستشار قانوني متدرب أن يلتزم بقواعد الانضباط وحسن السلوك، أثناء فترة التكوين، تحت طائلة تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية التي يخضع لها الموظفون المتمرنون بالإدارات العمومية.

المادة 9

تحدث لجنة للتتبع والتقييم بين الأمانة العامة للحكومة والمعهد العالي للإدارة، تسهر على تتبع تنفيذ الاتفاق المشار إليه في المادة 7 أعلاه، واقتراح كل تدبير من شأنه تحسين جودة التكوين وتحقيق الأهداف المتوخاة منه.

ولهذه الغاية، تجتمع اللجنة المذكورة بكيفية دورية، وتنجز تقارير مرحلية للتقييم الدوري للتكوين، ترفعها إلى الأمين العام للحكومة.

المادة 10

يوضع دفتر شخصي للتقييم خاص بكل مستشار قانوني متدرب على حدة، تسجل فيه ملاحظات المؤطرين وحصيلة الأعمال والأنشطة الدراسية والبحثية التي أنجزها المستشار المتدرب. ويوضع الدفتر المذكور رهن إشارة لجنة التتبع و التقييم.

المادة 11

يختتم التكوين بامتحان للأهلية المهنية يجتازه المستشارون القـانونيون المتدربون، ينظم لفائدتهم طبقا لأحكام قرار الأمين العام للحكومة رقم 946.02 الصادر في 24 مـن ربيـع الأول 1423 (6 يونيو 2002) بشأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية للمستشارين القانونيين للإدارات من الدرجة الثانية.

المادة 12

يدخل هذا القرار، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، حيز التنفيذ ابتداء من 14 سبتمبر 2010

وحرر بالرباط في 5 شوال 1431 (14 سبتمبر 2010)

الإمضاء : إدريس الضحاك

ملحق قرار الأمين العام للحكومة رقم 2654.10 الصادر في 5 شوال1431 (14 سبتمبر 2010) بتحديد برنامج تكوين المستشارين القانونيين للإدارات من الدرجة الثانية وكيفيات تنظيمه.

برنامج تكوين المستشارين القانونيين

التكوين النظري

الوحدة الدراسية		المحاور	الغلاف الزمني (بالساعات)
1	تذكير عام بالمفاهيم الأساسية للقانون	الأنظمة القانونية الكبرى	8
		القانون : أقسامه، مصادره، مبادؤه العامة	4
		مبادئ القانون الخاص والقانون العام	4
		الأعمال القانونية	8
2	القانون الدستوري المغربي : التاريخ- المبادئ-المؤسسات	تاريخ القانون الدستوري المغربي	6
		الدستور المراجع لسنة 1996 : تقديم وتحليل	9
		المؤسسات الدستورية : اختصاصاتها ونظام عملها	12
		السلطة التشريعية والسلطة التنظيمية : الأسس الدستورية والاجتهاد القضائي الدستوري	9
3	التكوين اللغوي	قواعد اللغة العربية	24
		قواعد اللغة الفرنسية	24
		المصطلحات القانونية (العربية والفرنسية)	18
		اللغة الانجليزية أو الاسبانية	66
		تقنيات التواصل	18
4	علم تقنيات التشريع	تراتبية القواعد القانونية وتطبيقاتها	6
		النصوص القانونية: تصنيفها وهيكلتها	8
		تقنيات إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية	24
		تقنيات التحرير القانوني	12
		المسطرة التشريعية والعمل البرلماني	14
		التجارب الأجنبية في مجال الصياغة القانونية	8
5	النظام القانوني الوطني : مكوناته وخصائصه	مبادئ القانون المدني	8
		مبادئ القانون الجنائي	8
		مبادئ قانون الأعمال	8
		المفاهيم الأساسية في قانون المسطرة المدنية	12
		المفاهيم الأساسية في قانون المسطرة الجنائية	12

6	القانون المالي والمراقبة على المالية العمومية	تذكير بالمبادئ الدستورية في مجال المالية العمومية	6
		القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية	12
		تقنيات إعداد مشروع قانون المالية	12
		مبادئ المحاسبة العمومية	8
		النظام القانوني المتعلق بالصفقات العمومية	12
		الرقابة على المالية العمومية	12
		المؤسسات المالية الكبرى للدولة	8
		مسؤولية الآمرين بالصرف والمحاسبين	8
7	القانون العقاري المغربي : المفاهيم والمبادئ والمساطر	تاريخ القانون العقاري المغربي	4
		الأنظمة العقارية	4
		النظام القانوني الجديد للعقارات الحبسية	4
		نظام التحفيظ العقاري	4
		مسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة	4
		الارتفاقات العقارية	4
8	المنظومة القانونية لحقوق الإنسان والحريات العامة	حقوق الإنسان بالمغرب : التاريخ والمؤسسات	6
		الممارسة الاتفاقية المغربية في مجال حقوق الإنسان	6
		النصوص المتعلقة بالحريات العامة	6
9	تنظيم الدولة والمرافق العامة الكبرى	تقنيات تنظيم العمل الحكومي	8
		التنظيم الإداري للقطاعات الوزارية	8
		الأمانة العامة للحكومة	12
		التنظيم القضائي للمملكة	8
		الجماعات المحلية : اختصاصاتها تنظيمها ونظام عملها	12
		المرافق العامة الكبرى وطرق تدبيرها (الجوانب القانونية)	12
		السلطات الإدارية الضبطية (بنك المغرب، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، مجلس القيم المنقولة)	12
10	القانون الدولي العام ومنظومة الأمم المتحدة	مبادئ القانون الدولي العام	8
		الآليات القانونية الدولية	12
		قانون المعاهدات (مقاربة نظرية وتطبيقية)	12
		مسطرة المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الوطني	6
		تقنيات تحرير الاتفاقيات الدولية	16

11	التقارب القانوني بين المنظومة القانونية الوطنية والمنظومات القانونية الأوربية	اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي	8
		النظام القانوني للوضع المتقدم للمغرب	8
		المنظومة القانونية الأوربية: التوجيهات الأوربية الأنظمة الاتفاقيات التشريعات الأوربية	18
		آليات التقارب القانوني	12
		القطاعات ذات الأولوية المعنية بالتقارب القانوني	8
12	تقنيات البحث والتجميع وتدوين النصوص القانونية	تقنيات البحث في المعلومات القانونية	10
		قواعد المعطيات القانونية (تقديم عام)	8
		تقنيات تجميع وتدوين النصوص القانونية	12
13	الدعم البيداغوجي، وتأطير الأبحاث والدراسات والتقارير	المواكبة البيداغوجية	180
		تأطير وتتبع إنجاز الأبحاث والتقارير والدراسات	
		تأطير مذكرات نهاية التكوين	

التكوين التطبيقي والزيارات الدراسية

التكوين التطبيقي والزيارات الدراسية	دراسة حالات تطبيقية، زيارات دراسية، المشاركة في إعداد وصياغة نصوص قانونية وفي أعمال اللجن، إعداد استشارات قانونية و مذكرات وتقارير وأبحاث، وتكوين في الاعلاميات	378

التكوين بالخارج

التكوين بالخارج	تداريب وزيارات دراسية بمؤسسات أجنبية	198

مرسوم رقم 2.09.680 صادر في 9 ربيع الآخر 1431 (26 مارس 2010) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.77.734 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) بمثابة النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المعمل بالمطبعة الرسمية

الوزير الأول،

بناء على المرسوم رقم 2.77.734 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) بمثابة النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المعمل بالمطبعة الرسمية، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.04.403 الصادر في 29 من شوال 1426 (2 ديسمبر 2005) بتحديد شروط ترقي موظفي الدولة في الدرجة أو الإطار ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 18 من ربيع الأول 1431 (5 مارس 2010)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي مقتضيات الفصول 7 و 10 و 12 و 12 المكرر من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.77.734 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) :

«الفصل 7. ـ يعين الأعوان المختصون :

«1 ـ على إثر مباراة من بين :

« المترشحين المتوفرين على شهادة بكالوريا التعليم الثانوي ؛

« ـ المترشحين الذين قضوا ست سنوات على الأقل من الخدمة «الفعلية في أحد المناصب العمومية أو الخصوصية الممارس فيها «أحد تخصصات هذا السلك.

«2 ـ على إثر امتحان للكفاءة المهنية وبالاختيار بعد التقييد في جدول «الترقي من بين الطابعين المساعدين، طبقا لمقتضيات المرسوم «رقم 2.04.403 الصادر في 29 من شوال 1426 (2 ديسمبر 2005).»

«الفصل 10. ـ يُعين أعوان الإشراف الرؤساء :

«1 ـ على إثر مباراة تُفتح في وجه المترشحين الحاصلين على دبلوم «التقني المسلم من طرف إحدى مؤسسات التكوين المهني المحدثة طبقا «للمرسوم رقم 2.86.325 بتاريخ 8 جمادى الأولى 1407 (9 يناير 1987) «بسن نظام عام لمؤسسات التكوين المهني أو إحدى الشهادات المعترف «بمعادلتها له المحددة قائمتها طبقا للمقتضيات النظامية الجاري بها «العمل» ؛

«2 ـ على إثر امتحان للكفاءة المهنية وبالاختيار بعد التقييد في جدول «الترقي من بين أعوان الإشراف، طبقا لمقتضيات المرسوم السالف الذكر «رقم 2.04.403 الصادر في 29 من شوال 1426 2) ديسمبر (2005.»

«الفصل 12. ـ يعين رؤساء المعامل :

«1 ـ على إثر مباراة تُفتح في وجه المترشحين الحاصلين على دبلوم «التقني المتخصص المسلم من طرف إحدى مؤسسات التكوين المهني «المحدثة طبقا للمرسوم رقم 2.86.325 بتاريخ 8 جمادى الأولى 1407 «(9 يناير 1987) المشار إليه أعلاه أو إحدى الشهادات المعترف «بمعادلتها له المحددة قائمتها طبقا للمقتضيات النظامية الجاري بها «العمل.

«2 ـ على إثر امتحان للكفاءة المهنية وبالاختيار بعد التقييد في جدول «الترقي من بين أعوان الإشراف الرؤساء، طبقا لمقتضيات المرسوم «السالف الذكر رقم 2.04.403 الصادر في 29 من شوال 1426 «(2 ديسمبر 2005).»

«الفصل 12 المكرر. ـ يُعين رؤساء المعامل الممتازون :

«1 ـ على إثر مباراة تفتح في وجه حاملي شهادة الإجازة أو على «دبلوم معترف بمعادلته لها.

مرسوم رقم 2.14.867 صادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) يتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

رئيس الحكومة،

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 90 و92 منه ؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015)، ولا سيما المادة 68 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434(20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات ولا سيما المادة 170 منه ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 25 من ذي القعدة 1436 (10 سبتمبر 2015)،

رسم ما يلي :

الباب الأول

مقتضيات عامة

المادة الأولى

يطلق على لجنة الصفقات، الموضوعة لدى الأمانة العامة للحكومة بموجب المرسوم رقم 2.75.840 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975)، من الآن إسم «اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية» ويشار إليها بعده «باللجنة الوطنية».

تخضع اللجنة الوطنية لمقتضيات هذا المرسوم.

المادة 2

في مدلول هذا المرسوم يقصد بما يلي :

- **الطلبية العمومية :**

• الصفقات العمومية كما هي معرفة في المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية؛

• عقود التدبير المفوض وعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص كما هي معرفة وخاضعة للتشريع الجاري به العمل.

- **متنافس :** كل شخص ذاتي أو اعتباري يقترح عرضا بقصد إبرام طلبية عمومية أو تمت إعاقته من تقديمه.

الباب الثاني
مهام اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

المادة 3

تقوم اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية طبقا للمادة 26 من هذا المرسوم، بمهام الاستشارة والمساعدة والدراسة وفحص كل مسألة تم عرضها عليها في مجال الطلبيات العمومية، من طرف مصالح الدولة والمؤسسات العمومية وأي شخص اعتباري آخر من أشخاص القانون العام، ويشار إليها بعده «بالإدارات العمومية».

وتدرس كذلك الشكايات الواردة عليها من طرف كل شخص ذاتي أو اعتباري من أشخاص القانون الخاص يشارك في طلبية عمومية إما بصفة متنافس أو نائل الصفقة أو صاحب الصفقة.

وتقوم اللجنة الوطنية كذلك بتنسيق أعمال التكوين الأولي والمستمر في مجال الطلبيات العمومية وتوحيد برامج التكوين لفائدة موظفي المصالح المكلفة بتدبير الطلبيات العمومية بالإدارات العمومية.

المادة 4

تطبيقا للفقرة الأولى من المادة 3 من هذا المرسوم، تقوم اللجنة الوطنية بما يلي :

- إعداد أو إبداء رأيها، حسب الحالة، في كل مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يتعلق بالطلبيات العمومية ؛

- إبداء رأيها، بطلب من الإدارات العمومية، في كل مسألة ذات صبغة قانونية أو مسطرية تتعلق بتحضير طلبية عمومية أو إبرامهاأو تنفيذها أو وقف تنفيذها أو تسديد ثمنها ؛

- مساعدة مصالح الدولة، على المستوى القانوني، بناء على طلب منها، فيما يتعلق بإعداد الوثائق المتعلقة بالطلبيات العمومية ؛

- إعداد، طبقا للتنظيم الجاري به العمل، الوثائق النموذجية المتعلقة بالطلبيات العمومية والسهر على تحيينها وتوحيد معاييرها ونشرها ؛

- إعداد مشاريع التوجيهات وعرضها على رئيس الحكومة لاتخاذ قرار في شأنها، قبل تعميمها على الإدارات العمومية. وتتضمن هذه التوجيهات التعليمات والمناهج الواجب اتباعها، قصد تحسين تدبير الطلبيات العمومية وترشيدها، كما تتضمن القواعد المتعلقة بالممارسات الجيدة في هذا المجال ؛

- اقتراح على رئيس الحكومة الإجراءات، كيفما كان نوعها، ولا سيما ذات الصبغة القانونية، التي تمكن من احترام مبادئ وقواعد الأخلاق والحكامة الجيدة في مجال الطلبيات العمومية والمنصوص عليها في المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المشار إليها أعلاه، ولا سيما المبادئ التالية :

حرية الولوج إلى الطلبية العمومية ؛

المساواة في التعامل مع المتنافسين ؛

ضمان حقوق المتنافسين ؛

الشفافية في اختيارات الإدارة العمومية فيما يخص إسناد الطلبية العمومية.

المادة 5

تقوم اللجنة الوطنية، تطبيقا للفقرة الثانية من المادة 3 من هذا المرسوم، بما يلي :

- دراسة شكايات المتنافسين المتعلقة بإبرام طلبية عمومية ؛

- إبداء رأيها القانوني فيما يتعلق بالنزاعات بين أصحاب الطلبيات العمومية والإدارات العمومية بشأن تطبيق النصوص المنظمة للطلبيات المذكورة.

المادة 6

تسهر اللجنة الوطنية على نشر الآراء المبدئية المتعلقة بالمسائل المطروحة عليها في مجال الطلبيات العمومية، وتساهم في تدعيم النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالطلبيات العمومية بالنصوص المغيرة أو المتممة لها، وتدوينها والسهر على تحيينها بكيفية مستمرة، وعلاوة على ذلك يمكنها إنجاز كل دراسة أو بحث يهدف إلى تقييم وضعية الطلبيات العمومية وآفاقها.

الباب الثالث

تنظيم اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

المادة 7

تضم اللجنة الوطنية الأجهزة التالية :

- رئاسة اللجنة ؛

- الجهاز التداولي ؛

- الوحدات الإدارية والتقنية.

المادة 8

يترأس اللجنة الوطنية شخصية معروفة بكفاءتها وخبرتها في المجال القانوني والطلبيات العمومية، يتم تعيينها بمرسوم باقتراح من الأمين العام للحكومة لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وفق نفس الأشكال.

يساعد رئيس اللجنة الوطنية في أداء مهامه نائب للرئيس، يعينه الرئيس من بين أعضاء الجهاز التداولي.

يقوم نائب الرئيس مقام رئيس اللجنة في حالة غيابه أو إذا عاقه عائق.

يتوفر الرئيس على كتابة خاصة.

المادة 9

يقوم رئيس اللجنة الوطنية بالمهام التالية :

- يسهر على حسن سير اللجنة وأجهزتها ؛
- يمثل اللجنة ويتلقى، بهذه الصفة، كل شكاية أو طلب رأي أو استشارة قانونية تتعلق بالطلبيات العمومية ؛
- يقوم بمبادرة منه أو بطلب من رئيس الحكومة أو بطلب من الجهاز التداولي، بإنجاز كل دراسة قانونية تتعلق بالطلبيات العمومية ؛
- يترأس الجهاز التداولي للجنة ويحدد جدول أعمال اجتماعاته ويبلغه إلى الأعضاء؛

- يدبر الحالات التي قد تجعل أعضاء الجهاز التداولي في وضعية تنازع المصالح ؛

- يقترح المترشحين في مناصب المقرر العام ورؤساء الفروع المنصوص عليها في المادة 18 من هذا المرسوم ؛

- يبلغ آراء اللجنة ومقررات رئيس الحكومة المقترحة من طرف اللجنة إلى الإدارات العمومية وإلى المتنافسين المعنيين؛

- يعد التقرير السنوي لأنشطة اللجنة الوطنية، ويعرضه على رأي الجهاز التداولي قبل تقديمه إلى رئيس الحكومة ؛

- يسهر رئيس اللجنة الوطنية على نشر الآراء، والتقارير ذات الصبغة العامة، والدراسات والبحوث وتوجيهات اللجنة، ومقررات رئيس الحكومة المتعلقة بالطلبية العمومية وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالطلبيات العمومية. وذلك بأي وسيلة، ولا سيما بنشرها على الموقع الإلكتروني للجنة ؛

- يبرم عقود أو اتفاقيات لها علاقة بالمهام المخولة للجنة الوطنية.

المادة 10

يضم الجهاز التداولي للجنة، علاوة على الرئيس، اثنى عشر (12) عضوا يتوزعون كما يلي :

- تسعة (9) أعضاء، ضمنهم ممثلان عن وزارة الاقتصاد والمالية، يتم اختيارهم من بين الشخصيات المعروفة بخبرتهم وكفاءتهم في المجال القانوني ومجال الطلبيات العمومية، يعينون بمرسوم باقتراح من الأمين العام للحكومة ؛

- ثلاثة (3) أعضاء يعينون كذلك بمرسوم، من بين المهنيين، يتم اقتراحهم من طرف الهيآت المهنية الأكثر تمثيلية، ينتمي كل واحد منهم إلى أحد القطاعات المهنية التالية :

- قطاع البناء والأشغال العمومية ؛

- قطاع التجارة ؛

- قطاع الهندسة والاستشارة.

يحضر هؤلاء الأعضاء عندما تبت اللجنة في شكايات المتنافسين أو أصحاب الطلبيات العمومية.

يتم تعيين جميع الأعضاء السالف ذكرهم لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد وفق نفس الأشكال.

المادة 11

تفقد صفة عضو في الجهاز التداولي في الحالات التالية :

- الوفاة ؛
- الاستقالة التي توجه إلى رئيس اللجنة الوطنية والمقبولة بصفة قانونية من طرف رئيس الحكومة ؛
- مزاولة نشاط يتنافى مع صفة عضو في اللجنة الوطنية ؛
- حدوث عجز بدني أو عقلي مستديم يمنع العضو المعني من مزاولة مهامه داخل اللجنة بصورة نهائية؛
- الإعفاء بمرسوم في حالة غياب متكرر وغير مبرر يعاينه رئيس اللجنة.

ويتعين في الحالات المذكورة أعلاه، تعيين خلف للعضو المعني، داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما لما تبقى من مدة عضوية هذا الأخير وذلك وفق نفس الأشكال.

المادة 12

يقوم الجهاز التداولي للجنة بالمهام المخولة للجنة بموجب مقتضيات هذا المرسوم.

ولهذا الغرض، يصدر، حسب الحالة مقترحات مقررات وآراء، ويقدم تقارير وينجز دراسات وأبحاث.

غير أن الجهاز التداولي، فيما يخص دراسة شكايات المتنافسين، يبت في شأن المآل الواجب تخصيصه للشكايات المذكورة طبقا لمقتضيات المادة 34 من هذا المرسوم، ويعرض عند الاقتضاء على توقيع رئيس الحكومة، مقترحات مقررات في هذا الشأن.

المادة 13

يمكن لرئيس اللجنة الوطنية أن يدعو كل شخص مزاول لعمل أو متقاعد، أو خبير أو تقني للمشاركة، بصفة استشارية، في اجتماعات الجهاز التداولي قصد دراسة مسألة معينة.

المادة 14

يحدث الجهاز التداولي لديه لجانا دائمة وبالخصوص لجنة تتكلف بالقضايا المتعلقة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص،أو لجانا خاصة، قصد مساعدته في القيام بمهامه أو لدراسة مسائل معينة.

تنفرد اللجنة الدائمة المتخصصة في القضايا المتعلقة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعقود التدبير المفوض بالمهام التالية:

- دراسة شكايات المتنافسين أو نائلي عقود أو أصحاب عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعقود التدبير المفوض؛
- إبداء الآراء القانونية المتعلقة بالخلافات التي تنشأ بين المتنافسين نائلي عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعقود التدبير المفوض من جهة والإدارات العمومية من جهة أخرى، فيما يخص تطبيق التشريع والتنظيم الخاص بهذين الصنفين من العقود؛
- إبداء الرأي، حسب الحالة، بخصوص النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والتدبير المفوض؛
- إبداء الرأي، تبعا لطلب الإدارات العمومية، حول كل مسألة ذات طابع قانوني أو مسطري تتعلق بإعداد أو إبرام أو تنفيذ عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتدبير المفوض؛
- الحرص على نشر الآراء المبدئية المتعلقة بالمسائل التي تحال على هذه اللجنة في مجال عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتدبير المفوض.

يترأس رئيس اللجنة الوطنية أو من ينوب عنه اللجنة الدائمة المختصة المذكورة وتضم هذه الأخيرة ثلاثة أعضاء تعينهم اللجنة الوطنية من بين أعضائها، بالإضافة إلى ثلاثة ممثلين عن وزارة الاقتصاد والمالية يعينهم رئيس الحكومة باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

وتمارس اللجنة الاختصاصات المشار إليها وفق نفس المساطر والإجراءات المتبعة من قبل اللجنة الوطنية.

ويمكن للجان المذكورة أن تضم إليها كل خبير أو تقني ترى فائدة في مشاركته، وذلك بمقرر لرئيس اللجنة الوطنية.

المادة 15

يجتمع الجهاز التداولي بدعوة من رئيس اللجنة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك وعلى الأقل مرة كل شهر، ويحدد رئيس اللجنة جدول أعمال اجتماعاته، ويبلغ جدول الأعمال المذكور والوثائق المتعلقة به إلى أعضاء الجهاز التداولي ثمانية (8) أيام على الأقل قبل التاريخ المحدد للاجتماع، ماعدا في حالة الاستعجال.

لا يجوز للجهاز التداولي التداول بكيفية صحيحة إلا بحضور نصف أعضائه على الأقل. وإذا لم يتحقق هذا النصاب، أجل الاجتماع لمدة ثمان وأربعين (48) ساعة على الأقل، ويتم عقده عندئذ بصفة صحيحة كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

المادة 16

يتداول الجهاز التداولي في جلسة مغلقة في كل المسائل التي تندرج ضمن اختصاصات اللجنة والمسجلة في جدول أعمال الجلسة.

ويبت في شأن القضايا المعروضة عليه بإجماع الأعضاء الحاضرين، أو في حالة عدم الإجماع، بأغلبية الأصوات ويرجح صوت الرئيس في حالة تعادل الأصوات.

يؤدي كل اجتماع للجهاز التداولي إلى إعداد محضر يوقعه الرئيس والأعضاء الحاضرون والمقرر العام.

المادة 17

تكون آراء ومقررات الجهاز التداولي معللة ويجب تسجيلها وتحديد مرجعها وتوقيعها من قبل الرئيس باسم اللجنة.

المادة 18

تتوفر اللجنة الوطنية على أربع وحدات موضوعة تحت سلطة الرئيس، وهي كالتالي :

- وحدة الشكايات ؛
- وحدة الاستشارات والدراسات ؛
- وحدة المنظومة المعلوماتية ؛
- وحدة التكوين والشؤون الإدارية.

ويقوم المقرر العام بتنسيق أعمالها.

المادة 19

يعين المقرر العام للجنة الوطنية بمرسوم باقتراح من رئيس اللجنة من بين الشخصيات المعروفة بكفاءاتها وخبرتها في المجال القانوني والطلبيات العمومية.

يحضر المقرر العام اجتماعات الجهاز التداولي بصوت استشاري ويعد محاضرها.

المادة 20

يقوم المقرر العام بتكليف من رئيس اللجنة الوطنية وتحت سلطته بالمهام التالية :

- دراسة شكايات المتنافسين في مجال الطلبيات العمومية المعروضة عليه من طرف رئيس اللجنة ؛

- فحص طلبات الاستشارة القانونية الواردة من الإدارات العمومية فيما يتعلق بتأويل وتطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بالطلبيات العمومية ؛

- دراسة طلبات الآراء القانونية المتعلقة بصعوبات في تنفيذ الطلبيات العمومية والمقدمة للجنة من طرف الإدارات العمومية ؛

- دراسة طلبات الآراء القانونية الواردة من طرف أصحاب الطلبيات العمومية في شأن خلاف لهم مع إدارة عمومية يتعلق بتطبيق النصوص التنظيمية السارية على الطلبيات العمومية ؛

- دراسة وفحص كل مسألة أخرى تندرج ضمن اختصاصات اللجنة، يعرضها عليه رئيس اللجنة ؛

- تقديم تقارير ونتائج الدراسات التي كلف بها، أمام الجهاز التداولي.

المادة 21

تتولى وحدة الشكايات القيام بالمهام التالية :

- تلقي ودراسة الشكايات وطلبات الآراء الموجهة إلى اللجنة، على التوالي، من طرف المتنافسين وأصحاب الطلبيات العمومية، والتأكد من شروط قبولها كما هي منصوص عليها في هذا المرسوم ؛

- تحضير ملفات الشكايات وطلبات الآراء الواردة من طرف المتنافسين وأصحاب الطلبيات العمومية وعرضها على رئيس اللجنة الوطنية والمقرر العام ؛

- تحضير الوثائق الضرورية لدراسة الشكايات والمسائل المعهود بها إليها ووضعها رهن إشارة المقرر العام.

المادة 22

تتولى وحدة الاستشارات والدراسات، طبقا لتوجيهات رئيس اللجنة، القيام بالمهام التالية:

- تلقي ودراسة طلبات الآراء والاستشارات القانونية الموجهة إلى اللجنة من طرف الإدارات العمومية ؛

- تحضير مشاريع الآراء والاستشارات القانونية التي يكلفها الرئيس بها ؛

- تحضير كل دراسة أو بحث يندرج ضمن اختصاص اللجنة ؛

- فحص كل مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يعرض على رأي اللجنة من قبل رئيس الحكومة أو السلطات الحكومية المعنية حسب الحالة؛

- تحضير كل مشروع نص يهدف إلى إصلاح الإطار التنظيمي للطلبية العمومية ؛

- السهر على تدعيم النصوص السارية على الطلبيات العمومية وتحيينها ؛

- تحضير مشاريع توجيهات اللجنة المتعلقة بحسن تطبيق النصوص السارية على الطلبيات العمومية واحترام مساطر إبرام الطلبيات العمومية وتنفيذها والقواعد الأخلاقية وقواعد الشفافية والحكامة الجيدة المعمول بها في هذا المجال.

المادة 23

تتولى وحدة المنظومة المعلوماتية تصميم منظومة معلوماتية للجنة الوطنية ووضعها وصيانتها، ولهذه الغاية تقوم بالمهام التالية :

- السهر على تجريد المساطر المتعلقة بأنشطة اللجنة الوطنية من الصفة المادية ؛

- إعداد قواعد المعطيات المتعلقة بالطلبيات العمومية ووضعها رهن إشارة مختلف أجهزة اللجنة، والسهر على تحيينها ؛

- تصميم موقع إلكتروني للجنة الوطنية ووضعه وصيانته يرمي على الخصوص إلى نشر كل المعلومات أو الوثائق القانونية المتعلقة بالطلبيات العمومية وأعمال اللجنة الوطنية ؛

- وضع منظومة لليقظة القانونية تتعلق بالطلبيات العمومية موجهة إلى مختلف أجهزة اللجنة ؛

- تدبير الموارد المعلوماتية للجنة.

المادة 24

تتولى وحدة التكوين والشؤون الإدارية القيام بالمهام التالية :

- تحضير وتنسيق برامج التكوين الأولي والتكوين المستمر المتعلق بالنصوص التنظيمية في مجال الطلبيات العمومية والموجهة لمختلف المتدخلين في تدبير الطلبيات العمومية ؛

- تحضير دلائل وكتب المساطر والوثائق النموذجية المتعلقة بالطلبيات العمومية طبقا للتنظيم الجاري به العمل ؛

- تدبير مراسلات اللجنة ؛

- مسك أرشيف اللجنة والسهر على المحافظة عليه ؛

- تدبير الشؤون الإدارية للجنة.

المادة 25

يعين رؤساء الوحدات مباشرة من طرف الأمين العام للحكومة، باقتراح من رئيس اللجنة، من بين الموظفين المتوفرة فيهم شروط التعيين في منصب رئيس مصلحة بالإدارات العمومية.

ويتولون، تحت سلطة رئيس اللجنة، القيام بمهام الوحدات التي هم مسؤولون عنها ويحرصون على حسن سيرها.

الباب الرابع

مسطرة استشارة اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية

المادة 26

علاوة على استشارة اللجنة مباشرة من طرف رئيس الحكومة والأمين العام للحكومة في شأن كل مسألة تندرج ضمن اختصاصاتها، يمكن استشارة اللجنة الوطنية بخصوص المسائل المنصوص عليها في المادة 4 من هذا المرسوم من لدن :

- الوزراء المعنيين ؛

- المندوبين السامين والمندوب العام ؛

- الخازن العام للمملكة ؛

- رؤساء المجالس الإدارية و مديري المؤسسات العمومية ومسؤولي الأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام ؛

- وزير الداخلية، بطلب من لجنة تتبع صفقات الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات المنصوص عليها في المادة 145 من المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المشار إليه أعلاه.

المادة 27

يجب إرفاق كل طلب رأي أو استشارة ببطاقة تقنية تعرض المسألة موضوع طلب الرأي أو الاستشارة وتتضمن جميع عناصر الإخبار الضرورية لدارسة المسألة المذكورة، وعند الاقتضاء، بكل مستند أو وثيقة تتوفر عليها الجهة المستشيرة والمتعلقة بالمسألة موضوع الاستشارة، لتمكين اللجنة من إبداء رأيها عن علم بكل جوانب الموضوع.

المادة 28

يمكن لرئيس اللجنة استدعاء ممثل عن الجهة المستشيرة قصد تقديم عرض حول المسألة موضوع الاستشارة أمام أعضاء الجهاز التداولي.

يمكن لرئيس اللجنة أن يطلب من الممثل المذكور الإدلاء للجهاز التداولي بكل وثيقة أخرى يعتبرها ضرورية لفحص المسألة المعروضة عليه.

ويمكن كذلك للرئيس أن يستدعي ممثلي الإدارات الأخرى ليقدموا للجهاز التداولي التوضيحات وعناصر الإخبار التي يتوفرون عليها والمتعلقة بالمسألة موضوع الاستشارة.

المادة 29

يبدي الجهاز التداولي رأيه في شأن المسألة موضوع الاستشارة طبقا لمقتضيات هذا المرسوم، بناء على تقرير يعده المقرر العام.

الباب الخامس

مسطرة دراسة شكايات المتنافسين

المادة 30

يجوز لكل متنافس اللجوء مباشرة إلى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، وفق المسطرة والكيفيات المحددة بعده في الحالات التالية :

- عندما يلاحظ أن إحدى قواعد مسطرة إبرام طلبية عمومية واردة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، لم يتم احترامها ؛

- إذا تبين له احتواء ملف الدعوة إلى المنافسة على بنود تمييزية أو شروط غير متناسبة بالنسبة لموضوع الطلبية العمومية ؛

- عندما ينازع في أسباب إقصاء عرضه ؛

- عندما لا يقتنع بالجواب المقدم إليه من طرف الإدارة المعنية أو في حالة عدم الجواب على طلبه.

إلا أنه لا يجوز قبول الشكايات المقدمة من طرف متنافس ليست له المصلحة في إبرام الطلبية العمومية المعنية، أو عضو في تجمع غير الوكيل أو أي متعاقد من الباطن محتمل.

المادة 31

تودع الشكايات مباشرة من طرف المتنافسين بمكاتب اللجنة الوطنية أو ترسل إلى رئيس اللجنة عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل، كما يمكن أن توجه إليه بطريقة إلكترونية.

يحدد قرار لرئيس الحكومة كيفيات تقديم الشكايات والردود المتعلقة بها إلكترونيا.

يتعين على المتنافس أن يعرض في رسالته موضوع شكايته والعناصر التي ينازع فيها.

وعليه كذلك أن يدلي، تدعيما لشكايته، بكل مستندات الإثبات، وعناصر الإخبار والوثائق التي يتوفر عليها.

وعليه أن يصرح بأن المسألة التي يعرضها على اللجنة لم تكن موضوع طعن أمام المحاكم.

إذا رفع المتنافس قضيته أمام القضاء خلال مدة دراستها من طرف اللجنة، وجب عليه، تحت طائلة رفض شكايته، إخبار اللجنة المذكورة.

يجب توقيع الشكاية بصفة قانونية من طرف الشخص المؤهل للالتزام باسم المتنافس، وتقديمها ابتداء من تاريخ نشر إعلان الطلبية العمومية إلى غاية اليوم السابع بعد تعليق النتائج المتعلقة بها.

يخبر رئيس اللجنة الوطنية الإدارة المعنية بشكاية المتنافسين ويطلب منها إفادتها بكل مستندات وعناصر الإخبار وكل الوثائق التي أدلى بها المتنافس وبعناصر الإجابة داخل أجل أقصاه عشرة (10) أيام مفتوحة تحسب من يوم توصل الإدارة بالشكاية والملف المرفق بها.

المادة 32

تتم دراسة الشكايات من طرف أجهزة اللجنة المختصة طبقا لهذا المرسوم خلال أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما مفتوحة ، ويسري هذا الأجل ابتداء من تاريخ التوصل برسالة الشكاية. ويجوز تمديد هذا الأجل لمدة خمسة عشر(15) يوما مفتوحة بمقرر معلل لرئيس اللجنة يبلغه إلى المعنيين.

يجوز لرئيس اللجنة، خلال مدة التمديد السالفة الذكر، أن يطلب، عند الاقتضاء، من المتنافس أو من الإدارة المعنية أو منهما معا، أن يقدما أمام الجهاز التداولي للجنة، كل معلومة تكميلية يعتبرها ضرورية لإبداء مقترح المقرر.

المادة 33

عندما يعتبر الجهاز التداولي أن التبريرات التي قدمها المتنافس غير مقنعة، واعتبارا لرد الإدارة المعنية، يخبر رئيس اللجنة الوطنية المتنافس بعدم قبول شكايته.

وعندما يعتبر الجهاز التداولي بناء على الحجج التي قدمها المتنافس أن شكايته مبنية على أسس صحيحة، يقوم رئيس اللجنة الوطنية بإشعار الإدارة المعنية ويقترح على رئيس الحكومة إمكانية توقيف مسطرة إبرام الطلبية العمومية أو إرجاء المصادقة عليها إلى حين إصدار مقترح المقرر في شأن المآل الواجب تخصيصه للشكاية خلال الأجل المنصوص عليه في المادة 32 من هذا المرسوم.

وفي جميع الحالات، لا يمكن توقيف مسطرة إبرام الطلبية العمومية أو إرجاء المصادقة عليها إلا بمقرر لرئيس الحكومة.

غير أنه، لا يعمل بالتوقيف أو بتأجيل المصادقة المطلوبة من طرف الجهاز التداولي إذا قررت الإدارة المعنية أنه من الضروري متابعة مسطرة إبرام الطلبية العمومية أو المصادقة عليها، وذلك إذا بررت ذلك اعتبارات استعجالية تدخل في إطار الصالح العام. وفي هذه الحالة، يتعين على الإدارة المعنية توجيه رسالة إلى رئيس الحكومة وإلى رئيس اللجنة الوطنية تتضمن بوضوح الأسباب والمبررات التي حملته على اتخاذ هذا المقرر.

المادة 34

يمكن للجهاز التداولي، على إثر فحص الشكاية، وبعد الاستماع إلى تقرير المقرر العام للجنة، أن يقترح مقررا يقضي حسب الحالة بما يلي :

- إلغاء المسطرة عندما يتعلق الأمر بإخلال جوهري يعيبها ؛
- تصحيح الإخلال بإجراء التغييرات الضرورية قصد حذف البنود أو الشروط التي تخالف واجبات إجراء المنافسة والإشهار ومتابعة المسطرة بعد ذلك وإذا كان للإدارة رأي مخالف، رفع الأمر لرئيس الحكومة لاتحاذ قرار بشأن ذلك.
- التصريح بعدم قبول الشكاية لعدم ارتكازها على أسس قانونية صحيحة.

المادة 35

يعرض رئيس اللجنة، على توقيع رئيس الحكومة، مقترحات المقررات التي أعدها الجهاز التداولي باسم اللجنة الوطنية والمتعلقة بشكايات المتنافسين.

تبلغ المقررات التي اتخذها رئيس الحكومة إلى الإدارات والمتنافسين المعنيين وكذا إلى الخازن العام للمملكة.

تنشر المقررات السالفة الذكر في الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية وفي بوابة الصفقات العمومية.

الباب السادس

مسطرة دراسة طلبات الرأي المقدمة من طرف أصحاب الطلبيات العمومية

المادة 36

يجوز لكل صاحب طلبية عمومية له خلاف يتعلق بتنفيذ الطلبية المذكورة مع إدارة عمومية ، أن يطلب رأي اللجنة الوطنية في شأن الخلاف المذكور.

المادة 37

تتم استشارة اللجنة الوطنية من طرف صاحب طلبية عمومية على أساس طلب رأي يعرض موضوع وأسباب الخلاف.

ويرفق، الطلب المذكور، بالمستندات التعاقدية للطلبية العمومية المعنية، والمراسلات الموجهة إلى الإدارة وعند الاقتضاء الأجوبة المتوصل بها وكل وثيقة أخرى متعلقة بالخلاف.

يتعين على صاحب الطلبية العمومية أن يوجه طلب الرأي إلى اللجنة الوطنية وفق نفس الأشكال المنصوص عليها في المادة 31 من هذا المرسوم وأن يخبر بذلك الإدارة المعنية.

يخبر رئيس اللجنة الوطنية الإدارة المعنية بلجوء صاحب الطلبية إلى استشارة اللجنة الوطنية.

المادة 38

تتم دراسة طلب الرأي الذي تقدم به صاحب الطلبية العمومية وفقا للمادة 32 من هذا المرسوم.

يبلغ رئيس اللجنة الرأي الذي اتخذه الجهاز التداولي إلى الإدارة العمومية المعنية وإلى الخازن العام للمملكة وكذا إلى صاحب الطلبية العمومية.

ينشر الرأي في الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية وفي بوابة الصفقات العمومية.

الباب السابع
مقتضيات متفرقة

المادة 39

يجب على أجهزة اللجنة المختصة إيقاف دراسة كل شكاية متنافس أو طلب رأي متعلق بخلاف، كان موضوع حكم قضائي أو يجري التحقيق في شأنه من طرف القضاء أو من طرف أية هيئة مراقبة أخرى.

يترتب على لجوء المتنافس أو صاحب الطلبية العمومية إلى القضاء توقيف مسطرة دراسة الشكاية أو طلب الرأي بخصوص خلاف من طرف اللجنة.

المادة 40

يمنح إلى رئيس اللجنة وإلى المقرر العام وإلى أعضاء الجهاز التداولي وإلى رؤساء الوحدات تعويض عن الوظيفة يحدد مبلغه وكيفيات منحه بمرسوم.

كما تمنح للأشخاص المشار إليهم في المادة 13 من هذا المرسوم، والذين قدموا تقارير بشأن المسائل التي عهد بدراستها إليهم، أتعاب يحدد الرئيس مبلغها حسب أهمية وجودة التقارير المذكورة. ويحدد مرسوم الحد الأدنى والأقصى لهذه الأتعاب.

المادة 41

يستفيد رئيس اللجنة وأعضاء الجهاز التداولي والمقرر العام ورؤساء الوحدات الذين يقومون بمهمات داخل المملكة المغربية أو خارجها لحساب اللجنة الوطنية من مصاريف التنقل يتم تحديد مبلغها وكيفيات منحها بمرسوم.

المادة 42

يلزم أعضاء اللجنة الوطنية وكل شخص دعي للمشاركة في أعمالها بكتمان السر المهني وبواجب التحفظ في كل ما يتعلق بالعناصر التي بلغت إلى علمهم.

المادة 43

يتعين على كل عضو من الجهاز التداولي وأي شخص آخر أن يمتنع عن المشاركة في اتخاذ مقرر أو في القيام بأي مهمة داخل اللجنة الوطنية، من شأنها أن تجعله في وضعية من وضعيات تنازع المصالح.

الباب الثامن
مقتضيات ختامية

المادة 44

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2016، وتستثنى من نطاق تطبيق أحكامه الطلبيات المتعلقة بالأسلحة أو الذخيرة أو التجهيزات العسكرية أو التي تخص الأمن الوطني.

ينسخ المرسوم رقم 2.75.840 بتاريخ 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) بإصلاح لجنة الصفقات، غير أن مصطلح «لجنة الصفقات» الوارد في النصوص الجاري بها العمل يعوض بمصطلح «اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية».

المادة 45

يسند تنفيذ هذا المرسوم إلى الأمين العام للحكومة ووزير الاقتصاد والمالية، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015).

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

وقعه بالعطف :

الأمين العام للحكومة،

الإمضاء : إدريس الضحاك.

وزير الإقتصاد والمالية،

الإمضاء : محمد بوسعيد.

الملحق رقم 2

لائحة الظهائر الشريفة القاضية بالتعيين في مناصب عليا وبالمجال العسكري والديني
المنشورة بالجريدة الرسمية من 2015/1/1 إلى 2015/10/30

العنوان	رقم ج.ر	تاريخ ج.ر
ظهير شريف رقم 1.15.80 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) يتعلق بالنظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين وبالنظام الأساسي الخاص بالضباط كتاب الضبط وضباط الصف مستكتبي الضبط وبسن أحكام خاصة	6398	24-09-2015
ظهير شريف رقم 1.15.64 صادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) بتعيين أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية	6369	15-06-2015
ظهير شريف رقم 1.15.63 صادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) بتعيين المدير العام للأمن الوطني	6369	15-06-2015
ظهير شريف رقم 1.15.75 صادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015) يتعلق بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة	6372	25-06-2015
ظهير شريف رقم 1.15.71 صادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015) يقضي بإعادة تنظيم جامعة القرويين	6372	25-06-2015
ظهير شريف رقم 1.15.54 صادر في 6 شعبان 1436 (25 ماي 2015) بتغيير الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 9 صفر 1433 (13 يناير 2012) بتعيين أعضاء الحكومة	6363	25-05-2015
ظهير شريف رقم 1.15.52 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015) بتغيير الظهير الشريف رقم 1.03.300 الصادر في 2 ربيع الأول 1425 (22 أبريل 2004) بإعادة تنظيم المجالس العلمية	6360	14-05-2015
ظهير شريف رقم 1.15.03 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بتعيين السيد عبد اللطيف زغنون مديرا عاما لصندوق الإيداع والتدبير	6340	05-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.02 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بتتميم الظهير الشريف رقم 1.03.300 الصادر في 2 ربيع الأول 1425 (22 أبريل 2004) بإعادة تنظيم المجالس العلمية	6333	09-02-2015
ظهير شريف رقم 1.14.196 صادر في 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014) بتعيين الأمين العام للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي	6330	29-01-2015
ظهير شريف رقم 1.15.01 صادر في 15 من ربيع الأول 1436 (7 يناير 2015) بإعفاء السيد محمد والزين، وزير الشباب والرياضة من مهامه	6328	22-01-2015

الملحق رقم 3

االظهائر الشريفة القاضية بنشر اتفاقيات دولية

من 2015/1/1 إلى 2015/10/30

العنوان	رقم ج.ر	تاريخ ج.ر
ظهير شريف رقم 1.09.10 صادر في فاتح شعبان 1436 (20 ماي 2015) بنشر اتفاقية التعاون بشأن نظام عالمي للملاحة عبر الأقمار الاصطناعية (GNSS) للاستعمال المدني، الموقعة ببروكسيل في (12 ديسمبر 2006) بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء والمملكة المغربية	6384	06-08-2015
ظهير شريف رقم 1.10.126 صادر في 10 رمضان 1435 (8 يوليو 2014) بنشر معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، الموقعة بالإسكندرية في (17 يونيو 1950) وتعديل الفقرة (1) من المادة الثامنة من المعاهدة المذكورة، المعتمد في الدورة (16) لمجلس جامعة الدول العربية المنعقدة بتونس في (23 ماي 2005)	6344	19-03-2015
ظهير شريف رقم 1.09.295 صادر في 10 رمضان 1435 (8 يوليو 2014) بنشر اتفاق التعاون في الميدان السياحي الموقع ببرازيليا في (26 نوفمبر 2004) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفدرالية	6344	19-03-2015
ظهير شريف رقم 1.09.163 صادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) بنشر اتفاق التعاون الإعلامي الموقع بالكويت في 4 ربيع الآخر 1423 (15 يونيو 2002) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت	6344	19-03-2015
ظهير شريف رقم 1.09.283 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بنشر الاتفاق الموقع بنيودلهي في (7 ديسمبر 2004) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الهند بشأن النقل الجوي	6343	16-03-2015
ظهير شريف رقم 1.14.184 صادر في 25 من ذي الحجة 1435 (20 أكتوبر 2014) بنشر اتفاق التعاون الإعلامي الموقع بعمان في 9 شعبان 1422 (25 أكتوبر 2001) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية	6340	05-03-2015
ظهير شريف رقم 1.14.183 صادر في 25 من ذي الحجة 1435 (20 أكتوبر 2014) بنشر بروتوكول التعاون المشترك في مجالات التنمية الاجتماعية الموقع بعمان في 9 شعبان 1422 (25 أكتوبر 2001) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية	6340	05-03-2015
ظهير شريف رقم 1.09.143 صادر في 25 من ذي الحجة 1435 (20 أكتوبر 2014) بنشر اتفاق التعاون في مجال الشباب والرياضة الموقع بالدوحة في 18 من جمادى الأولى 1418 (20 سبتمبر 1997) بين حكومة المملكة ا لمغربية وحكومة دولة قطر	6340	05-03-2015

ظهير شريف رقم 1.09.273 صادر في 10 رمضان 1435 (8 يوليو 2014) بنشر الاتفاق الموقع بالرباط في (14 يونيو 2007) بين المملكة المغربية وجمهورية سلوفاكيا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل	6336	19-02-2015
ظهير شريف رقم 1.10.59 صادر في 10 رمضان 1435 (8 يوليو 2014) بنشر الاتفاقية رقم 176 المتعلقة بالصحة والسلامة في المناجم، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثانية والثمانين المنعقدة بجنيف في (22 يونيو 1995)	6336	19-02-2015
ظهير شريف رقم 1.09.128 صادر في 10 رمضان 1435 (8 يوليو 2014) بنشر الاتفاقية رقم 151 المتعلقة بحماية حق التنظيم وإجراءات تحديد شروط التشغيل في الوظيفة العمومية، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الرابعة والستين المنعقدة بجنيف في (27 يونيو 1978)	6336	19-02-2015
ظهير شريف رقم 1.09.306 صادر في 10 رمضان 1435 (8 يوليو 2014) بنشر اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي الموقع بالرباط في (17 أبريل 2007) بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية	6330	29-01-2015
ظهير شريف رقم 1.09.178 صادر في 10 رمضان 1435 (8 يوليو 2014) بنشر اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والتربوي الموقع بفرصوفيا في (7 أبريل 2004) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بولونيا	6330	29-01-2015
ظهير شريف رقم 1.09.189 صادر في 10 رمضان 1435 (8 يوليو 2014) بنشر اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي، الموقع بسنغافورة في (29 أبريل 2005) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية سنغافورة	6332	05-02-2015
ظهير شريف رقم 1.14.15 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) بنشر الاتفاقية الموقعة بالرباط في (9 يناير 2007) بين المملكة المغربية وجمهورية سنغافورة لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضرائب على الدخل	6329	26-01-2015
ظهير شريف رقم 1.10.58 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) بنشر اتفاقية الشغل البحري لعام 2006 المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الرابعة والتسعين المنعقدة بجنيف والمختتمة في (23 فبراير 2006)	6322	01-01-2015

الملحق رقم 4

القوانين الصادر الإذن بتنفيذه والمنشورة بالجريدة الرسمية
من 2015/1/1 إلى 2015/10/30

العنوان	رقم ج.ر	تاريخ ج.ر
ظهير شريف رقم 1.15.106 صادر في 12 من شوال 1436 (29 يوليو 2015) بتنفيذ القانون رقم 78.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة	6390-bis	28-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.109 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 114.14 المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2012	6390	27-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.123 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 96.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري	6389	24-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.120 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 83.13 القاضي بتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري	6389	24-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.108 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى	6389	24-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.111 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين	6388	20-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.110 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 28.13 المتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث البيوطبية	6388	20-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.107 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 130.12 المغير والمتمم بموجبه الظهير الشريف الصادر في 12 من شعبان 1340 (11 أبريل 1922) بشأن الصيد في المياه البرية	6388	20-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.122 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 12.15 الموافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في (24 سبتمبر 2014) بين المملكة المغربية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بشأن مكتب وأنشطة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالمغرب	6387	17-08-2015

ظهير شريف رقم 1.15.119 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 35.15 الموافق بموجبه على اتفاقية التعاون في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب، الموقعة بالدار البيضاء في (17 مارس 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.121 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 22.15 الموافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بمراكش في (20 يناير 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.118 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 23.15 الموافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في المجال الأمني، الموقع بمراكش في (20 يناير 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.117 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 17.15 الموافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين الموقعة بمراكش في (20 يناير 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.116 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 08.15 الموافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بالرباط في (24 نوفمبر 2014) بين حكومة المملكة المغربية واللجنة الدولية للصليب الأحمر	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.115 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 05.15 الموافق بموجبه على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، الموقعة في (10 أكتوبر 2013) خلال المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بكوماموطو (اليابان) من 7 إلى (11 أكتوبر 2013)	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.114 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 37.15 الموافق بموجبه على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية التعاون القضائي في الميدان الجنائي الموقعة بالرباط في (18 أبريل 2008) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الموقع بالرباط في (6 فبراير 2015)	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.113 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 126.12 الموافق بموجبه على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الموقع بنيويورك في (16 ديسمبر 1966)	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.112 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 125.12 الموافق بموجبه على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الموافق عليه بنيويورك في (6 أكتوبر 1999) من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة	6387	17-08-2015

ظهير شريف رقم 1.15.104 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 93.14 الموافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بنيويورك في (25 سبتمبر 2013) بين المملكة المغربية وجمهورية إستونيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.102 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 107.14 الموافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص القيادة (السوق) المغربية والسعودية، الموقع بمراكش في 11 من جمادى الأولى 1435 (13 مارس 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.101 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 94.14 الموافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في (21 ماي 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني - بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني - بروكسيل بالمغرب	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.100 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 22.14 الموافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الوظيفة العمومية (الخدمة المدنية) وتحديث الإدارة، الموقعة بالرباط في فاتح صفر 1435 (5 ديسمبر 2013) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.103 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 53.14 الموافق بموجبه على الاتفاقية حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم، الموقعة بالرباط في (فاتح أبريل 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.99 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 66.14 الموافق بموجبه على الاتفاق الإضافي لاتفاقية التعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين الموقعة بروما في (12 فبراير 1971) بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية، الموقع بالرباط في (فاتح أبريل 2014)	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.98 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 76.14 الموافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية، الموقعة بالرباط في (19 فبراير 2014) بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.97 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 60.14 الموافق بموجبه على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، المعتمد من قبل مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال دورته السادسة والثلاثين المنعقدة بروما من 18 إلى (23 نوفمبر 2009)	6387	17-08-2015

ظهير شريف رقم 1.15.96 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 43.15 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.15.260 الصادر في 14 من جمادى الآخرة 1436 (4 أبريل 2015) بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات	6387	17-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.105 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 116.12 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة	6384	06-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.87 صادر في 29 من رمضان 1436 (16 يوليو 2015) بتنفيذ القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل	6384	06-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.91 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 24.15 المتعلق بالغرف المهنية	6383-bis	04-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.95 صادر في 17 من شوال 1436 (3 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 62.15 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات	6383-bis	04-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.94 صادر في 17 من شوال 1436 (3 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 61.15 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية	6383-bis	04-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.93 صادر في 17 من شوال 1436 (3 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 60.15 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية	6383-bis	04-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.92 صادر في 17 من شوال 1436 (3 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 59.15 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 4.97 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف الصيد البحري	6383-bis	04-08-2015
ظهير شريف رقم 1.15.76 صادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتنفيذ القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم	6380	23-07-2015
ظهير شريف رقم 1.15.90 صادر في 29 من رمضان 1436 (16 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 34.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية	6380	23-07-2015
ظهير شريف رقم 1.15.89 صادر في 29 من رمضان 1436 (16 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 33.15 القاضي بتتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية	6380	23-07-2015
ظهير شريف رقم 1.15.88 صادر في 29 من رمضان 1436 (16 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 32.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين	6380	23-07-2015
ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات	6380	23-07-2015
ظهير شريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم	6380	23-07-2015

ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات	6380	23-07-2015
ظهير شريف رقم 1.15.78 صادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتنفيذ القانون رقم 77.14 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب	6379	20-07-2015
ظهير شريف رقم 1.15.77 صادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتنفيذ القانون رقم 54.14 القاضي بتغيير وتتميم الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء والمادة 5 من القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	6379	20-07-2015
ظهير شريف رقم 1.15.67 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بتنفيذ القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة	6374	02-07-2015
ظهير شريف رقم 1.15.66 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بتنفيذ القانون رقم 27.13 المتعلق بالمقالع	6374	02-07-2015
ظهير شريف رقم 1.15.65 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بتنفيذ القانون رقم 113.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	6374	02-07-2015
ظهير شريف رقم 1.15.62 صادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية	6370	18-06-2015
ظهير شريف رقم 1.15.53 صادر في فاتح شعبان 1436 (20 ماي 2015) بتنفيذ القانون رقم 86.14 القاضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب	6365	01-06-2015
ظهير شريف رقم 1.15.61 صادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 12.02 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012)	6368	11-06-2015
ظهير شريف رقم 1.15.60 صادر في فاتح شعبان 1436 (20 ماي 2015) بتنفيذ القانون رقم 49.14 الموافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب، الموقعة ببروكسيل في (18 فبراير 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة بلجيكا	6366	04-06-2015
ظهير شريف رقم 1.15.59 صادر في فاتح شعبان 1436 (20 ماي 2015) بتنفيذ القانون رقم 83.14 الموافق بموجبه على الاتفاق في ميدان التعاون العسكري الموقع بتاورمينا في (10 فبراير 2006) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية	6366	04-06-2015
ظهير شريف رقم 1.15.58 صادر في فاتح شعبان 1436 (20 ماي 2015) بتنفيذ القانون رقم 65.14 الموافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون الأمني و التنسيق الموقعة بمراكش في 10 جمادى الأولى 1435 (12 مارس 2014) بين وزارتي الداخلية بالمملكة المغربية و مملكة البحرين	6366	04-06-2015

ظهير شريف رقم 1.15.57 صادر في فاتح شعبان 1436 (20 ماي 2015) بتنفيذ القانون رقم 45.14 الموافق بموجبه على اتفاقية التعاون في المجال الأمني الموقعة بالرباط في (11 مارس 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر	6366	04-06-2015
ظهير شريف رقم 1.15.56 صادر في فاتح شعبان 1436 (20 ماي 2015) بتنفيذ القانون رقم 41.14 الموافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في (16 سبتمبر 2013) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية بشأن نظام قواتهما والدعم المتبادل	6366	04-06-2015
ظهير شريف رقم 1.15.55 صادر في فاتح شعبان 1436 (20 ماي 2015) بتنفيذ القانون رقم 40.14 الموافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في (21 ماي 2013) بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة بشأن نظام قواتهما	6366	04-06-2015
ظهير شريف رقم 1.15.30 صادر في 21 من جمادى الأولى 1436 (12 مارس 2015) بتنفيذ القانون رقم 62.14 المتعلق بتغيير الظهير الشريف رقم 1.59.075 بتاريخ 6 رمضان 1378 (16 مارس 1959) بشأن نظام المعاشات الممنوحة للمقاومين وأراملهم وفروعهم وأصولهم	6348	02-04-2015
ظهير شريف رقم 1.15.31 صادر في 21 من جمادى الأولى 1436 (12 مارس 2015) بتنفيذ القانون رقم 85.14 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.14.596 الصادر في 5 ذي القعدة 1435 (فاتح سبتمبر 2014) بتتميم القانون رقم 012.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية، والقانون رقم 05.89 المحددة بموجبه السن التي يحال إلى التقاعد عند بلوغها المستخدمون المنخرطون في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	6348	02-04-2015
ظهير شريف رقم 1.15.29 صادر في 21 من جمادى الأولى 1436 (12 مارس 2015) بتنفيذ القانون رقم 69.13 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.97 المتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي	6348	02-04-2015
ظهير شريف رقم 1.15.33 صادر في 28 من جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها	6348	02-04-2015
ظهير شريف رقم 1.15.16 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 10.15 بتغيير المادة 6 من القانون رقم 42.10 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديد اختصاصاته	6344	19-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.15 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 09.15 بتغيير الفصل 2.1 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود	6344	19-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.28 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 42.14 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة ببروكسيل في (18 فبراير 2014) بين المملكة المغربية ومملكة بلجيكا	6343	16-03-2015

ظهير شريف رقم 1.15.22 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 55.14 الموافق بموجبه على البروتوكول الإضافي للاتفاق الموقع بأبيدجان في (19 مارس 2013) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بأبيدجان في (25 فبراير 2014)	6343	16-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.19 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 37.14 الموافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الملاحة التجارية الموقع بليبروفيل في (7 مارس 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الغابونية	6343	16-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.27 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 101.14 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 29 من رمضان 1413 (23 مارس 1993) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج	6342	12-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.26 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب	6342	12-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.25 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 63.14 المتعلق بالممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج من لدن المغاربة المقيمين بالخارج الذين يقومون بتحويل إقامتهم الجبائية إلى المغرب	6342	12-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.07 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 18.14 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال	6342	12-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.06 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 114.13 المتعلق بنظام المقاول الذاتي	6342	12-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.05 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 112.13 المتعلق برهن الصفقات العمومية	6342	12-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.24 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 58.14 الموافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الملاحة التجارية الموقع بكوناكري في (3 مارس 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا	6341	09-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.23 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 56.14 الموافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون الصناعي والتجاري، الموقع بكوناكري في (3 مارس 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا	6341	09-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.21 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 52.14 الموافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بكوناكري في (3 مارس 2014) بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	6341	09-03-2015

ظهير شريف رقم 1.15.18 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 24.14 الموافق بموجبه على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، المعتمدة من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية خلال المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بمراكش من (17 إلى 28 يونيو 2013)	6341	09-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.17 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 16.14 الموافق بموجبه على الاتفاق الموقع بواشنطن في (21 نوفمبر 2013) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المساعدة المتبادلة بين إدارتي الجمارك بالدولتين	6341	09-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.14 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 84.14 الموافق بموجبه على الاتفاقية بشأن التعاون العسكري الموقعة بالرباط في (2 ماي 2006) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة	6341	09-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.13 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 68.14 الموافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببروكسيل في (فاتح أبريل 2014) بين حكومة المملكة المغربية ومجلس أوروبا بخصوص مكتب مجلس أوروبا بالمغرب ووضعيته القانونية	6341	09-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.09 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 23.14 الموافق بموجبه على اتفاقية تنظيم نقل البضائع عبر الطرق البرية بين الدول العربية، المعتمدة بالقاهرة في 19 من شوال 1433 (5 سبتمبر 2012)	6341	09-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.20 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 48.14 الموافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بباماكو في (20 فبراير 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي	6340	05-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.12 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 43.14 الموافق بموجبه على الاتفاق الموقع بباماكو في (20 فبراير 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات	6340	05-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.10 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 34.14 الموافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بباماكو في (20 فبراير 2014) بين المملكة المغربية وجمهورية مالي لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل	6340	05-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.11 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 35.14 الموافق بموجبه على اتفاقية النقل الجوي الموقعة بالرباط في (11 مارس 2014) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر	6340	05-03-2015

ظهير شريف رقم 1.15.08 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 21.14 الموافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بمراكش في (27 ديسمبر 2013) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	6340	05-03-2015
ظهير شريف رقم 1.15.04 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 111.12 المتعلق بالوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية	6338	26-02-2015
ظهير شريف رقم 1.14.128 صادر في 21 من ربيع الأول 1436 (13 يناير 2015) بتنفيذ القانون رقم 60.12 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الفلاحة –	6332	05-02-2015
ظهير شريف رقم 1.14.194 صادر في 21 من ربيع الأول 1436 (13 يناير 2015) بتنفيذ القانون رقم 125.13 المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2011	6332	05-02-2015
ظهير شريف رقم 1.14.190 صادر في 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل	6328	22-01-2015
ظهير شريف رقم 1.14.193 صادر في فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	6328	22-01-2015
ظهير شريف رقم 1.14.192 صادر في فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	6328	22-01-2015
ظهير شريف رقم 1.14.187 صادر في 17 من صفر 1436 (10 ديسمبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 108.13 المتعلق بالقضاء العسكري	6322	01-01-2015

الملحق رقم 5

المراسيم المنشورة بالجريدة الرسمية
من 2015/1/1 إلى 2015/10/22

العنوان	رقم ج.ر	تاريخ ج.ر
مرسوم رقم 2.15.708 صادر في 2 محرم 1437 (16 أكتوبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز جماعة أولاد الطيب بعمالة فاس وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6406	22-10-2015
مرسوم رقم 2.15.707 صادر في 2 محرم 1437 (16 أكتوبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة جماعة تنجداد وجزء من المنطقة المحيطة بها بإقليم الرشيدية وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6406	22-10-2015
مرسوم رقم 2.15.659 صادر في 21 من ذي الحجة 1436 (5 أكتوبر 2015) بإخراج خمس قطع أرضية تابعة للملك العمومي السككي بمحطة القطار الرباط - أكدال والمتأصلة من الرسم العقاري عدد 103756/03 من الملك العمومي للدولة وضمها إلى ملكها الخاص بولاية جهة الرباط - سلا - زمور – زعير	6406	22-10-2015
مرسوم رقم 2.15.464 صادر في 21 من ذي الحجة 1436 (5 أكتوبر 2015) يقضي بتحديد الملك العمومي البحري التابع للجماعة الحضرية لبوجدور بباشوية بوجدور ما بين B1 إلى الوتد رقم B39bis بإقليم بوجدور	6406	22-10-2015
مرسوم رقم 2.15.690 صادر في 21 من ذي الحجة 1436 (5 أكتوبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتوسيع ثانوية مولاي بوشعيب بمدينة أزمور بإقليم الجديدة وبنزع ملكية حقوق مشاعة في القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6406	22-10-2015
مرسوم رقم 2.15.678 صادر في 21 من ذي الحجة 1436 (5 أكتوبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء مدخل طرقي يربط بين الطريق الوطنية رقم : 16 والمركب المينائي الجديد الناضور غرب المتوسط بالجماعة القروية اعزانن وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم الناضور	6406	22-10-2015
مرسوم رقم 2.15.675 صادر في 21 من ذي الحجة 1436 (5 أكتوبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث مدرسة المعديات ببلدية تارودانت بإقليم تارودانت وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6406	22-10-2015
مرسوم رقم 2.15.694 صادر في 8 ذي الحجة 1436 (22 سبتمبر 2015) بتطبيق مقتضيات المادتين 4 و 6 من القانون رقم 63.14 المتعلق بالممتلكات و الموجودات المنشأة بالخارج من لدن المغاربة المقيمين بالخارج الذين يقومون بتحويل إقامتهم الجبائية إلى المغرب	6405	19-10-2015
مرسوم رقم 2.15.821 صادر في 2 محرم 1437 (16 أكتوبر 2015) يتعلق باختصاصات وزير الشباب والرياضة	6405	19-10-2015

مرسوم رقم 2.15.800 صادر في 18 من ذي الحجة 1436 (2 أكتوبر 2015) بتغيير المرسوم رقم 2.13.216 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) بتعيين آمر بالصرف ونائب عنه	6404	15-10-2015
مرسوم رقم 2.15.810 صادر في 30 من ذي الحجة 1436 (14 أكتوبر 2015) بتغيير مقدار رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته	6404	15-10-2015
مرسوم رقم 2.15.569 صادر في 30 من ذي الحجة 1436 (14 أكتوبر 2015) بإحداث اللجنة الوزارية للتشغيل	6404	15-10-2015
مرسوم رقم 2.15.559 صادر في 21 من ذي الحجة 1436 (5 أكتوبر 2015) بشأن تفويض السلط إلى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية	6404	15-10-2015
مرسوم رقم 2.15.556 صادر في 21 من ذي الحجة 1436 (5 أكتوبر 2015) بتحديد عدد المجالس الجهوية للحسابات وتسميتها ومقارها ودوائر اختصاصها	6404	15-10-2015
مرسوم رقم 2.15.700 صادر في 8 ذي الحجة 1436 (22 سبتمبر 2015) بالإذن للشركة الطبية المعدنية لحامة مولاي يعقوب « SOTHERMY » بإحداث شركة تابعة تسمى « Compagnie Thermo-Médicale de My Yacoub SA »	6403	12-10-2015
مرسوم رقم 2.15.588 صادر في 24 من شوال 1436 (10 أغسطس 2015) بتغيير المرسوم رقم 2.02.854 الصادر في 8 ذي الحجة 1423 (10 فبراير 2003) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية	6402	08-10-2015
مرسوم رقم 2.15.563 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على مقرر بنك المغرب المتعلق بترويج قطع نقدية من الذهب من فئة 1000 درهم ومن الفضة من فئة 250 درهم تخليدا للذكرى الستين للاستقلال	6402	08-10-2015
مرسوم رقم 2.15.562 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على مقرر بنك المغرب المتعلق بترويج قطع نقدية من الذهب من فئة 1000 درهم ومن الفضة من فئة 250 درهم تخليدا للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء	6402	08-10-2015
مرسوم رقم 2.15.561 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على مقرر بنك المغرب المتعلق بترويج قطع نقدية من الذهب من فئة 1000 درهم ومن الفضة من فئة 250 درهم تخليدا للذكرى السادسة عشرة لتربع جلالة الملك محمد السادس على العرش	6402	08-10-2015
مرسوم رقم 2.15.560 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على مقرر بنك المغرب المتعلق بترويج قطعة نقدية من الذهب من فئة 1000 درهم تخليدا للذكرى الثانية والخمسين لميلاد جلالة الملك محمد السادس	6402	08-10-2015
مرسوم رقم 2.15.658 صادر في 8 ذي الحجة 1436 (22 سبتمبر 2015) يقضي بتحديد الملك العام البحري ما بين نويفض وواد لكراع التابع للجماعة القروية جريفية، الممتد مابين الوتد رقم (B1) والوتد رقم (B107) بإقليم بوجدور	6401	05-10-2015

مرسوم رقم 2.15.654 صادر في 8 ذي الحجة 1436 (22 سبتمبر 2015) بالإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الخط الحديدي للقطارات ذات السرعة العالية بين مراكش والصويرة بين ن.ك 2,659 و 7,000 وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لذلك بعمالة مراكش	6401	05-10-2015
مرسوم رقم 2.15.309 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.00.790 الصادر في 6 جمادى الآخرة 1421 (5 سبتمبر 2000) بتحديد قطاعي الري الحجر 2 والزات 1 بالدائرة السقوية للحوز الأوسط بإقليم الحوز الجارية عليهما أحكام الظهير الشريف رقم 1.69.25 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليو 1969) بمثابة قانون للاستثمارات الفلاحية	6401	05-10-2015
مرسوم رقم 2.14.728 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بتغيير المرسوم رقم 2.01.2690 الصادرفي 8 ربيع الآخر 1423 (20 يونيو 2002) تحدد بموجبه الشروط المطلوبة للقيام بصفة استثنائية بعمليات المراقبة والمعالجة الصحية للنباتات خلال أيام العطل وخارج أيام وساعات العمل القانونية لإدارة الجمارك كما تم تتميمه وتغييره	6400	01-10-2015
مرسوم رقم 2.14.727 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بتغيير المرسوم رقم 2.01.2689 الصادر في 8 ربيع الآخر 1423 (20 يونيو 2002) تحدد بموجبه الشروط المطلوبة للقيام بصفة استثنائية بعمليات المراقبة البيطرية بمراكز الحدود خلال أيام العطل وخارج أيام وساعات العمل القانونية لإدارة الجمارك، كما وقع تغييره وتتميمه	6400	01-10-2015
مرسوم رقم 2.15.545 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) يأذن بتغيير تخصيص جزء من القطعة المعلن عنها في المرسوم رقم 2.97.777 الصادر في 6 جمادى الآخرة 1418 (9 أكتوبر 1997) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث منطقة صناعية بجماعة أولاد ستوت القروية بإقليم الناضور وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض وذلك قصد إحداث مقبرة	6399	28-09-2015
مرسوم رقم 2.15.716 صادر في 9 ذي الحجة 1436 (23 سبتمبر 2015) بتغيير الظهير الشريف رقم 1.59.351 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1379 (2 ديسمبر 1959) بشأن التقسيم الإداري للمملكة	6399	28-09-2015
مرسوم رقم 2.14.867 صادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) يتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية	6399	28-09-2015
مرسوم رقم 2.15.394 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) بإقرار تدابير خاصة تتعلق بوضعية بعض خريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين التابعة لقطاع التربية الوطنية	6398	24-09-2015
مرسوم رقم 2.15.609 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بتغيير دفتر تحملات شركة « SpaceCom » المرفق بالمرسوم رقم 2.00.811 الصادر في 6 ذي القعدة 1421 (31 يناير 2001)	6398	24-09-2015

مرسوم رقم 2.15.608 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بتغيير دفتر تحملات شركة « Cimecom SA » المرفق بالمرسوم رقم 2.00.810 الصادر في 6 ذي القعدة 1421 (31 يناير 2001)	6398	24-09-2015
مرسوم رقم 2.15.607 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بتغيير دفتر تحملات شركة « Gulfsat Maghreb » المرفق بالمرسوم رقم 2.00.809 الصادر في 6 ذي القعدة 1421 (31 يناير 2001)	6398	24-09-2015
مرسوم رقم 2.15.696 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ (28 يوليو 2015) بين حكومة المملكة المغربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بصفته مديرا للحساب الخاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بمبلغ خمسين مليون دولار أمريكي (50.000.000 $)، للمساهمة في برنامج تمويل وضمان مشروعات ومنشآت القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في المملكة المغربية	6398	24-09-2015
مرسوم رقم 2.15.673 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ (28 يوليو 2015) بين المملكة المغربية والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ مائة واثني عشر مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي (112.500.000 دولار أمريكي)، لتمويل برنامج دعم تنافسية الاقتصاد المغربي (PACEM)	6398	24-09-2015
مرسوم رقم 2.15.687 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز إخوربة بجماعة تانوغة بإقليم بني ملال وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6397	21-09-2015
مرسوم رقم 2.15.686 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز أهل سوس بجماعة برادية بإقليم الفقيه بن صالح وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6397	21-09-2015
مرسوم رقم 2.15.667 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة جماعة آيت نعمان بإقليم الحاجب وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6397	21-09-2015
مرسوم رقم 2.15.666 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مدينة جرسيف وجزء من المنطقة المحيطة بها بإقليم جرسيف وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6397	21-09-2015
مرسوم رقم 2.15.685 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز جماعة بني فراسن بإقليم تازة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6397	21-09-2015
مرسوم رقم 2.15.664 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز جماعة امسيلة بإقليم تازة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6397	21-09-2015
مرسوم رقم 2.15.665 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز جماعة بئر طم طم بإقليم صفرو وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6397	21-09-2015

مرسوم رقم 2.15.663 صادر في 26 من ذي القعدة 1436 (11 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز صنهاجة بجماعة سيدي يوسف بن أحمد بإقليم صفرو وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6397	21-09-2015
مرسوم رقم 2.15.548 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) يقضي بإخراج من الملك العام المائي وتضم إلى الملك الخاص للدولة مقطع من ساقية تاكرمت بإقليم بني ملال	6397	21-09-2015
مرسوم رقم 2.15.585 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتقوية تزويد مدينة أكادير بالماء الشروب انطلاقا من سد مولاي عبد الله بجماعة تامري بعمالة أكادير - إداوتنان وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6397	21-09-2015
مرسوم رقم 2.15.586 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مدينة مراكش بالماء الشروب انطلاقا من واد أم الربيع وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6397	21-09-2015
مرسوم رقم 2.15.440 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء خط حديدي للقطارات ذات السرعة العالية بين مراكش والصويرة بين ن.ك 0،000 و ن.ك 2،659 بالجماعة الحضرية لمراكش وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بعمالة مراكش	6397	21-09-2015
مرسوم رقم 2.15.598 صادر في 2 ذي الحجة 1436 (16 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة المدينة العتيقة لمكناس ومناطق الارتفاقات بعمالة مكناس وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.610 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بتجديد المنفعة العامة قصد تثنية الطريق الجهوية رقم 505 الرابطة بين تازة وقاسيطا والطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين قاسيطا والحسيمة بأقاليم تازة والحسيمة والدريوش	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.558 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) يقضي بإخراج قطعة أرضية متأصلة من متروك المسلك العمومي الذي يخترق الرسم العقاري عدد 04/180374 من الملك العمومي للدولة وضمها إلى ملكها الخاص بولاية جهة مراكش - تانسيفت – الحوز	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.629 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) يقضي بتحديد الملك العمومي البحري بسبخة تازغة التابع للجماعة القروية أخفنير بإقليم طرفاية	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.612 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) يقضي بتحديد الملك العمومي البحري للمدار الحضري لمدينة طرفاية بإقليم طرفاية	6396	17-09-2015

مرسوم رقم 2.15.572 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) يقضي بتحديد الملك العمومي البحري « منارة سيدي الهاشمي البحراوي » التابع للجماعة القروية بنمنصور بقيادة بنمنصور بإقليم القنيطرة	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.546 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) يقضي بتحديد الملك العمومي البحري بالضفة اليسرى لنهر سبو التابع للجماعة الحضرية مهدية بباشوية مهدية من الوتد رقم B1 إلى الوتد رقم B9 بإقليم القنيطرة	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.526 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) يقضي بمنح قطعة أرضية فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة لمستفيد جديد على إثر تخلي الممنوحة له سابقا بولاية جهة دكالة – عبدة	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.525 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) يقضي بمنح قطعة أرضية فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة لمستفيد جديد على إثر تخلي الممنوحة له سابقا بولاية جهة دكالة – عبدة	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.656 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء سد اد بوعشرة بإقليم سيدي إفني وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.655 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإعادة إيواء قاطني الدور الآيلة للسقوط بدوار « لندا » جماعة القباب القروية بإقليم خنيفرة، وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذه الغاية	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.630 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإنجاز مركز تسليم كهربائي رابع 225/20 كيلو فولط بجماعة فاس الحضرية بعمالة فاس من طرف الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بفاس وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.626 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإنجاز سد لابلان بإقليم الرحامنة وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.618 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتعلية سد سيدي محمد بن عبد الله على واد أبي رقراق بإقليم الخميسات وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.587 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار الرابط بين الجديدة وآسفي بالجماعة القروية مول البركي (مقطع إقليم آسفي) وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6396	17-09-2015

مرسوم رقم 2.15.584 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد المنطقة الصناعية لمدينة القنيطرة بالماء الصالح للشرب بالجماعة القروية عامر السفلية بإقليم القنيطرة وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.583 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث محطتين لضخ مياه الصرف الصحي بحي ترقاع وحي شعالة بمدينة الناضور بإقليم الناضور وبنزع ملكية القطعتين الأرضيتين اللازمتين لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.571 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتوسيع محطة تصفية المياه المستعملة بجماعة أولاد عياد الحضرية بإقليم بني ملال وبنزع ملكية القطعتين الأرضيتين اللازمتين لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.570 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث ثانوية أبو بكر الرازي بالجماعة الحضرية لصفرو بإقليم صفرو وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.536 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث ثانوية محمد الخامس بمدينة كلميم بإقليم كلميم وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.534 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث مدرسة بوعلالة بجماعة متوح بدائرة سيدي اسماعيل بإقليم الجديدة وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.531 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث مدرسة الجعافرة بجماعة سيدي عابد بإقليم الجديدة وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.530 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث قرية للصناع التقليديين ببلدية مرتيل بعمالة المضيق - الفنيدق وبنزع ملكية العقارات اللازمة لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.441 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث مركز رئيسي لتزويد مدينة الفنيدق بالطاقة الكهربائية بجماعة الفنيدق الحضرية بعمالة المضيق - الفنيدق من طرف شركة المياه والكهرباء للشمال « امانديس » وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6396	17-09-2015
مرسوم رقم 2.15.259 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) يقضي بإحداث لجنة وطنية ولجان محلية لتسهيل النقل الجوي	6396	17-09-2015

مرسوم رقم 2.15.631 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالإذن بإحياء أرض تابعة للجماعة السلالية المغايتة المستغلة من طرف السيد فقيهي علال بإقليم القنيطرة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.640 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز أولاد يوسف بالجماعة القروية لأولاد يوسف بإقليم بني ملال وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.637 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة قطاع أفرا بالجماعة القروية لبني بويفرور والجماعة الحضرية لأزغنغان بإقليم الناضور وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.639 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لملعب بإقليم الرشيدية وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.638 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لغريس العلوي بإقليم الرشيدية وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.597 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة الحضرية لكلميمة بإقليم الرشيدية وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.596 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئةمركز الجماعة القروية لعرب الصباح زيز بإقليم الرشيدية وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.595 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة قطاع عين حرودة المركز بالجماعة الحضرية لعين حرودة بعمالة المحمدية وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.594 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة قطاع زناتة بالجماعة الحضرية لعين حرودة بعمالة المحمدية وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.503 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) بإعادة منح قطعة أرضية فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة لمستفيد جديد على إثر وفاة الممنوحة له سابقا بولاية جهة الشاوية – ورديغة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.462 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطعة الأرضية التابعة لغابة « أدمين » الواقعة بتراب الجماعة الحضرية لآيت ملول بعمالة انزكان - آيت ملول عن النظام الغابوي وضمها إلى ملك الدولة الخاص المقام عليها مركب البستنة التابع لمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	6395	14-09-2015

مرسوم رقم 2.15.404 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) يقضي بإدراج الربط الطرقي الرابط بين الجديدة وآسفي في صنف الطرق السيارة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.657 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بتطبيق القانون رقم 116.12 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.619 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بالموافقة على اتفاق القرض رقم 8507-MA بمبلغ 100.000.000 دولار أمريكي، المبرم بتاريخ (2 يوليو 2015) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بخصوص برنامج تحسين الصحة الأولية بالمناطق القروية	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.13.65 صادر في 18 من ذي القعدة 1436 (3 سبتمبر 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.98.183 الصادر في 24 من شعبان 1420 (3 ديسمبر 1999) بتحديد اختصاص وكيفية تأليف وتسيير اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة	6395	14-09-2015
مرسوم رقم 2.15.593 صادر في 15 من ذي القعدة 1436 (31 أغسطس 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة الحضرية لتيط مليل بإقليم مديونة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6393	07-09-2015
مرسوم رقم 2.15.592 صادر في 15 من ذي القعدة 1436 (31 أغسطس 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مقاطعة الحي المحمدي بالجماعة الحضرية للدار البيضاء بعمالة الدار البيضاء وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6393	07-09-2015
مرسوم رقم 2.15.589 صادر في 24 من شوال 1436 (10 أغسطس 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.11.672 الصادر في 27 من محرم 1433 (23 ديسمبر 2011) في شأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية و التكوين	6391	31-08-2015
مرسوم رقم 2.15.547 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) تخرج بموجبه من الملك العام المائي وتضم إلى ملك الدولة الخاص قطعة أرضية متأصلة من متروك ساقية عمومية تدعى « عزوزية » تخترق الملك المسمى « مادلين » موضوع الرسم العقاري رقم T1730/M بعمالة مراكش	6390	27-08-2015
مرسوم رقم 2.15.527 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتثنية الطريق الوطنية رقم 4 الرابطة بين القنيطرة وسيدي قاسم (شطر القنيطرة - سيدي يحيى) من ن.ك 0+000 إلى ن.ك 16+570 بإقليم القنيطرة	6390	27-08-2015
مرسوم رقم 2.15.393 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة الحضرية لعين عتيق بعمالة الصخيرات - تمارة و بالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6390	27-08-2015

مرسوم رقم 2.15.628 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) باعتبار الجمعية المسماة « مؤسسة محمد الزرقطوني للثقافة والأبحاث » الكائن مقرها بالدار البيضاء جمعية ذات منفعة عامة	6390	27-08-2015
مرسوم رقم 2.15.601 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بتغيير المرسوم رقم 2.12.78 الصادر في 20 من ربيع الآخر 1433 (13 مارس 2012) باعتبار الجمعية المسماة « مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط » الكائن مقرها بالرباط جمعية ذات منفعة عامة	6390	27-08-2015
مرسوم رقم 2.14.667 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) يتعلق بتسليم بذلة العمل لفائدة بعض الموظفين والأعوان التابعين للوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية	6389	24-08-2015
مرسوم رقم 2.15.505 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.90.554 الصادر في 2 رجب 1411 (18 يناير 1991) المتعلق بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية	6389	24-08-2015
مرسوم رقم 2.15.602 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) قصد الاحتفاظ لفائدة « المؤسسة الأخوية للدرك الملكي » بصفة المنفعة العامة المخولة للجمعية الأخوية للدرك الملكي	6388	20-08-2015
مرسوم رقم 2.15.574 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ (2 يوليو 2015) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بصفته وكالة تنفيذية لصندوق التكنولوجيات النظيفة، قصد ضمان قرض بمبلغ ثلاثة وعشرون مليون وتسع مائة وخمسون ألف دولار أمريكي (23.95 مليون دولار أمريكي) منحه البنك المذكور للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب « ONEE »، لتمويل مشروع الطاقة النظيفة والنجاعة الطاقية	6388	20-08-2015
مرسوم رقم 2.15.573 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ (2 يوليو 2015) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قصد ضمان قرض بمبلغ مائة وخمسة وعشرون مليون دولار أمريكي (125 مليون دولار أمريكي) منحه البنك المذكور للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، لتمويل مشروع الطاقة النظيفة والنجاعة الطاقية	6388	20-08-2015
مرسوم رقم 2.15.515 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) بإلغاء المرسوم رقم 2.12.354 الصادر في 12 من رمضان 1433 (فاتح أغسطس 2012) بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ (7 ديسمبر 2011) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير قصد ضمان قرض بمبلغ مائة وعشرة ملايين وتسعمائة ألف أورو (110.900.000 أورو) وأربعين مليون دولار أمريكي (40.000.000 دولار أمريكي) منحه البنك المذكور للشركة المسماة « الوكالة المغربية للطاقة الشمسية » « Moroccan Agency for Solar Energy »، لتمويل مشروع محطة الطاقة الشمسية لورزازات	6388	20-08-2015

مرسوم رقم 2.14.841 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) يتعلق بالإذن بعرض الأدوية المعدة للاستعمال البشري في السوق	6388	20-08-2015
مرسوم رقم 2.14.562 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بتطبيق القانون إطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية و بعرض العلاجات، فيما يخص تنظيم عرض العلاجات والخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات	6388	20-08-2015
مرسوم رقم 2.15.553 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء مقاطع من الطريق الإقليمية رقم 2300 (الطريق الثلاثية رقم 6501 سابقا) الرابطة بين الطريق الجهوية رقم 301 وأسفي من ن.ك 0+000 إلى ن.ك 0+072 ومن ن .ك 18+001 إلى ن.ك 18+004 ومن ن.ك 26+032 إلى ن.ك 26+036 ومن ن.ك 31+543 إلى ن.ك 31+558 ومن ن.ك 32+007 إلى ن.ك 33+042 ومن ن.ك 38+059 إلى ن.ك 39+571 وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم آسفي	6387	17-08-2015
مرسوم رقم 2.15.552 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار الرابط بين الجديدة وآسفي بالجماعة القروية دار سي عيسى (مقطع إقليم آسفي) وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6387	17-08-2015
مرسوم رقم 2.15.397 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطعة الأرضية التابعة للملك الغابوي (غابة درادرة) وضمها إلى أملاك الدولة الخاصة قصد بناء إعدادية بالجماعة القروية الدرادرة بإقليم شفشاون	6387	17-08-2015
مرسوم رقم 2.15.113 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يقضي بالمصادقة على ضم الأراضي الفلاحية بعضها إلى بعض بالقطاع السقوي واد الطين التابعة لنفوذ الجماعتين القرويتين مولاي عبد القادر وبني وال بدائرة تلال الغرب بإقليم سيدي قاسم	6387	17-08-2015
مرسوم رقم 2.15.431 صادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) يقضي بتحديد الملك العام البحري ما بين جنوب المدار الحضري لطرفاية وأمكريو التابع للجماعة القروية الطاح بإقليم طرفاية	6385	10-08-2015
مرسوم رقم 2.15.430 صادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) يقضي بتحديد الملك العام البحري ما بين أخفنير والواد الواعر التابع للجماعة القروية أخفنير بإقليم طرفاية	6385	10-08-2015
مرسوم رقم 2.15.417 صادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) يقضي بالإذن بإحياء أرض تابعة للجماعة السلالية الحلالبة الشمالية المستغلة من طرف السيد الحمر ادريس والواقعة بإقليم القنيطرة	6385	10-08-2015

مرسوم رقم 2.15.414 صادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء سد مولاي بوشتى (منطقة استخراج مواد البناء - 2 -) وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بولاية تطوان	6385	10-08-2015
مرسوم رقم 2.15.183 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بتحديد قائمة الجامعات والمؤسسات التي تربطها اتفاقية شراكة مع الدولة في مجال تطوير التعليم والتكوين والبحث العلمي	6385	10-08-2015
مرسوم رقم 2.15.159 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة	6385	10-08-2015
مرسوم رقم 2.15.13 صادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.892 الصادر في 25 من محرم 1427 (24 فبراير 2006) بمنح إعانات مالية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم	6385	10-08-2015
مرسوم رقم 2.15.38 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.11.82 الصادر في 7 رمضان 1432 (8 أغسطس 2011) بإعادة تنظيم المعهد الوطني للبريد والمواصلات	6385	10-08-2015
مرسوم رقم 2.15.329 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) بتتميم المرسوم رقم 2.14.758 بتاريخ 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بتحديد اختصاصات وتنظيم الوزارة المكلفة بالبيئة	6386	13-08-2015
مرسوم رقم 2.15.606 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) بتحديد بعض المقتضيات الانتقالية بشأن لوائح الانتظار المتعلقة بمباريات التوظيف المنظمة إلى غاية (31 ديسمبر 2015)	6386	13-08-2015
مرسوم رقم 2.13.436 صادر في 19 من شوال 1436 (5 أغسطس 2015) بتحديد كيفية تطبيق الفصل 38 المكرر من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية المتعلق بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات	6386	13-08-2015
مرسوم رقم 2.15.537 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لسيدي بوهرية بإقليم بركان وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6386	13-08-2015
مرسوم رقم 2.15.524 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئةمركز الجماعة القروية لفركلة السفلى بإقليم الرشيدية وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6386	13-08-2015
مرسوم رقم 2.15.522 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة الحضرية لأكدز وجزء من المناطق المحيطة بها بإقليم زاكورة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6386	13-08-2015
مرسوم رقم 2.15.520 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الصبيح بالجماعة القروية للمناصرة بإقليم القنيطرة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6386	13-08-2015

مرسوم رقم 2.15.519 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز العنابسة بالجماعة القروية للمناصرة بإقليم القنيطرة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6386	13-08-2015
مرسوم رقم 2.15.460 صادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) يقضي بتجديد إعلان المنفعة العامة قصد إعداد منطقة المحج الملكي وما يحيط بها، الواقعة بمقاطعة سيدي بليوط بجماعة الدار البيضاء الحضرية، بعمالة الدار البيضاء بولاية جهة الدار البيضاء الكبرى وبتعيين حدود المنطقة التي يمكن أن تخضع لنزع الملكية	6386	13-08-2015
مرسوم رقم 2.14.851 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يتعلق بمركز التدريب للمصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية	6384	06-08-2015
مرسوم رقم 2.15.521 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لحد الغربية بعمالة طنجة-أصيلة و بالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6384	06-08-2015
مرسوم رقم 2.15.392 صادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مدينة ابن جرير وجزء من المنطقة المحيطة بها بإقليم الرحامنة و بالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6384	06-08-2015
مرسوم رقم 2.15.371 صادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركزالجماعة القروية لتيفروين بإقليم الحسيمة و بالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6384	06-08-2015
مرسوم رقم 2.15.370 صادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز بوقلال بالجماعة القروية لمكناسة الشرقية بإقليم تازة و بالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6384	06-08-2015
مرسوم رقم 2.15.331 صادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة قطاع أغروض بالجماعة القروية لتامري بعمالة أكادير - اداوتنان و بالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6384	06-08-2015
مرسوم رقم 2.15.455 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء سد تيداس بإقليم الخميسات	6384	06-08-2015
مرسوم رقم 2.15.416 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء سد كدية تاملوت بإقليمي أزيلال وقلعة السراغنة وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6384	06-08-2015
مرسوم رقم 2.15.399 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يقضي بتحديد الملك العام البحري بساحل الجماعة القروية مولاي بوسلهام المركز التابع لدائرة لالة ميمونة بإقليم القنيطرة	6384	06-08-2015
مرسوم رقم 2.15.386 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يقضي بتحديد الملك العمومي البحري التابع لجماعة مير اللفت (الشطر الثاني) بقيادة مير اللفت بدائرة إفني بإقليم سيدي إفني	6384	06-08-2015

مرسوم رقم 2.15.382 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يقضي بتحديد الملك العمومي البحري التابع لجماعة مير اللفت (الشطر الأول) بقيادة مير اللفت بدائرة إفني بإقليم سيدي إفني	6384	06-08-2015
مرسوم رقم 2.15.456 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالإذن للشركة المركزية لإعادة التأمين (SCR) بالمساهمة في رأسمال شركة المساهمة « Capmezzanine II »	6383	03-08-2015
مرسوم رقم 2.15.438 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالإذن للمجمع الشريف للفوسفاط (OCP S.A) بإحداث شركة بالأسهم ذات المسؤولية المحدودة تسمى « OCP India Services Private Limited »، تابعة لشركة « OCP International »	6383	03-08-2015
مرسوم رقم 2.15.437 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يؤذن بموجبه للوكالة المغربية للطاقة الشمسية « Masen » بالمساهمة، عبر الشركة التابعة لها « Masen Capital »، في رأسمال شركات المساهمة المحدثة في إطار المشاريع « NOORo II و NOORo III »	6383	03-08-2015
مرسوم رقم 2.15.419 صادر في 3 شوال 1436 (20 يوليو 2015) بالموافقة على اتفاق القرض رقم 8473-MA بمبلغ مائتي مليون دولار (200.000.000 دولار)، المبرم بتاريخ (18 ماي 2015) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بخصوص القرض الثاني لسياسات التنمية المتعلق ببرنامج تعزيز التنافسية الاقتصادية	6383	03-08-2015
مرسوم رقم 2.15.614 صادر في 12 من شوال 1436 (29 يوليو 2015) يتعلق بتحديد الأماكن الخاصة بتعليق الإعلانات الانتخابية بمناسبة انتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم	6382	30-07-2015
مرسوم رقم 2.15.504 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يقضي بتعيين مستفيد جديد من قطعة أرضية فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة على إثر إسقاط حق الممنوحة له سابقا بولاية الجهة الشرقية	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.459 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يقضي بتجديد إعلان المنفعة العامة قصد إعداد الشطر الثاني من منطقة المحج الملكي وما يحيط بها، الواقعة بمقاطعة سيدي بليوط بجماعة الدار البيضاء الحضرية، بعمالة الدار البيضاء بولاية جهة الدار البيضاء الكبرى وبتعيين حدود المنطقة التي يمكن أن تخضع لنزع الملكية	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.436 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث سوق يومي مغطاة بجماعة أصيلة الحضرية بعمالة طنجة - أصيلة وبنزع ملكية القطعتين الأرضيتين اللازمتين لهذه الغاية	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.425 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتوسيع مقبرة سيدي غريب بجماعة الخميسات الحضرية بإقليم الخميسات وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذه الغاية	6381	27-07-2015

مرسوم رقم 2.15.518 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة الحضرية للهرهورة بعمالة الصخيرات - تمارة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.446 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة الحضرية لتنغير وجزء من المنطقة المحيطة بها بإقليم تنغير وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.445 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.12.454 الصادر في 16 من شوال 1433 (4 سبتمبر 2012) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة الحضرية لأصيلة بعمالة طنجة - أصيلة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.443 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة زاوية تناغملت بالجماعة القروية لأيت تكلا بإقليم أزيلال وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.332 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز أولاد امبارك بالجماعة القروية لحد بوموسى بإقليم الفقيه بن صالح وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.599 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بتحديد لائحة المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية على المستوى الجهوي المدعوة للمشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.579 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) يتعلق بتأليف الهيئة الناخبة لممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية المدعوة للمشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.578 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) يتعلق بتحديد الأماكن الخاصة بتعليق الإعلانات الانتخابية بمناسبة انتخاب أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات وانتخاب أعضاء مجالس الجهات	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.577 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بتحديد عدد المقاطعات وحدودها الجغرافية وأسمائها وعدد أعضاء المجلس الجماعي ومستشاري المقاطعة الواجب انتخابهم في كل مقاطعة	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.576 صادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بتحديد عدد الأعضاء الواجب انتخابهم في مجلس كل جهة و توزيع عدد المقاعد على العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات المكونة لكل جهة	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.507 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالموافقة على العقد المبرم بتاريخ (فاتح يوليو 2015) بين المملكة المغربية والبنك الأوروبي للاستثمار قصد ضمان قرض بمبلغ خمسين مليون أورو (50.000.000 أورو) منحه البنك المذكور للشركة المسماة « الوكالة المغربية للطاقة الشمسية » (MASEN) « Moroccan Agency for Solar Energy »، لتمويل مركب الطاقة الشمسية لورزازات نور III	6381	27-07-2015

مرسوم رقم 2.15.457 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالموافقة على العقد المبرم بتاريخ (23 يونيو 2015) بين المملكة المغربية والبنك الأوروبي للاستثمار قصد ضمان قرض بمبلغ مائة مليون أورو (100.000.000 أورو) منحه البنك المذكور للشركة المسماة « الوكالة المغربية للطاقة الشمسية » (MASEN) « Moroccan Agency for Solar Energy »، لتمويل مركب الطاقة الشمسية لورزازات نور II	6381	27-07-2015
مرسوم رقم 2.15.502 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة القروية لأولاد صالح بإقليم النواصر وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6379	20-07-2015
مرسوم رقم 2.15.501 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مقاطعة سيدي مومن بالجماعة الحضرية للدار البيضاء بعمالة الدار البيضاء بولاية جهة الدار البيضاء الكبرى وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6379	20-07-2015
مرسوم رقم 2.15.444 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة الحضرية لبوسكورة بإقليم النواصر وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6379	20-07-2015
مرسوم رقم 2.15.442 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة القروية لواويزغت بإقليم أزيلال وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6379	20-07-2015
مرسوم رقم 2.14.845 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة القروية للمنزه بعمالة الصخيرات - تمارة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6379	20-07-2015
مرسوم رقم 2.15.426 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية	6378	16-07-2015
مرسوم رقم 2.15.395 صادر في 9 رمضان 1436 (26 يونيو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق الدائرية للمحطة السياحية لتغازوت الرابطة بين تمراغت والمدراك بجماعتي تغازوت وأورير بعمالة أكادير - إداوتنان، وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بولاية جهة سوس - ماسة – درعة	6377	13-07-2015
مرسوم رقم 2.15.383 صادر في 9 رمضان 1436 (26 يونيو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتثليث الخط الحديدي الرابط بين الدار البيضاء والقنيطرة من ن ك 78,646 إلى ن ك 84,347 ببلدية الرباط، وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بعمالة الرباط بولاية جهة الرباط سلا - زمور – زعير	6377	13-07-2015
مرسوم رقم 2.15.379 صادر في 9 رمضان 1436 (26 يونيو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإنجاز الطريق المؤدية إلى سد واد صفرو وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بعمالة وجدة – أنجاد	6377	13-07-2015

مرسوم رقم 2.15.400 صادر في فاتح رمضان 1436 (18 يونيو 2015) بالمصادقة على اتفاقية التدبير المفوض لمعاهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بكل من ورزازات ووجدة وطنجة الموقعة بتاريخ 3 فبراير 2015	6377	13-07-2015
مرسوم رقم 2.14.553 صادر في فاتح رمضان 1436 (18 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي	6377	13-07-2015
مرسوم رقم 2.15.104 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مدينة كلميمة والقصور المجاورة بالماء الصالح للشرب بجماعة غريس العلوي بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6376	09-07-2015
مرسوم رقم 2.13.338 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطعة الأرضية التابعة للملك الغابوي وضمها إلى أملاك الدولة بعمالة انزكان - آيت ملول	6376	09-07-2015
مرسوم رقم 2.13.198 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطعة الأرضية التابعة للملك الغابوي (غابة أدمين) وضمها إلى أملاك الدولة بعمالة انزكان - آيت ملول	6376	09-07-2015
مرسوم رقم 2.15.377 صادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) يقضي بتحديد الملك العام البحري ما بين شمال المدار الحضري لطرفاية وسبخة تازغة بالجماعة القروية الطاح بإقليم طرفاية	6376	09-07-2015
مرسوم رقم 2.15.219 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) بتطبيق المادة 21 من القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	6376	09-07-2015
مرسوم رقم 2.15.349 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة ازاخنون بقيادة تزرين بدائرة أكدز بإقليم زاكورة	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.348 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة ازاخنون بقيادة تزرين بدائرة أكدز بإقليم زاكورة	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.347 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة ازاخنون بقيادة تزرين بدائرة أكدز بإقليم زاكورة	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.346 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة واوكلوت بقيادة تزرين بدائرة أكدز بإقليم زاكورة	6375	06-07-2015

مرسوم رقم 2.15.345 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة دوبلال بقيادة تسينت بدائرة فم زكيد بإقليم طاطا	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.344 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة دوبلال بقيادة تسينت بدائرة فم زكيد بإقليم طاطا	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.343 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة يغرطن اجا فدوكس بقيادة اديس بدائرة طاطا بإقليم طاطا	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.342 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة تغلا بقيادة اديس بدائرة طاطا بإقليم طاطا	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.341 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة قصر تكندوزت بقيادة اموكر بدائرة املشيل بإقليم ميدلت	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.340 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة باكنو بقيادة كرامة بدائرة الريش بإقليم ميدلت	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.339 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة ايسكنى بقيادة كرامة بدائرة الريش بإقليم ميدلت	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.338 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة قصر تكندوزت بقيادة اموكر بدائرة املشيل بإقليم ميدلت	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.337 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة ايت اعزة بقيادة النيف بدائرة تنغير بإقليم تنغير	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.336 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة ايت زكان بقيادة النيف بدائرة تنغير بإقليم تنغير	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.335 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة شرفاء اكوراي بقيادة أسول بدائرة اسول بإقليم تنغير	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.334 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة ايت مرغاد باموكر بقيادة أسول بدائرة اسول بإقليم تنغير	6375	06-07-2015

مرسوم رقم 2.13.936 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « غرغيز » التابع للملك الغابوي المسمى « بني حزمار » والواقع بتراب جماعة الزيتون بقيادة بن قريش بدائرة تطوان بإقليم وولاية تطوان	6375	06-07-2015
مرسوم رقم 2.15.352 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) يتعلق بالتعويض عن التجريدة لفائدة بعض العسكريين	6374	02-07-2015
مرسوم رقم 2.15.396 صادر في فاتح رمضان 1436 (18 يونيو 2015) بالإذن لكل من صندوق الإيداع والتدبير وشركة التسيير المسماة « CDG Capital Private Equity » المساهمة في رأسمال شركة المساهمة « Capmezzanine II »	6374	02-07-2015
مرسوم رقم 2.15.385 صادر في فاتح رمضان 1436 (18 يونيو 2015) بالإذن للمكتب الوطني للسكك الحديدية بالمساهمة في رأسمال شركة المساهمة التي سيتم إحداثها تحت اسم « Société Marocaine de Maintenance des Rames à Grande Vitesse » « Capmezzanine II »	6374	02-07-2015
مرسوم رقم 2.15.384 صادر في فاتح رمضان 1436 (18 يونيو 2015) بالإذن للوكالة المغربية للطاقة الشمسية بالمساهمة، عبر الشركة التابعة لها « Masen Capital »، في رأسمال شركة المساهمة المسماة « Alsolen »	6374	02-07-2015
مرسوم رقم 2.15.454 صادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) يتعلق بتحديد شكل ومضمون ورقة التصويت الفريدة لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	6374	02-07-2015
مرسوم رقم 2.15.453 صادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) يتعلق بالأماكن الخاصة بتعليق الإعلانات الانتخابية بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس المستشارين	6374	02-07-2015
مرسوم رقم 2.15.452 صادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتحديد سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين بمناسبة الحملات الانتخابية برسم انتخاب أعضاء مجلس المستشارين وأعضاء مجالس الجهات وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات	6374	02-07-2015
مرسوم رقم 2.15.451 صادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين	6374	02-07-2015
مرسوم رقم 2.15.450 صادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين	6374	02-07-2015

مرسوم رقم 2.15.402 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) يحدد بحسب العمالات والأقاليم قائمة الدوائر والقيادات والجماعات بالمملكة وعدد الأعضاء الواجب انتخابهم في مجلس كل جماعة	6374	02-07-2015
مرسوم رقم 2.15.401 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) بتحديد عدد أعضاء مجالس العمالات والأقاليم	6374	02-07-2015
مرسوم رقم 2.15.305 صادر في فاتح رمضان 1436 (18 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 111.12 المتعلق بالوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية	6374	02-07-2015
مرسوم رقم 2.15.369 صادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لتمزكانة بإقليم تاونات وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6371	22-06-2015
مرسوم رقم 2.15.272 صادر في 8 شعبان 1436 (27 ماي 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار المحيط بالرباط وسلا مقطع عمالة سلا (القطع الإضافية) وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بولاية جهة الرباط - سلا - زمور - زعير	6371	22-06-2015
مرسوم رقم 2.14.972 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « أنفركال » التابع للملك الغابوي المسمى « كلاوة الجنوبية » والواقع بتراب جماعة تلوات بقيادة تلوات بدائرة أمرزكان بإقليم ورزازات	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.947 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « أزلا المكون من مقطعي أزلا - أ - وأزلا - ب - » التابع للملك الغابوي المسمى « بني حوزمار » والواقع بتراب جماعتي أزلا والزيتون بدائرة تطوان بإقليم تطوان	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.946 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « واد الخميس مقطع أمسا » التابع للملك الغابوي المسمى « بني سعيد » والواقع بتراب الجماعة القروية زاوية سيدي قاسم بقيادة بني سعيد بدائرة تطوان بإقليم تطوان	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.944 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « بني بويلول » التابع للملك الغابوي المسمى « تامجيلت » والواقع بتراب جماعة بركين بقيادة بركين بدائرة جرسيف بإقليم جرسيف	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.942 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « للا ميمونة » التابع للملك الغابوي المسمى « تامجيلت » والواقع بتراب جماعة بركين بقيادة بركين بدائرة جرسيف بإقليم جرسيف	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.943 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « جبل النهير مقطع وادي السبت » التابع للملك الغابوي المسمى « عين أوكة » والواقع بتراب جماعة الكوزات بقيادة مسيلة بدائرة تيناست بإقليم تازة	6369-bis	16-06-2015

مرسوم رقم 2.14.941 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « سيدي بوقندال » التابع للملك الغابوي المسمى « بورد » والواقع بتراب جماعة بورد بقيادة أجدير بدائرة أكنول بإقليم تازة	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.939 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « بوينوض » التابع للملك الغابوي المسمى « الكيفان » والواقع بتراب جماعتي سيدي على بورقبة وتيزي وسلي بقيادة تيزي وسلي بدائرة أكنول بإقليم تازة	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.887 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « اوروح » التابع للملك الغابوي المسمى « عين أوكا » والواقع بتراب جماعة أكزناية الجنوبية بقيادة اكنول بدائرة اكنول بإقليم تازة	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.907 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « تانا » التابع للملك الغابوي المسمى « تانا » والواقع بتراب جماعة أسول بقيادة أسول بدائرة أسول بإقليم تنغير	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.889 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « بويزوغران » التابع للملك الغابوي المسمى « زاوية سيدي حمزة » والواقع بتراب جماعة زاوية سيدي حمزة بقيادة ايت ازدك بدائرة الريش بإقليم ميدلت	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.888 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « سقلاب » التابع للملك الغابوي المسمى « أموكر » والواقع بتراب جماعة أيت يحيى بقيادة أموكر بدائرة إملشيل بإقليم ميدلت	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.823 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « بوطبول » التابع للملك الغابوي المسمى « أيت سغروشن » والواقع بتراب جماعة النزالة بقيادة أيت إزدك بدائرة الريش بإقليم ميدلت	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.822 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « الوتيف » التابع للملك الغابوي المسمى « امزيزل » والواقع بتراب جماعتي سيدي عياد وامزيزل بقيادة أيت إزدك بدائرة الريش بإقليم ميدلت	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.971 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « أنوال » التابع للملك الغابوي المسمى « آيت سغروشن » والواقع بتراب جماعة بوشاون بقيادة تالسينت بدائرة بني تادجيت بإقليم فجيج	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.821 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « الدافعة » التابع للملك الغابوي المسمى « بني كيل » والواقع بتراب جماعة المعتركة بقيادة تندرارة بدائرة فجيج بإقليم فجيج	6369-bis	16-06-2015

مرسوم رقم 2.14.820 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « جبل كروز » التابع للملك الغابوي المسمى « بني كيل » والواقع بتراب جماعتي بني كيل وعبو لكحل بقيادتي بني كيل وعبو لكحل بدائرة فجيج بإقليم فجيج	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.772 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد الملك الغابوي المسمى « أولاد النومر » والواقع بتراب جماعة المعدر الكبير بقيادة أربعاء رسموكة بدائرة تيزنيت بإقليم تيزنيت	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.771 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد الملك الغابوي المسمى « لكرارة » والواقع بتراب جماعتي المعدر الكبير واثنين أكلو بقيادتي أربعاء رسموكة وأولاد جرار بدائرة تيزنيت بإقليم تيزنيت	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.970 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد أقسام « أهل ركو والعرجان وأولاد علي الرميلة » التابعة للملك الغابوي المسمى « اوطاط الحاج » والواقعة بتراب جماعة لفريطيسة بقيادة تانديت بدائرة أوطاط الحاج بإقليم بولمان	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.969 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « تيكنماس ومقاطع E,D,C,B,A » التابعة للملك الغابوي المسمى « بولمان » والواقعة بتراب جماعات أنجيل وسرغينة والمرس بقيادتي بولمان وسكورة بدائرة بولمان بإقليم بولمان	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.730 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « سيدي عيسى » التابع لسهب الحلفاء المسمى « اوطاط الحاج » والواقع بتراب جماعة تيساف بقيادة اوطاط الحاج بدائرة اوطاط الحاج بإقليم بولمان	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.678 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « دار النصراني » التابع للملك الغابوي المسمى « الحوز » والواقع بتراب الجماعة القروية عليين بقيادة عليين بعمالة المضيق-الفنيدق	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.938 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « بني شكورة » ومقطع « إموراسن » التابعين للملك الغابوي المسمى « عشاشة تاسيفت » والواقعين بتراب جماعتي تاسيفت وبني سلمان بقيادات تلمبوط وبو أحمد وأسيفان بدائرة بو أحمد بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.694 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « بوهاشم » التابع للملك الغابوي المسمى « بوهاشم » والواقع بتراب جماعتي تنقوب والدردارة بقيادة تنقوب بدائرة باب تازة بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015

مرسوم رقم 2.14.693 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « سيدي بوحاجة » التابع للملك الغابوي المسمى « بوهاشم » والواقع بتراب جماعتي تنقوب والدردارة بقيادة تنقوب بدائرة باب تازة بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.692 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد أقسام « الحرائق وغسنوس وبني نعيم » التابعة للملك الغابوي المسمى « الخزانة » والواقعة بتراب جماعة فيفي بقيادة فيفي بدائرة باب تازة بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.691 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « اورينكة » التابع للملك الغابوي المسمى « الجبهة » والواقع بتراب جماعة متيوة بقيادة الجبهة بدائرة باب برد بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.690 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « سيدي بن سعادة » التابع للملك الغابوي المسمى « الدردارة » والواقع بتراب جماعتي الدردارة ولغدير بقيادة تنقوب بدائرة باب تازة بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.689 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسمي « بني امكايل وطوجيت » التابعين للملك الغابوي المسمى « الجبهة » والواقعين بتراب جماعة متيوة بقيادة الجبهة بدائرة باب برد بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.688 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « بني فنزر » التابع للملك الغابوي المسمى « أسيفان » والواقع بتراب جماعة بني سلمان بقيادة أسيفان بدائرة بو أحمد بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.686 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسمي « ارزي 1 و ارزي 2 » التابعين للملك الغابوي المسمى « الجبهة » والواقعين بتراب جماعة بني سميح بقيادة الجبهة بدائرة باب برد بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.685 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « بني ابشير » التابع للملك الغابوي المسمى « غمارة » والواقع بتراب جماعتي بني رزين ووزكان بقيادة الجبهة بدائرة باب برد بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.684 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « سيدي ابراهيم » التابع للملك الغابوي المسمى « الجبهة » والواقع بتراب جماعة ووزكان بقيادة الجبهة بدائرة باب برد بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015

مرسوم رقم 2.14.682 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « الحجاج » التابع للملك الغابوي المسمى « الجبهة » والواقع بتراب جماعات بني سميح وامتار واونان بقيادة بني رزين بدائرة باب برد بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.681 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « يكون » التابع للملك الغابوي المسمى « الجبهة » والواقع بتراب جماعة متيوة بقيادة الجبهة بدائرة باب برد بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.586 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « أسيفان » التابع للملك الغابوي المسمى « الجبهة » والواقع بتراب جماعات بني سميح و امتار واونان بقيادتي الجبهة وباب برد بدائرة باب برد بإقليم شفشاون	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.724 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « الربطة » التابع للملك الغابوي المسمى « عين بيضاء » والواقع بتراب جماعة عين بيضاء بقيادة مقريصات بدائرة مقريصات بإقليم وزان	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.687 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « الزراقفات » التابع للملك الغابوي المسمى « لبريكشة » والواقع بتراب جماعة لبريكشة بقيادة لبريكشة بدائرة مقريصات بإقليم وزان	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.680 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « بني امحمد » التابع للملك الغابوي المسمى « لبريكشة » والواقع بتراب جماعة لبريكشة بقيادة لبريكشة بدائرة مقريصات بإقليم وزان	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.679 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد أقسام « زلاقة 1 وزلاقة 2 ومولاي عبد القادر 3 وباب الرياحين والصبانين المكون من مقاطع بريوكة وحايط سناد وكشوتية » التابعة للملك الغابوي المسمى « زومي » والواقعة بتراب جماعة زومي بقيادة زومي بدائرة مقريصات بإقليم وزان	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.480 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « القوب » التابع للملك الغابوي المسمى « عين بيضاء » والواقع بتراب جماعة عين بيضاء بقيادة مقريصات بدائرة مقريصات بإقليم وزان	6369-bis	16-06-2015
مرسوم رقم 2.14.594 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.00.279 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1421 (5 يوليو 2000) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأطباء البياطرة المشتركة بين الوزارات	6368	11-06-2015
مرسوم رقم 2.15.358 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة فرقة زيز الاوسط باستثناء ايت بن عكي بقيادة ايت زدك بدائرة الريش بإقليم ميدلت	6368	11-06-2015
مرسوم رقم 2.15.357 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة شرفاء سيدي بويعقوب بقيادة أسول دائرة أسول بإقليم تنغير	6368	11-06-2015

مرسوم رقم 2.15.356 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة شرفاء سيدي بويعقوب بقيادة أسول بدائرة أسول بإقليم تنغير	6368	11-06-2015
مرسوم رقم 2.15.108 صادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.75.863 بتاريخ 11 من صفر 1397 (فاتح فبراير 1977) بتطبيق الفصل 51 من الظهير الشريف رقم 1.75.453 الصادر في 25 من ذي الحجة 1396 (17 ديسمبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بإحداث هيئة للصيادلة	6373	29-06-2015
مرسوم رقم 2.15.109 صادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة	6369	15-06-2015
مرسوم رقم 2.15.378 صادر في 30 من رجب 1436 (19 ماي 2015) بالموافقة على العقد المبرم بتاريخ (5 ماي 2015) بين المملكة المغربية ومؤسسة KFW، لضمان قرض بمبلغ ثلاثمائة وأربعة وعشرين مليون أورو (324.000.000 أورو) منحته المؤسسة المذكورة للوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)، لتمويل مشروع « مركب الطاقة الشمسية بورزازات - مشروع برج الطاقة الشمسية محطة نور III »	6365	01-06-2015
مرسوم رقم 2.15.45 صادر في 24 من رجب 1436 (13 ماي 2015) بتطبيق القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	6365	01-06-2015
مرسوم رقم 2.15.359 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) تخرج بموجبه من الملك العام المائي وتضم إلى الملك الخاص للدولة قطعة أرضية متأصلة من متروك ساقية عمومية مارة بجانب الملك المسمى « جنان مولاي الميلود » ذي الرسم العقاري رقم 85881 / 02 بمدينة وجدة	6368	11-06-2015
مرسوم رقم 2.15.353 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) تخرج بموجبه من الملك العام المائي وتضم إلى الملك الخاص للدولة قطعة أرضية متأصلة من متروك ساقية عمومية مارة بجانب الملك المسمى « دار كلموع » ذي الرسم العقاري رقم 119194/02بمدينة وجدة	6368	11-06-2015
مرسوم رقم 2.15.350 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتثنية السكة الحديدية بين انزالت لعظم وسيدي بوعثمان بين ن.ك 190،600 ون.ك 204،960 بالجماعة القروية انزالت لعظم وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم الرحامنة	6368	11-06-2015
مرسوم رقم 2.15.333 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتهيئة ملتقى الطريق الوطنية رقم : 6 والطريق الجهوية رقم : 405 ومدخل الطريق السيار الرباط - فاس ببلدية سيدي علال البحراوي وبنزع ملكية القطعتين الأرضيتين اللازمتين لهذا الغرض بإقليم الخميسات	6368	11-06-2015

مرسوم رقم 2.15.330 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطع الأرضية التابعة للملك الغابوي المسمى بوغريبة، والواقعة بتراب الجماعة القروية لبوغريبة وبلدية اكليم بإقليم بركان، وبضمها إلى الملك الخاص للدولة قصد تثنية الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين أحفير وسلوان (مقطع بركان - قنطرة الحسن الثاني)	6368	11-06-2015
مرسوم رقم 2.15.29 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل قطعة أرضية تابعة للملك الغابوي وضمها إلى أملاك الدولة من أجل بناء ثكنة عسكرية بإقليم آسفي	6368	11-06-2015
مرسوم رقم 2.14.729 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطعة الأرضية التابعة للملك الغابوي (الكثبان الرملية بأكادير الضفة اليمنى)، وضمها إلى الملك الخاص للدولة قصد تخصيصها لتسوية الوضعية القانونية لمنشآت الحراسة للمواقع الخاصة بأكادير بعمالة أكادير ادوتنان	6368	11-06-2015
مرسوم رقم 2.15.391 صادر في 30 من رجب 1436 (19 ماي 2015) بتعيين آمر بالصرف	6367	08-06-2015
مرسوم رقم 2.15.389 صادر في 29 من رجب 1436 (18 ماي 2015) بتغيير المرسوم رقم 2.13.214 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) بتعيين آمر بالصرف ونائب عنه	6367	08-06-2015
مرسوم رقم 2.15.388 صادر في 29 من رجب 1436 (18 ماي 2015) بتغيير المرسوم رقم 2.15.101 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1436 (9 فبراير 2015) بتعيين آمر بالصرف ونائب عنه	6367	08-06-2015
مرسوم رقم 2.15.413 صادر في 8 شعبان 1436 (27 ماي 2015) يتعلق باختصاصات الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	6364-bis	29-05-2015
مرسوم رقم 2.15.412 صادر في 8 شعبان 1436 (27 ماي 2015) يتعلق باختصاصات وزير التعمير وإعداد التراب الوطني	6364-bis	29-05-2015
مرسوم رقم 2.15.411 صادر في 8 شعبان 1436 (27 ماي 2015) يتعلق باختصاصات وزير الشباب والرياضة	6364-bis	29-05-2015
مرسوم رقم 2.15.223 صادر في 24 من رجب 1436 (13 ماي 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز ويركان بالجماعة القروية لويركان بإقليم الحوز، وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6364	28-05-2015
مرسوم رقم 2.15.367 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) بتتميم المرسوم رقم 2.04.423 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1425 (29 ديسمبر 2004) بتحديد شروط وشكليات تقديم التصريح بفتح مقاولة أو مؤسسة أو ورش	6364	28-05-2015
مرسوم رقم 2.14.856 صادر في 24 من رجب 1436 (13 ماي 2015) يتمم بموجبه المرسوم رقم 2.00.774 الصادر في 17 من شعبان 1421 (14 نوفمبر 2000) المتعلق بوكالة الحوض المائي لسبو	6363	25-05-2015
مرسوم رقم 2.15.43 صادر في 14 من ربيع الآخر 1436 (4 فبراير 2015) يتعلق بمنح بذلة العمل للموظفين والأعوان التابعين لوزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الصيد البحري - الموكول إليهم بتحرير المحاضر والبحث ومعاينة المخالفات	6362	21-05-2015

مرسوم رقم 2.15.218 صادر في 30 من رجب 1436 (19 ماي 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.12.389 الصادر في11 من جمادى الآخرة 1434 (22 أبريل 2013) بتحديد شروط وكيفيات عنونة المنتجات الغذائية	6366	04-06-2015
مرسوم رقم 2.14.782 صادر في 30 من رجب 1436 (19 ماي 2015) يتعلق بتنظيم وبكيفيات سير الشرطة البيئية	6366	04-06-2015
مرسوم رقم 2.12.484 صادر في 2 شعبان 1436 (21 ماي 2015) بتطبيق مقتضيات القانون رقم 29.05 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها	6366	04-06-2015
مرسوم رقم 2.15.296 صادر في 15 من رجب 1436 (4 ماي 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لسيدي امحمد بن لحسن بإقليم تاونات وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6362	21-05-2015
مرسوم رقم 2.15.295 صادر في 15 من رجب 1436 (4 ماي 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة الحضرية لطهر السوق بإقليم تاونات وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6362	21-05-2015
مرسوم رقم 2.15.271 صادر في 15 من رجب 1436 (4 ماي 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز جماعة بوعروس القروية بإقليم تاونات وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6362	21-05-2015
مرسوم رقم 2.15.270 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية للزريزر بإقليم تاونات وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6362	21-05-2015
مرسوم رقم 2.15.287 صادر في 15 من رجب 1436 (4 ماي 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بمد قنوات وبناء ثلاثة خزانات وثلاث محطات للتقوية وتزويد الساكنة القروية لدائرتي سوق ثلاثاء الغرب وسوق أربعاء الغرب بالماء الصالح للشرب وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض بالجماعة القروية الشوافع بإقليم القنيطرة	6362	21-05-2015
مرسوم رقم 2.15.289 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مركز تونفيت بالماء الشروب بإقليم خنيفرة وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6362	21-05-2015
مرسوم رقم 2.15.288 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد دواوير الدويرة وبني منصور بالماء الشروب بجماعة نزالة بني عمار بعمالة مكناس وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6362	21-05-2015
مرسوم رقم 2.15.280 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتوسيع الطريق المؤدية إلى سد تاسكورت وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم شيشاوة	6362	21-05-2015
مرسوم رقم 2.15.276 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتثليث الخط الحديدي الرابط بين الدار البيضاء والقنيطرة من ن.ك 180، 97 إلى ن.ك 800، 100 ببلدية سلا وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بعمالة سلا	6362	21-05-2015

مرسوم رقم 2.15.254 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مدينة الرشيدية والمراكز المجاورة بالماء الشروب بجماعة شرفاء مدغرة بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6362	21-05-2015
مرسوم رقم 2.15.308 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتثنية الطريق الوطنية رقم : 2 من ن.ك 000 + 53 إلى ن.ك 000 + 66 بولاية تطوان	6362	21-05-2015
مرسوم رقم 2.15.307 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتعديل مخطط الطريق الوطنية رقم : 2 للوقاية من الفيضانات من ن.ك 050 + 276 إلى ن.ك 630 + 276 بالجماعة القروية بني حذيفة بإقليم الحسيمة	6362	21-05-2015
مرسوم رقم 2.15.235 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015) بتجديد المنفعة العامة التي تقضي ببناء بدال الطريق السيار A1 شمال العرائش مع المدخل المؤدي إليه ابتداء من الطريق الوطنية رقم : 1 مابين ن.ك 000+0 و ن.ك 956+1 بإقليم العرائش	6362	21-05-2015
مرسوم رقم 2.14.350 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإنجاز قنوات رئيسية وثانوية ومسالك لسقي منطقة الكردان، الموجودة بمشرع العين والخنافيف والمهادي والكدية البيضاء وأهل الرمل والكفيفات وبلدية الكردان بإقليم تارودانت وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6359	11-05-2015
مرسوم رقم 2.15.175 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مدينة مراكش بالماء الشروب انطلاقا من سد لالا تكركوست بإقليم الحوز وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6359	11-05-2015
مرسوم رقم 2.15.300 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015) بالموافقة على العقد المبرم بتاريخ (19 ديسمبر 2014) بين المملكة المغربية ومؤسسة KFW، لضمان قرض بمبلغ ثلاثمائة وثلاثون مليون أورو (330.000.000 أورو) منحته المؤسسة المذكورة للوكالة المغربية للطاقة الشمسية، لتمويل مشروع « مركب الطاقة الشمسية بورزازات، محطة نور II »	6359	11-05-2015
مرسوم رقم 2.15.160 صادر في فاتح رجب 1436 (20 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطعة الأرضية التابعة للملك الغابوي (غابة مسكينة)، وضمها إلى أملاك الدولة قصد بناء مستشفى الأمراض العقلية بعمالة أكادير – إداوتنان	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.245 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بالإذن لوكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق بإحداث شركة مساهمة تابعة تسمى « Bouregreg cultures »	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.244 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) باعتبار الجمعية المسماة « منظمة ماتقيش ولدي » الكائن مقرها بأكادير جمعية ذات منفعة عامة	6358	07-05-2015

مرسوم رقم 2.15.233 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لمستفركي بعمالة وجدة - أنجاد وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.232 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة عين الركادة بإقليم بركان وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.231 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لأجلموس بإقليم خنيفرة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.224 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لميبلادن بإقليم ميدلت وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.222 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز أولاد سعيد بالجماعة القروية لسيدي حمادي بإقليم الفقيه بن صالح وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.256 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء محول الطريق المحيط بالرباط وسلا على مستوى الطريق الإقليمية رقم : 4025 بعمالة الرباط	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.243 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار الرابط بين الجديدة وآسفي (مقطع إقليم الجديدة) بالجماعة القروية زاوية سايس وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم الجديدة	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.242 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار الرابط بين الجديدة وآسفي بالجماعة القروية امحمد أخديم وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض (مقطع إقليم الجديدة) بإقليم الجديدة	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.221 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإنجاز الطريق المؤدية إلى سد الطين وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم وزان	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.174 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مدينة مراكش بالماء الشروب انطلاقا من واد أم الربيع وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6358	07-05-2015

مرسوم رقم 2.15.171 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الملتقى الطرقي الرابط بين الطريق الوطنية رقم : 1 عند ن ك 306+900 والطريق الإقليمية رقم : 3331 عند ن ك 27+000 بجماعة شراط وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم بنسليمان	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.169 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء سد تسكورت على واد أسيف المال وبنزع ملكية الأغراس اللازمة لهذا الغرض بإقليم شيشاوة	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.241 صادر في 2 رجب 1436 (21 أبريل 2015) بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ (19 ديسمبر 2014) بين المملكة المغربية والبنك الإفريقي للتنمية، بصفته وكالة تنفيذية لصندوق التكنولوجيات النظيفة، قصد ضمان قرض بمبلغ خمسين مليون دولار (50.000.000 دولار) منحه البنك المذكور للشركة المسماة « الوكالة المغربية للطاقة الشمسية » « Moroccan Agency for Solar Energy »، لتمويل مشروع مركب الطاقة الشمسية لورزازات - الشطر الثاني : محطة نور III	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.240 صادر في 2 رجب 1436 (21 أبريل 2015) بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ (19 ديسمبر 2014) بين المملكة المغربية والبنك الإفريقي للتنمية، بصفته وكالة تنفيذية لصندوق التكنولوجيات النظيفة، قصد ضمان قرض بمبلغ تسعة وستين مليون دولار (69.000.000 دولار) منحه البنك المذكور للشركة المسماة « الوكالة المغربية للطاقة الشمسية » « Moroccan Agency for Solar Energy »، لتمويل مشروع مركب الطاقة الشمسية لورزازات - الشطر الثاني : محطة نور II	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.239 صادر في 2 رجب 1436 (21 أبريل 2015) بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ (19 ديسمبر 2014) بين المملكة المغربية والبنك الإفريقي للتنمية، قصد ضمان قرض بمبلغ ثمانية وعشرين مليون أورو (28.000.000 أورو) منحه البنك المذكور للشركة المسماة « الوكالة المغربية للطاقة الشمسية » « Moroccan Agency for Solar Energy »، لتمويل مشروع مركب الطاقة الشمسية لورزازات - الشطر الثاني : محطة نور III	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.238 صادر في 2 رجب 1436 (21 أبريل 2015) بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ (19 ديسمبر 2014) بين المملكة المغربية والبنك الإفريقي للتنمية، قصد ضمان قرض بمبلغ اثنتين وسبعين مليون أورو (72.000.000 أورو) منحه البنك المذكور للشركة المسماة « الوكالة المغربية للطاقة الشمسية » « Moroccan Agency for Solar Energy »، لتمويل مشروع مركب الطاقة الشمسية لورزازات - الشطر الثاني : محطة نور II	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.253 صادر في 2 رجب 1436 (21 أبريل 2015) بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ (19 ديسمبر 2014) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قصد ضمان قرض بمبلغ مائتين وأربعة وثلاثين مليون وخمسمائة ألف أورو (234.500.000 أورو) ومبلغ ثمانين مليون دولار أمريكي (80.000.000 دولار أمريكي) منحه البنك المذكور للوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)، لتمويل مشروع محطات الطاقة الشمسية المركزة نور – ورزازات	6358	07-05-2015

مرسوم رقم 2.15.225 صادر في 2 رجب 1436 (21 أبريل 2015) بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ (19 ديسمبر 2014) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بصفته وكالة تنفيذية لصندوق التكنولوجيات النظيفة، قصد ضمان قرض بمبلغ مائة وتسعة عشر مليون دولار أمريكي (119 مليون دولار أمريكي) منحه البنك المذكور للشركة المسماة « الوكالة المغربية للطاقة الشمسية » « Moroccan Agency for Solar Energy »، لتمويل مشروع محطات الطاقة الشمسية المركزة نور – ورزازات	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.15.87 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) بإحداث اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والابتكار والتنمية التكنولوجية	6358	07-05-2015
مرسوم رقم 2.13.131 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015) بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التكوين المهني	6360	14-05-2015
مرسوم رقم 2.15.351 صادر في 11 من رجب 1436 (30 أبريل 2015) بتغيير المرسوم رقم 2.15.284 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بتعيين غرف الصيد البحري وعدد المقاعد المخصصة لها ومقارها وتحديد الدوائر الانتخابية التابعة لكل غرفة ومقر كل دائرة ونفوذها الترابي وكذا توزيع المقاعد حسب الدوائر على الهيئات المهنية الممثلة في الغرف المذكورة	6357-bis	05-05-2015
مرسوم رقم 2.15.248 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مدينة وجدة وجزء من المناطق المحيطة بها بعمالة وجدة - أنجاد وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6357	04-05-2015
مرسوم رقم 2.15.215 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) يقضي بتحديد الملك العام البحري بسيدي دنيان والمالح بالمقطع الممتد ما بين B1 و B119 التابع للجماعة القروية أولاد سلمان بدائرة كزولة بإقليم أسفي	6356	30-04-2015
مرسوم رقم 2.15.216 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتهيئة وتقوية الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين مراكش وورزازات فيما بين ن.ك 278+550 و ن.ك 431+000 بإقليمي الحوز وورزازات	6356	30-04-2015
مرسوم رقم 2.15.214 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بتجديد المنفعة العامة التي تقضي بتهيئة المنطقة المينائية المحاذية لمشروع الميناء الجديد لأسفي بإقليم أسفي بولاية جهة دكالة – عبدة	6356	30-04-2015
مرسوم رقم 2.15.213 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطعة الأرضية التابعة للملك الغابوي (غابة أدمين)، وضمها إلى الملك الخاص للدولة قصد تخصيصها لثانوية أحد وتسوية الوضعية العقارية لإعدادية الامام الجازولي بعمالة انزكان-آيت ملول	6356	30-04-2015

مرسوم رقم 2.14.881 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بتطبيق المادة 174 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية	6356	30-04-2015
مرسوم رقم 2.14.839 صادر في 27 من جمادى الآخرة 1436 (17 أبريل 2015) بشأن تحديد تركيبة واختصاصات « لجنة النسخة الخاصة » المحدثة بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين	6354	23-04-2015
مرسوم رقم 2.15.234 صادر في 28 من جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015) بالمصادقة على الأرقام المحدد بها عدد السكان القانونيين بالمملكة	6354	23-04-2015
مرسوم رقم 2.15.283 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بتعيين غرف التجارة والصناعة والخدمات وعدد المقاعد المخصصة لها ومقارها وتحديد الدوائر الانتخابية التابعة لكل غرفة ومقر كل دائرة ونفوذها الترابي وكذا توزيع المقاعد على الأصناف المهنية لكل غرفة وكل دائرة انتخابية	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.282 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بتعيين غرف الصناعة التقليدية وعدد المقاعد المخصصة لها ونفوذها الترابي ومقارها وتحديد الدوائر الانتخابية التابعة لكل غرفة ونفوذها الترابي ومقارها وكذا توزيع المقاعد حسب الدوائر الانتخابية على الصنفين المهنيين للغرف المذكورة	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.281 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بتعيين الغرف الفلاحية وعدد المقاعد المخصصة لها ومقارها وتحديد الدوائر الانتخابية التابعة لكل غرفة ونفوذها الترابي	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.262 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1436 (8 أبريل 2015) بتحديد تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.261 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1436 (8 أبريل 2015) بتحديد تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء الغرف الفلاحية	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.279 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بمنح شركة « وانا كوربوريت ش.م » ترخيصا لإحداث واستغلال شبكة عامة للمواصلات تستعمل تكنولوجيات متنقلة من الجيل الرابع	6350-bis	11-04-2015
مرسوم رقم 2.15.278 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بمنح شركة « ميدي تيليكوم ش.م » ترخيصا لإحداث واستغلال شبكة عامة للمواصلات تستعمل تكنولوجيات متنقلة من الجيل الرابع	6350-bis	11-04-2015
مرسوم رقم 2.15.277 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بمنح شركة « اتصالات المغرب ش.م » ترخيصا لإحداث واستغلال شبكة عامة للمواصلات تستعمل تكنولوجيات متنقلة من الجيل الرابع	6350-bis	11-04-2015

مرسوم رقم 2.14.855 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.09.168 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) بتحديد اختصاصات وتنظيم المديريات المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الفلاحة –	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.173 صادر في 6 جمادى الآخرة 1436 (27 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء وتجهيز محطة للتقوية وخزانين ومد قنوات لتزويد الدواوير التابعة لجماعتي تاوغيلت والخنيشات بالماء الصالح للشرب وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض بالجماعة القروية تاوغيلت بإقليم سيدي قاسم	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.172 صادر في 6 جمادى الآخرة 1436 (27 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مركز تيمحضيت بالماء الشروب انطلاقا من الثقب رقم 281/30 بإقليم إفران وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.81 صادر في 6 جمادى الآخرة 1436 (27 مارس 2015) يقضي بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.02.682 بتاريخ 3 رجب 1423 (11 سبتمبر 2002) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتسوية الوضعية العقارية لتجزئة المطار ببلدية سيدي المنظري بولاية تطوان وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.107 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مدينة كلميمة والقصور المجاورة بالماء الصالح للشرب بجماعة غريس العلوي بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطعتين الأرضيتين اللازمتين لهذا الغرض	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.103 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتقوية تزويد مدينة الرشيدية والمراكز المجاورة بالماء الشروب بجماعة شرفاء مدغرة الخنك بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.57 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل قطعة أرضية تابعة للملك الغابوي وضمها إلى أملاك الدولة الخاصة قصد بناء مقر جديد للجماعة الحضرية السعيدية	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.30 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطعة الأرضية التابعة للملك الغابوي (غابة بني يعلى) وضمها إلى أملاك الدولة الخاصة قصد توسيع المحطة الحرارية لجرادة ببناء وحدة من فئة 350 ميكاواط بإقليم جرادة	6353	20-04-2015

مرسوم رقم 2.14.882 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطعة الأرضية التابعة للملك الغابوي (غابة إيفوزارن) وضمها إلى أملاك الدولة الخاصة قصد بناء المدرسة الجماعاتية تالكجونت بالجماعة القروية تالكجونت بإقليم تارودانت	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.263 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) المتعلق باستثناء بعض الخاضعين للضريبة الذين يزاولون بعض المهن أو الأنشطة أو يقدمون خدمات من الاستفادة من النظام الجبائي المطبق على المقاول الذاتي	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.258 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بتطبيق المواد 5 و 6 و 8 من القانون رقم 114.13 المتعلق بنظام المقاول الذاتي	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.257 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بتحديد تكوين وكيفيات سير اللجنة الوطنية للمقاول الذاتي	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.187 صادر في 9 جمادى الآخرة 1436 (30 مارس 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة قصر ايت بن حدو بجماعة ايت زينب بإقليم ورزازات وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.186 صادر في 9 جمادى الآخرة 1436 (30 مارس 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لأولاد الصغير بإقليم سطات وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.14.924 صادر في 9 جمادى الآخرة 1436 (30 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد الساكنة القروية المجاورة لقناة الجر الرئيسية غفساي الورتزاغ بالماء الشروب وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم تاونات	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.73 صادر في 9 جمادى الآخرة 1436 (30 مارس 2015) بالترخيص لإطلاق جريدة إلكترونية « medias 24.com » بالمغرب	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.210 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة بني اشبل بقيادة أهل تاوريرت بدائرة تاوريرت بإقليم تاوريرت	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.209 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة أولاد الميدي بقيادة أهل تاوريرت بدائرة تاوريرت بإقليم تاوريرت	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.208 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة بني كولال بقيادة أهل تاوريرت بدائرة تاوريرت بإقليم تاوريرت	6350	09-04-2015

مرسوم رقم 2.15.191 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة شرفاء ايت سيدي امحمد ايوسف وايت الربيان بقيادة أسول بدائرة أسول بإقليم تنغير	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.190 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة شرفاء اكوراي بقيادة أسول بدائرة أسول بإقليم تنغير	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.189 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة ايت مرغاد اموكر بقيادة أسول بدائرة أسول بإقليم تنغير	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.205 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة قصبة أيت حربيل بقيادة تمنارت بدائرة أقا بإقليم طاطا	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.202 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) يقضي بتحديد العقار الجماعي المدعو « أراضي جموع قبيلة آيت ياسين » بقيادة اديس بدائرة طاطا بإقليم طاطا	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.199 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة آيت بويحيا بقيادة اقايغان بدائرة فم زكيد بإقليم طاطا	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.207 صادر في 6 جمادى الآخرة 1436 (27 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة أيت علي بقيادة تمنارت بدائرة أقا بإقليم طاطا	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.204 صادر في 6 جمادى الآخرة 1436 (27 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة مدشر اقائز نكاض بقيادة اديس بدائرة طاطا بإقليم طاطا	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.196 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة زاوية سيدي المختار بقيادة تمكروت بدائرة زاكورة بإقليم زاكورة	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.194 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة تمتيك بقيادة تمكروت بدائرة زاكورة بإقليم زاكورة	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.15.195 صادر في 6 جمادى الآخرة 1436 (27 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة اضلاودرار بقيادة تمكروت بدائرة زاكورة بإقليم زاكورة	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.12.312 صادر في 9 جمادى الآخرة 1436 (30 مارس 2015) بالإذن بإجراء مقايضة عقارية بدون معدل بين الدولة (الملك الغابوي) والسيد محمد الرماش بن مفضل	6350	09-04-2015

مرسوم رقم 2.13.111 صادر في 6 جمادى الآخرة 1436 (27 مارس 2015) بالإذن بإجراء مقايضة عقارية بدون معدل بين الدولة (الملك الغابوي) وشركة طاكورا (SARL) بتراب عمالة المضيق-الفنيدق	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.14.915 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) يقضي بتحديد الملك العام البحري لمنار ARCI-PRES الكائن بالجماعة الحضرية الداخلة بإقليم وادي الذهب	6350	09-04-2015
مرسوم رقم 2.14.914 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإنجاز محطة للتطهير السائل بجماعة رأس الماء الحضرية بإقليم الناضور وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6349	06-04-2015
مرسوم بقانون رقم 2.15.260 صادر في 14 من جمادى الآخرة 1436 (4 أبريل 2015) بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات	6349	06-04-2015
مرسوم رقم 2.15.188 صادر في 9 جمادى الآخرة 1436 (30 مارس 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لكدانة بإقليم سطات وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6348	02-04-2015
مرسوم رقم 2.15.185 صادر في 9 جمادى الآخرة 1436 (30 مارس 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة جماعة زاوية الشيخ بإقليم بني ملال وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6348	02-04-2015
مرسوم رقم 2.15.203 صادر في 6 جمادى الآخرة 1436 (27 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة تلدنوكت بقيادة اديس دائرة طاطا بإقليم طاطا	6348	02-04-2015
مرسوم رقم 2.15.150 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بالمصادقة على العقد الملحق رقم 2 لعقد التدبير المفوض لتجارة الكحول الإيثيلي المصادق عليه بواسطة المرسوم رقم 2.09.613 الصادر في 4 ربيع الأول 1431 (19 فبراير 2010) كما تم تغييره وتعديله	6348	02-04-2015
مرسوم رقم 2.15.139 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بالترخيص لطبع مجلتي « Homme d'Honneur » و « Femme d'Honneur » بالمغرب	6348	02-04-2015
مرسوم رقم 2.15.86 صادر في 4 جمادى الأولى 1436 (23 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار الرابط بين الجديدة وآسفي (مقطع إقليم الجديدة) بالجماعة القروية سيدي اسماعيل وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم الجديدة	6348	02-04-2015
مرسوم رقم 2.15.70 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مدينة فاس بالماء الشروب انطلاقا من سد مولاي إدريس الأول وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6348	02-04-2015

مرسوم رقم 2.15.135 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) بإرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم	6348	02-04-2015
مرسوم رقم 2.15.97 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) يتعلق بالإقرار والأداء الإلكترونيين من لدن الخاضعين للضريبة الذين يزاولون بعض المهن الحرة	6348	02-04-2015
مرسوم رقم 2.13.711 صادر في 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) يتعلق بجودة الشاي الذي يتم تسويقه وبسلامته الصحية	6348	02-04-2015
مرسوم رقم 2.15.273 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1436 (8 أبريل 2015) بالموافقة على اتفاق القرض رقم 8467-MA بمبلغ 104.300.000 أورو المبرم بتاريخ (27 مارس 2015) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بخصوص القرض الرابع المتعلق بسياسة تنمية قطاع النفايات الصلبة	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.274 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بالموافقة على الاتفاقية المبرمة بتاريخ (28 يناير 2015) بين حكومة المملكة المغربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، قصد ضمان القرض الذي منحه الصندوق المذكور للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، للمساهمة في تمويل مشروع الطريق السيار الجديدة - آسفي (قرض إضافي)	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.250 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1436 (8 أبريل 2015) بالموافقة على الاتفاقية المبرمة بتاريخ (28 يناير 2015) بين حكومة المملكة المغربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، قصد ضمان القرض الذي منحه الصندوق المذكور للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، للمساهمة في تمويل مشروع تزويد مدينة شفشاون والقرى المجاورة بمياه الشرب	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.12.315 صادر في 9 جمادى الآخرة 1436 (30 مارس 2015) بتطبيق القانون رقم 89.12 المتعلق بالمدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	6353	20-04-2015
مرسوم رقم 2.15.138 صادر في 9 جمادى الآخرة 1436 (30 مارس 2015) بالموافقة على منح الشركة المسماة « TECHNO-POLIS RABATSHORE S.A » الامتياز في إعداد وإدارة منطقة التصدير الحرة لتكنوبوليس بسلا	6352	16-04-2015
مرسوم رقم 2.15.275 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) يتعلق بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته	6352	16-04-2015
مرسوم رقم 2.14.810 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بتحديد مقادير وكيفيات تخويل التعويض عن المهام والتعويض عن التنقل لفائدة أعضاء المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي	6351	13-04-2015

مرسوم رقم 2.14.780 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار الرابط بين برشيد وبني ملال (مقطع إقليم برشيد) وبنزع ملكية القطع الأرضية الإضافية اللازمة لهذا الغرض بالجماعة القروية المباركيين بإقليم برشيد	6347	30-03-2015
مرسوم رقم 2.14.963 صادر في 4 جمادى الأولى 1436 (23 فبراير 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.13.731 بتاريخ 23 من ذي القعدة 1434 (30 سبتمبر 2013) بإحداث اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج	6347	30-03-2015
مرسوم رقم 2.15.88 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) يقضي بتحديد الملك العام المينائي لميناء سيدي إفني التابع للجماعة الحضرية لسيدي إفني بباشوية سيدي إفني بإقليم سيدي إفني	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.14.877 صادر في 4 جمادى الآخرة 1436 (25 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار الرابط بين الجديدة وآسفي بالجماعة القروية مولاي عبد الله (مقطع إقليم الجديدة) وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.151 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث إعدادية الجواهري بزواغة بعمالة فاس وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.152 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث مدرسة تمرنوت بجماعة زاوية سيدي قاسم بإقليم تطوان وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.83 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء سد مولاي بوشتى بولاية تطوان وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.58 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتثنية الطريق الجهوية رقم 505 مقطع جماعة كلدمان بإقليم تازة وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.23 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء قنطرة عند ن ك 62،630 نتيجة حذف معبر السكة رقم 6005 من الخط الحديدي الرابط بين سيدي العايدي وسطات بالجماعة القروية سيدي العايدي وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم سطات	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.14.926 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء وتجهيز محطتين للضخ ومد قناة بالجماعة القروية بنمنصور لتقوية منشآت الماء لوكالة التوزيع القنيطرة سيدي سليمان وبنزع ملكية القطعتين الأرضيتين اللازمتين لهذا الغرض بالجماعة القروية بنمنصور بإقليم القنيطرة	6351	13-04-2015

مرسوم رقم 2.14.927 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتقوية تزويد مدينة مكناس بالماء الشروب انطلاقا من الثقب 2432/15 وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم الحاجب	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.14.571 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد دوار شرقاوة بالماء الشروب وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بعمالة مكناس	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.12.477 صادر في 3 جمادى الآخرة 1436 (24 مارس 2015) بتغيير المرسوم رقم 2.08.420 الصادر في 21 من رمضان 1428 (22 سبتمبر 2008) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث سوق أسبوعي بجماعة بيوكرى الحضرية بإقليم اشتوكة - آيت باها وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.286 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بتطبيق المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 2.15.260 الصادر في 14 من جمادى الآخرة 1436 (4 أبريل 2015) بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.285 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) يتعلق بتوزيع الأنشطة الاقتصادية على الهيئات الناخبة لغرف الصيد البحري	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.284 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) بتعيين غرف الصيد البحري وعدد المقاعد المخصصة لها ومقارها وتحديد الدوائر الانتخابية التابعة لكل غرفة ومقر كل دائرة ونفوذها الترابي وكذا توزيع المقاعد حسب الدوائر على الهيئات المهنية الممثلة في الغرف المذكورة	6351	13-04-2015
مرسوم رقم 2.15.182 صادر في 4 جمادى الآخرة 1436 (25 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة شرفاء ايت سيدي امحمد ايوسف بقيادة اسول دائرة اسول بإقليم تنغير	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.181 صادر في 4 جمادى الآخرة 1436 (25 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة شرفاء سيدي بويعقوب بقيادة أسول بدائرة اسول بإقليم تنغير	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.180 صادر في 4 جمادى الآخرة 1436 (25 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة آيت مرغاد اموكر بقيادة أسول بدائرة اسول بإقليم تنغير	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.179 صادر في 4 جمادى الآخرة 1436 (25 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة ايت مرغاد بقيادة املاكو بدائرة اسول بإقليم تنغير	6346	26-03-2015

مرسوم رقم 2.15.178 صادر في 4 جمادى الآخرة 1436 (25 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة ايت مرغاد بقيادة املاكو دائرة اسول بإقليم تنغير	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.177 صادر في 4 جمادى الآخرة 1436 (25 مارس 2015) يقضي بتحديد عقار جماعي يقع بتراب قبيلة قصر تانة بقيادة أسول بدائرة اسول بإقليم تنغير	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.39 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتهيئة ضفتي واد مرتيل بالجماعة الحضرية لتطوان بولاية تطوان	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.60 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد الساكنة القروية لإقليم آسفي بالماء الشروب بإقليم آسفي وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.72 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد الساكنة القروية لإقليم آسفي بالماء الشروب بإقليم آسفي وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.74 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتقوية تزويد مدينة الرشيدية والمراكز المجاورة بالماء الشروب بجماعة الخنك، بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.69 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتقوية تزويد المراكز التابعة لإقليم الرشيدية بالماء الشروب، بجماعة الرتب بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.68 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مدينة الرشيدية والمراكز المجاورة بالماء الشروب بجماعة شرفاء مدغرة بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.67 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتقوية تزويد مدينة الرشيدية والمراكز المجاورة بالماء الشروب، بجماعة الخنك بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.66 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتقوية تزويد المراكز التابعة لإقليم الرشيدية بالماء الشروب، بجماعة أوفوس بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6346	26-03-2015

مرسوم رقم 2.15.65 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتقوية تزويد المراكز التابعة لإقليم الرشيدية بالماء الشروب بجماعة الخنك بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطعتين الأرضيتين اللازمتين لهذا الغرض	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.64 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتقوية تزويد المراكز التابعة لإقليم الرشيدية بالماء الشروب بجماعة شرفاء مدغرة بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.71 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مركز المغاصيين بالماء الشروب انطلاقا من عين قرية رقم 874/15 بجماعة المغاصيين بعمالة مكناس وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.15.62 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتقوية تزويد مدينة بوفكران بالماء الشروب ببلدية بوفكران بعمالة مكناس وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6346	26-03-2015
مرسوم رقم 2.14.479 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد محيط التشجير المسمى « الرهراه » الواقع بتراب الجماعة الحضرية لطنجة بالملحقتين الإداريتين السادسة والسابعة بعمالة طنجة – أصيلة	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.444 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « بومروي » التابع للملك الغابوي المسمى « بني حسان » والواقع بتراب جماعة الحمرا بقيادة بني حسان بدائرة تطوان بإقليم تطوان	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.344 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « الجلاليب » التابع لسهب الحلفاء المسمى « آيت سغروشن وآيت عيسى وأولاد ناصر » والواقع بتراب جماعات تالسينت وبوشاون وبني تادجيت وبوعنان بقيادات تالسينت وبني تادجيت وبوعنان بدائرة بني تادجيت بإقليم فجيج	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.339 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « متمر حسين » التابع لسهب الحلفاء المسمى « متمر حسين » والواقع بتراب جماعة سيدي علي بلقاسم بقيادة الكعدة بدائرة دبدو بإقليم تاوريرت	6345	23-03-2015

مرسوم رقم 2.14.338 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « مشرع حمادي » المكون من 8 أجزاء « حميرات وحاسي لكحل وإرزي وتالكوشت 1 وتالكوشت 2 ولهضار ومقسم الجير ومشرع كليلة » التابع لسهب الحلفاء المسمى « مشرع حمادي » والواقع بتراب جماعتي مشرع حمادي ومستكمار بقيادتي أحواز العيون ومستكمار بدائرة العيون بإقليم تاوريرت	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.585 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « تيزيران » التابع للملك الغابوي المسمى « باب برد » والواقع بتراب جماعتي باب برد وأونان بقيادة باب برد بدائرة باب برد بإقليم شفشاون	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.584 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « أوتيلغة » التابع للملك الغابوي المسمى « أسيفان » والواقع بتراب جماعتي أونان وبني منصور بقيادتي باب برد واسيفان بدائرتي باب برد وبو احمد بإقليم شفشاون	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.583 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « أدغوس » التابع للملك الغابوي المسمى « تلمبوط » والواقع بتراب جماعتي تلمبوط وتاسيفت بقيادة تلمبوط بدائرة بو أحمد بإقليم شفشاون	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.307 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد مقطعي « 3 و 4 » التابعين للملك الغابوي المسمى « باب تازة تيفوزال » والواقعين بتراب جماعة باب تازة بقيادة باب تازة بدائرة باب تازة بإقليم شفشاون	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.306 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « ماء الحايل » التابع للملك الغابوي المسمى « باب تازة تيفوزال » والواقع بتراب جماعة باب تازة بقيادة باب تازة بدائرة باب تازة بإقليم شفشاون	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.125 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « الدويرة » التابع لسهب الحلفاء المسمى « ميسور » والواقع بتراب جماعات سيدي بوطيب وويزغت والقصابي - ملوية بقيادتي ميسور والقصابي بدائرة ميسور بإقليم بولمان	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.124 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « بوشعبان » التابع للملك الغابوي المسمى « ايت سغروشن » والواقع بتراب جماعة كرامة بقيادة كرامة بدائرة الريش بإقليم ميدلت	6345	23-03-2015

مرسوم رقم 2.14.123 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « مصروح » التابع للملك الغابوي المسمى « أيت سغروشن » والواقع بتراب جماعة كير بقيادة كرامة بدائرة الريش بإقليم ميدلت	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.122 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « جبل ادغت » التابع للملك الغابوي المسمى « زاوية سيدي حمزة » والواقع بتراب جماعة سيدي عياد بقيادة أيت إزدك بدائرة الريش بإقليم ميدلت	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.121 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « سيدي يوسف تطوين » التابع لسهب الحلفاء المسمى « ملوية العليا » والواقع بتراب جماعة آيت إزدك بقيادة آيت اوفلا بدائرة ميدلت بإقليم ميدلت	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.120 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « اسمر نلوغمان » التابع للملك الغابوي المسمى « اموكر » والواقع بتراب جماعة أموكر بقيادة أموكر بدائرة املشيل بإقليم ميدلت	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.119 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « اسمر دفداي » التابع للملك الغابوي المسمى « زاوية سيدي حمزة » والواقع بتراب جماعة زاوية سيدي حمزة بقيادة أيت إزدك بدائرة الريش بإقليم ميدلت	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.118 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « أنوكال » التابع للملك الغابوي المسمى « ميدلت » والواقع بتراب جماعة أمرصيد بقيادة آيت أوفلا بدائرة ميدلت بإقليم ميدلت	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.117 صادر في 22 من ربيع الآخر 1436 (12 فبراير 2015) بالمصادقة على عمليات تحديد قسم « أقى نوزروال » ومقطع « تسكسوت » التابعين لسهب الحلفاء المسمى « ملوية العليا » والواقعين بتراب جماعتي أمرصيد وميبلادن بقيادة آيت أوفلا بدائرة ميدلت بإقليم ميدلت	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.15.158 صادر في 28 من جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015) في شأن انتخاب ممثلي المأجورين	6345	23-03-2015
مرسوم رقم 2.14.79 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) يأذن بإجراء مقايضة عقارية بين الدولة (الملك الغابوي) وجمعية ملاكي سيدي الرباط بتراب إقليم شتوكة - آيت باها	6344	19-03-2015
مرسوم رقم 2.15.78 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لأيت أوريبل بإقليم الخميسات وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6344	19-03-2015
مرسوم رقم 2.15.03 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء سد تاركة أو ماضي بإقليم جرسيف	6344	19-03-2015

مرسوم رقم 2.15.02 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء سد قدوسة بإقليم الرشيدية	6344	19-03-2015
مرسوم رقم 2.14.930 صادر في 14 من ربيع الآخر 1436 (4 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار الرابط بين الجديدة وآسفي (مقطع إقليم الجديدة) بالجماعة القروية أولاد احسين وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم الجديدة	6343	16-03-2015
مرسوم رقم 2.14.931 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار الرابط بين الجديدة وآسفي (مقطع إقليم الجديدة) بالجماعة القروية أولاد غانم وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6343	16-03-2015
مرسوم رقم 2.14.816 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بتغيير و تتميم المرسوم رقم 2.06.623 الصادر في 24 من ربيع الأول 1428 (13 أبريل 2007) بشأن التعويضات عن الحراسة و الخدمة الإلزامية والمداومة المنجزة بالمؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة و للمراكز الاستشفائية الجامعية	6342	12-03-2015
مرسوم رقم 2.12.507 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) يتعلق بوضعية الأطباء وأطباء الأسنان بالقطاع الخاص المتعاقدين مع وزارة الصحة	6342	12-03-2015
مرسوم رقم 2.14.33 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.90.471 الصادر في 7 جمادى الآخرة 1411 (25 ديسمبر 1990) بمنح أجرة تكميلية للمدرسين الباحثين في كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان	6342	12-03-2015
مرسوم رقم 2.15.82 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بالترخيص لطبع مجلة « ID properties » بالمغرب	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.14.868 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) يقضي بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.84.560 بتاريخ 11 من صفر 1405 (5 نوفمبر 1984) المحدد لقطاعي « 1ب و2 » بالمنطقة السقوية لحوض النكور(إقليما الحسيمة والناضور) الخاضعة لأحكام الظهير الشريف رقم 1.69.25 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليو 1969) بمثابة قانون يتعلق بالاستثمارات الفلاحية	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.14.862 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتغيير دفتر تحملات شركة « ORBCOMM MAGHREB » الملحق بالمرسوم رقم 2.00.689 الصادر في 3 شعبان 1421 (31 أكتوبر 2000)	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.14.861 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتغيير دفتر تحملات شركة « AL HOURRIA TELECOM S.A » الملحق بالمرسوم رقم 2.00.688 الصادر في 3 شعبان 1421 (31 أكتوبر 2000)	6341	09-03-2015

مرسوم رقم 2.14.860 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتغيير دفتر تحملات شركة « SOREMAR SARL » الملحق بالمرسوم رقم 2.03.195 الصادر في 20 من ربيع الأول 1424 (22 ماي 2003)	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.14.859 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتغيير دفتر تحملات شركة « European Data-comm Maghreb S.A » الملحق بالمرسوم رقم 2.03.198 الصادر في 20 من ربيع الأول 1424 (22 ماي 2003) SOREMAR « SARL »	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.14.858 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) بتغيير دفتر تحملات شركة « European Data-comm Maghreb S.A » الملحق بالمرسوم رقم 2.03.197 الصادر في 20 من ربيع الأول 1424 (22 ماي 2003)	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.15.49 صادر في 21 من ربيع الآخر 1436 (11 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث مدرسة أحمد الحياني بمدينة القصر الكبير بإقليم العرائش وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.14.567 صادر في 21 من ربيع الآخر 1436 (11 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مركز أكوراي بالماء الشروب، انطلاقا من الثقب 1346/22 وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض ببلدية أكوراي بإقليم الحاجب	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.15.149 صادر في 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) بتحديد تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.15.148 صادر في 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) بتحديد تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.15.147 صادر في 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) يحدد بموجبه تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.15.146 صادر في 13 من جمادى الأولى 1436 (4 مارس 2015) يحدد بموجبه تاريخ الاقتراع لانتخاب أعضاء مجالس الجهات	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.15.99 صادر في 4 جمادى الأولى 1436 (23 فبراير 2015) تحدد بموجبه حصص وسام العرش ووسام الاستحقاق الوطني المقترحة للإنعام بها خلال سنة 2015	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.15.24 صادر في 4 جمادى الأولى 1436 (23 فبراير 2015) بنسخ بعض النصوص المتعلقة بالرسوم على المراقبة الصحية البيطرية للحيوانات و النباتات و كذا الأتاوى الواجب رفعها عن مصاريف تبخير النباتات و المنتجات النباتية	6341	09-03-2015

مرسوم رقم 2.14.716 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من لدن « المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد » التابعة لإدارة الدفاع الوطني	6341	09-03-2015
مرسوم رقم 2.15.40 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بتحديد عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها	6340	05-03-2015
مرسوم رقم 2.14.966 صادر في 14 من ربيع الآخر 1436 (4 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء طريق أحادية الاتجاه على مستوى الطريق الوطنية رقم 8 بين ن.ك 588 و ن.ك 593 وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بجماعة البرج بإقليم خنيفرة	6339	02-03-2015
مرسوم رقم 2.15.15 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار الرابط بين طنجة وميناء واد الرمل (المقطعين 1 و 2) وبنزع ملكية القطع الأرضية الحبسية اللازمة لهذا الغرض بولاية جهة طنجة – تطوان	6339	02-03-2015
مرسوم رقم 2.15.102 صادر في 19 من ربيع الآخر 1436 (9 فبراير 2015) بتعيين آمر بالصرف ونائب عنه	6338	26-02-2015
مرسوم رقم 2.15.101 صادر في 19 من ربيع الآخر 1436 (9 فبراير 2015) بتعيين آمر بالصرف ونائب عنه	6338	26-02-2015
مرسوم رقم 2.14.405 صادر في 28 من ربيع الآخر 1436 (18 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث المركب التجاري الزهور بجماعة مراكش بعمالة مراكش بولاية جهة مراكش - تانسيفت - الحوز وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6338	26-02-2015
مرسوم رقم 2.15.25 صادر في 14 من ربيع الآخر 1436 (4 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد مركز أكوراي بالماء الشروب انطلاقا من الثقب 1929/22 بجماعة أيت بورزوين بإقليم الحاجب وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6338	26-02-2015
مرسوم رقم 2.15.1 صادر في 14 من ربيع الآخر 1436 (4 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتحويل الطريق المؤدية إلى سد عين كواشية وبنزع ملكية القطعتين الأرضيتين اللازمتين لهذا الغرض بعمالة الصخيرات – تمارة	6338	26-02-2015
مرسوم رقم 2.14.813 صادر في 14من ربيع الآخر 1436 (4 فبراير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإنجاز الطريق المؤدية إلى سد أيت مولاي احمد وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم إفران	6338	26-02-2015
مرسوم رقم 2.14.932 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث مقر قيادة اشمرارن بدائرة امتوكة بإقليم شيشاوة وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6338	26-02-2015

مرسوم رقم 2.14.949 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطعتين الأرضيتين التابعتين للملك الغابوي (غابة المعمورة موضوع الرسم العقاري عدد 69394/13) وضمهما إلى أملاك الدولة بإقليم القنيطرة قصد بناء مستشفى للأمراض العقلية وإعادة بناء المستشفى الإقليمي الإدريسي بإقليم القنيطرة	6338	26-02-2015
مرسوم رقم 2.14.948 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطع الأرضية التابعة للملك الغابوي (غابات واد بهت، أشماش وآيت حاتم) وضمها إلى الملك الخاص للدولة قصد تخصيصها لإنجاز سد ولجة السلطان بإقليم الخميسات	6338	26-02-2015
مرسوم رقم 2.14.928 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بالإذن للمكتب الوطني للسكك الحديدية بالمساهمة في رأسمال شركة مساهمة سيتم إحداثها تحت اسم « Institut de Formation Ferroviaire »	6336	19-02-2015
مرسوم رقم 2.14.852 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار المحيط بالرباط وسلا مقطع عمالة الصخيرات - تمارة (القطع الإضافية) وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بولاية جهة الرباط - سلا -	6335	16-02-2015
مرسوم رقم 2.14.324 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتحويل السوق الأسبوعي بجماعة سوق السبت أولاد النمة الحضرية بإقليم الفقيه بن صالح، وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6335	16-02-2015
مرسوم رقم 2.13.961 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتوسيع مقبرة سيدي بوسلهام وخلق فضاء رياضي بدوار أولاد عزوز بجماعة أولاد صالح القروية بإقليم النواصر، وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6335	16-02-2015
مرسوم رقم 2.15.48 صادر في 14 من ربيع الآخر 1436 (4 فبراير 2015) بالموافقة على اتفاق التمويل المتعلق بقرض مبلغه 16.500.000 وحدة من حقوق السحب الخاصة (DTS) وهبة مبلغها 1.295.000 وحدة من حقوق السحب (DTS) المبرم بتاريخ 16 من محرم 1436 (10 نوفمبر 2014) بين المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، قصد تمويل برنامج التنمية القروية للمناطق الجبلية - المرحلة الأولى	6337	23-02-2015
مرسوم رقم 2.15.8 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) بتغيير المرسوم رقم 2.14.345 الصادر في 23 من رجب 1435 (23 ماي 2014) بتعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	6334	12-02-2015

مرسوم رقم 2.15.27 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) يقضي بتغيير المرسوم رقم 2.12.418 بتاريخ 16 من شوال 1433 (4 سبتمبر 2012) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز جماعة أحلاف بإقليم بنسليمان وجزء من بلدية الكارة بإقليم برشيد وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6334	12-02-2015
مرسوم رقم 2.15.26 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لفضالات بإقليم بنسليمان وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6334	12-02-2015
مرسوم رقم 2.14.846 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة القروية لسيدي يحيى زعير بعمالة الصخيرات - تمارة وبالإعلان أن في ذلك منفعة	6334	12-02-2015
مرسوم رقم 2.14.790 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة شارع مولاي يوسف بمدينة آسفي بإقليم آسفي وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6334	12-02-2015
مرسوم رقم 2.14.789 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة شارع الحسن الثاني بمدينة آسفي بإقليم آسفي وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6334	12-02-2015
مرسوم رقم 2.15.11 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) يقضي بإعادة منح قطعة أرضية فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة لمستفيد جديد على إثر وفاة الممنوحة له سابقا بولاية جهة مكناس – تافيلالت	6334	12-02-2015
مرسوم رقم 2.15.10 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) يقضي بمنح قطعة أرضية فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة لمستفيد جديد على إثر إسقاط حق الممنوحة له سابقا بولاية جهة مكناس – تافيلالت	6334	12-02-2015
مرسوم رقم 2.15.9 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) يقضي بمنح قطعة أرضية فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة لمستفيد جديد على إثر إسقاط حق الممنوحة له سابقا بولاية جهة مكناس – تافيلالت	6334	12-02-2015
مرسوم رقم 2.14.850 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) يقضي بإعادة منح قطعة أرضية فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة لمستفيد جديد على إثر إسقاط حق الممنوحة له سابقا بولاية جهة مكناس – تافيلالت	6334	12-02-2015
مرسوم رقم 2.14.849 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) يقضي بإعادة منح قطعة أرضية فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة لمستفيد جديد على إثر وفاة الممنوحة له سابقا بولاية جهة الشاوية – ورديغة	6334	12-02-2015
مرسوم رقم 2.14.527 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) لتطبيق القانون رقم 62.12 المتعلق بتنظيم مهنة المستشار الفلاحي	6334	12-02-2015

مرسوم رقم 2.14.268 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) يتعلق بجودة زيوت الزيتون وزيوت الفيتور التي يتم تسويقها وبسلامتها الصحية	6334	12-02-2015
مرسوم رقم 2.14.85 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) يتعلق بتدبير النفايات الخطرة	6334	12-02-2015
مرسوم رقم 2.15.14 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق الإقليمية رقم 7319 الرابطة بين تونفيت وتكوديت عبر آيت بوعربي من ن.ك 64+000 إلى ن.ك 85+600 بإقليم ميدلت	6333	09-02-2015
مرسوم رقم 2.15.6 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لمليلة بإقليم بنسليمان وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6333	09-02-2015
مرسوم رقم 2.15.5 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة القروية الزرادة بإقليم تازة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6333	09-02-2015
مرسوم رقم 2.15.4 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لبوشفاعة بإقليم تازة وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6333	09-02-2015
مرسوم رقم 2.15.12 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطعة الأرضية التابعة للملك الغابوي، وضمها إلى الملك الخاص للدولة قصد تخصيصها لبناء مدرسة المنزه الابتدائية بالجماعة القروية المنزه بعمالة الصخيرات – تمارة	6333	09-02-2015
مرسوم رقم 2.14.968 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بفصل القطعة الأرضية التابعة للملك الغابوي (غابة مسكينة) وضمها إلى الملك الخاص للدولة قصد تخصيصها لبناء محول كهربائي من فئة 225 ك ف/400 بامسكرود، بعمالة انزكان - آيت ملول	6333	09-02-2015
مرسوم رقم 2.14.316 صادر في 8 ربيع الآخر 1436 (29 يناير 2015) بتغيير و تتميم المرسوم رقم 2.00.368 بتنفيذ القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية	6333	09-02-2015
مرسوم رقم 2.14.669 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتوسيع محطة القطار طنجة من أجل إنشاء الخط الحديدي للقطارات ذات السرعة العالية بين طنجة والقنيطرة بالجماعة الحضرية لطنجة وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بعمالة طنجة - أصيلة بولاية جهة طنجة – تطوان	6332	05-02-2015
مرسوم رقم 2.14.933 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بمواصلة منح ضمانة الدولة للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	6332	05-02-2015

مرسوم رقم 2.14.803 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتقوية تزويد مدينة الرشيدية والمراكز المجاورة بالماء الشروب، انطلاقا من الأثقاب الجديدة بجماعة أوفوس بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6330	29-01-2015
مرسوم رقم 2.14.802 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتقوية تزويد المراكز التابعة لإقليم الرشيدية بالماء الشروب، جماعة شرفاء مدغرة، بإقليم الرشيدية وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6330	29-01-2015
مرسوم رقم 2.14.854 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء سد كرامة وبنزع ملكية القطعة الأرضية الحبسية اللازمة لهذا الغرض بإقليم سيدي إفني	6329	26-01-2015
مرسوم رقم 2.14.815 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء سد بوغالية وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم خريبكة	6329	26-01-2015
مرسوم رقم 2.14.814 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتحويل الطريق المؤدية إلى سد عين كواشية وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بعمالة الصخيرات – تمارة	6329	26-01-2015
مرسوم رقم 2.13.881 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.08.518 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009) لتطبيق المواد 13 و 14 و 15 و 21 و 23 من القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية	6332	05-02-2015
مرسوم رقم 2.14.827 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بتحديد الملك العام البحري بساحل الجماعة القروية بحارة أولاد عياد بقيادة سيدي محمد لحمر بدائرة سوق ثلاثاء الغرب بإقليم القنيطرة	6331	02-02-2015
مرسوم رقم 2.14.809 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) يقضي بتحديد الملك العام البحري بالضفة اليسرى لنهر سبو التابع لجماعة المعمورة بباشوية مدينة القنيطرة بإقليم القنيطرة	6331	02-02-2015
مرسوم رقم 2.14.606 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) يقضي بتحديد الملك العام البحري (الشطر الثاني) التابع لجماعة اثنين أكلو بقيادة أكلو بدائرة تيزنيت بإقليم تيزنيت	6331	02-02-2015
مرسوم رقم 2.14.605 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) يقضي بتحديد الملك العام البحري التابع للنفوذ الترابي للجماعة القروية أربعاء الساحل الممتد ما بين الوتد رقم (B476) والوتد رقم (B757) بقيادة أكلو بدائرة تيزنيت بإقليم تيزنيت	6331	02-02-2015

مرسوم رقم 2.14.847 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإنجاز سد المختار السوسي وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم تارودانت	6331	02-02-2015
مرسوم رقم 2.14.801 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتهيئة ممر الولوج إلى محطة معالجة مياه سد يوسف بن تاشفين بإقليم تيزنيت وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6331	02-02-2015
مرسوم رقم 2.14.800 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء سد واد صفرو بإقليم وجدة - أنجاد وبنزع ملكية القطع الأرضية الحبسية اللازمة لهذا الغرض	6331	02-02-2015
مرسوم رقم 2.14.765 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد الدواوير المجاورة لمدينة الناضور بالماء الشروب بإقليم الناضور وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6331	02-02-2015
مرسوم رقم 2.14.758 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بتحديد اختصاصات وتنظيم الوزارة المكلفة بالبيئة	6330	29-01-2015
مرسوم رقم 2.13.467 صادر في 12 من صفر 1436 (5 ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد الساحل الأطلسي بالماء الشروب انطلاقا من سد سيدي محمد بن عبد الله (بعمالة الصخيرات - تمارة) وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض	6329	26-01-2015
مرسوم رقم 2.15.42 صادر في 16 من ربيع الأول 1436 (8 يناير 2015) يتعلق بالنيابة عن وزير الشباب والرياضة	6328	22-01-2015
مرسوم رقم 2.14.787 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز المكانسة بالجماعة القروية للمكانسة بإقليم تاونات وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6326	15-01-2015
مرسوم رقم 2.14.786 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز أولاد الطاهر بالجماعة القروية لمزراوة بإقليم تاونات وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6326	15-01-2015
مرسوم رقم 2.14.785 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة الجماعة الحضرية لقرية بامحمد بإقليم تاونات وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة	6326	15-01-2015
مرسوم رقم 2.14.699 صادر في 17 من صفر 1436 (10 ديسمبر 2014) يقضي بتحديد الملك العام البحري بالضفة اليمنى لنهر سبو التابع لجماعة المناصرة بدائرة بنمنصور بإقليم القنيطرة	6326	15-01-2015
مرسوم رقم 2.14.698 صادر في 17 من صفر 1436 (10 ديسمبر 2014) يقضي بتحديد الملك العام البحري على طول ساحل كابونيكرو « رأس الطرف » بالمنطقة الممتدة ما بين الوتد رقم B68 والوتد رقم B118 التابع للجماعة الحضرية لمدينة المضيق بعمالة المضيق – الفنيدق	6326	15-01-2015

مرسوم رقم 2.14.697 صادر في 17 من صفر 1436 (10 ديسمبر 2014) يقضي بتحديد الملك العام البحري للشريط الساحلي التابع لبلدية الجديدة بدائرة الجديدة (الشطر الأول) بإقليم الجديدة	6326	15-01-2015
مرسوم رقم 2.12.508 صادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتحديد مبلغ التعويضات الممنوحة للأطباء وجراحي الأسنان والبياطرة المتعاقدين مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	6325	12-01-2015
مرسوم رقم 2.14.832 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بتغيير المرسوم رقم 2.07.262 الصادر في 15 من ربيع الآخر 1428 (3 ماي 2007) بالترخيص لطبع جريدة « La tribune de Marrakech » ومجلة « 212 » بالمغرب والمرسوم رقم 2.10.218 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1431 (4 يونيو 2010) بالترخيص لطبع مجلة « Marrakech Magazine » بالمغرب	6324	08-01-2015
مرسوم رقم 2.14.817 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بإحداث وتنظيم مراكز ثقافية مغربية بالخارج	6323	05-01-2015
مرسوم رقم 2.14.747 صادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث مؤسسة ثقافية بالمدينة القديمة بالدار البيضاء وبنزع ملكية العقار اللازم لهذا الغرض	6323	05-01-2015
مرسوم رقم 2.14.773 صادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء الطريق السيار الرابط بين الجديدة وآسفي (مقطع إقليم سيدي بنور) وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بإقليم سيدي بنور	6323	05-01-2015
مرسوم رقم 2.14.762 صادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتزويد الدواوير التابعة لجماعة توغيلت بقيادة الخنيشات بالماء الشروب وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بالجماعة القروية توغيلت بإقليم سيدي قاسم	6323	05-01-2015
مرسوم رقم 2.14.705 صادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي ببناء سد كرايمة وبنزع ملكية القطع الأرضية اللازمة لهذا الغرض بجماعة تيوغزة بإقليم سيدي افني	6323	05-01-2015
مرسوم رقم 2.14.646 صادر في 4 محرم 1436 (29 أكتوبر 2014) تخرج بموجبه من الملك العام المائي وتضم إلى أملاك الدولة قطعة أرضية متأصلة من متروك ساقية عمومية متواجدة بطريق عين شقف بفاس	6323	05-01-2015
مرسوم رقم 2.14.962 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بعزل السيد محمد بازين، رئيس مجلس جماعة أورير بعمالة أكادير – إداوتنان	6322	01-01-2015
مرسوم رقم 2.14.961 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بعزل السيد عبد الخالق بنعبود، النائب الأول لرئيس مجلس جماعة مارتيل بعمالة المضيق – الفنيدق	6322	01-01-2015

مرسوم رقم 2.14.960 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بعزل السيد علي أمنيول، رئيس مجلس جماعة مارتيل بعمالة المضيق – الفنيدق	6322	01-01-2015
مرسوم رقم 2.14.959 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بعزل السيد محمد كنفاوي، رئيس مجلس جماعة وزان بإقليم وزان	6322	01-01-2015
مرسوم رقم 2.14.958 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بعزل السيد علي مغناوي، النائب الأول لرئيس مجلس مقاطعة بطانة بعمالة سلا	6322	01-01-2015
مرسوم رقم 2.14.957 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بعزل السيد مصطفى الموتشو، النائب الخامس لرئيس مجلس مقاطعة العيايدة بعمالة سلا	6322	01-01-2015
مرسوم رقم 2.14.956 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بعزل السيد زين العابدين حواص، رئيس مجلس جماعة حد السوالم بإقليم برشيد	6322	01-01-2015
مرسوم رقم 2.14.955 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بعزل السيد محمد تمغارت، النائب الأول لرئيس مجلس جماعة تاونزة بإقليم أزيلال	6322	01-01-2015
مرسوم رقم 2.14.954 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بعزل السيد لحسن تنكر، رئيس مجلس جماعة تاونزة بإقليم أزيلال	6322	01-01-2015
مرسوم رقم 2.14.953 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بعزل السيد عبد الرحيم بوسفان، النائب الثاني لرئيس مجلس مقاطعة المعاريف بعمالة مقاطعات الدار البيضاء – أنفا	6322	01-01-2015
مرسوم رقم 2.14.952 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بعزل السيد المدني العلوي، النائب الأول لرئيس مجلس مقاطعة المعاريف بعمالة مقاطعات الدار البيضاء- أنفا	6322	01-01-2015
مرسوم رقم 2.14.951 صادر في 7 ربيع الأول 1436 (30 ديسمبر 2014) يقضي بعزل السيد أحمد القادري، رئيس مجلس مقاطعة المعاريف بعمالة مقاطعات الدار البيضاء – أنفا	6322	01-01-2015
مرسوم رقم 2.14.837 صادر في 30 من صفر 1436 (23 ديسمبر 2014) بتعيين رؤساء ورؤساء نواب للمحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية خلال السنة القضائية 2015	6322	01-01-2015

الملحق رقم 6

معطيات إحصائية حول المجالس الحكومية 2015

رقم	تاريخ مجلس الحكومة	عدد مشاريع القوانين المصادق عليها	عدد مشاريع المراسيم المصادق عليها	عدد مشاريع الاتفاقيات المصادق عليها	عروض	تعيينات
	2015/01/08	1	2	-	1	4
	2015/01/15	1	3	-	2	7
	2015/01/22	4 ق.ت	-	-	-	8
	2015/02/05	-	9	-	-	5
	2015/02/12	1	4	1	-	-
	2015/02/19	3	2	1	-	6
	2015/02/26	3	5	1	1	8
	05/03/2015	2	2	1	1	-
	19/03/2015	2	3	1	-	2
	26/03/2015	1	2	1	-	-
	01/04/2015	3	5+1 م.ق	3	-	3
	04/2015/09	1	10	-	-	2
	04/2015/16	1	2	1	-	2
	04/2015/23	2 ق.ت +1	-	1	-	3
	04/2015/30	2	2	1	2	-
	2015/07/05	3 ق.ت +1	2	-	-	2
	2015/14/05	4	2	2	-	-
	2015/27/05	1	2	1	-	1
	2015/03/06	1	5	1	-	1
	2015/11/06	3	1	1	-	3

	2015/18/06	2	2	1	-	-
	2015/25/06	2	5	-	-	7
	02/07/2015	2	2	-	-	3
	09/07/2015	1	2	-	1	5
	07/2015/16	-	1	-	-	-
	07/2015/23	-	7	-	-	-
	07/2015/29	2	3	1	1	1
	19/08/2015	1	4	1	-	-
	28/08/2015	1	4	1	-	-
	2015/09/03	1	3	1	-	-
	2015/09/03	2	3	1	-	10
	2015/09/17	2	3	1	-	4
	2015/09/28	1	2	-	-	1
	2015/10/01	-	4	1	1	1
	2015/10/12	2	3	1	1	-
	2015/10/14	1	5	-	-	-
	2015/10/22	2	5	1	-	-
	2015/10/29	3	2	1	-	2
المجموع		66 منها 9 ق.ت + 26 بالمصادقة على اتفاقيات	**121** **120** م.ت + **1** م.ق	**28**	**11**	91

بالإضافة إلى ظهير شريف واحد يتعلق بالمجال العسكري

معطيات إحصائية حول المجالس الوزارية 2015

تاريخ مجلس الوزراء	عدد مشاريع القوانين المصادق عليها	عدد مشاريع المراسيم المصادق عليها	عدد الاتفاقيات المصادق عليها	عدد مشاريع الظهائر الشريفة	عروض	تعيينات
29/1/2015	8 + 4 ق.ت	1	8	-	1	17 (3 ولاة + 13 عامل + المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير)
2015/15/5	3+10 ق.ت	2	12	-	-	تعيين المدير العام للأمن الوطني
2015/7/14	12 +2 ق.ت	-	12	1	-	-
2015/10/13	6	-	7	-	1	(ولاة الجهات)12
المجموع	45 منها 36 بالمصادقة على اتفاقيات+ 9 ق.ت	3	39	1	2	30

الملحق رقم 7

إصدارات المطبعة الرسمية

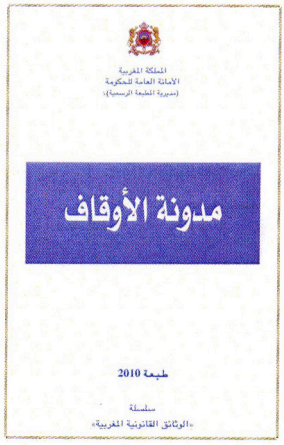
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
مدونة الأوقاف
طبعة 2010
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

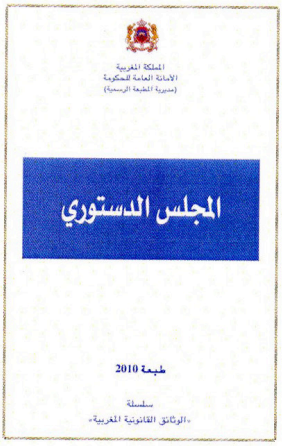
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
المجلس الدستوري
طبعة 2010
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

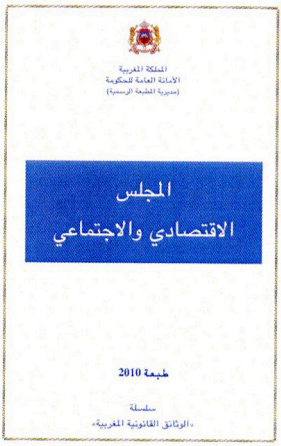
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
المجلس
الاقتصادي والاجتماعي
طبعة 2010
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

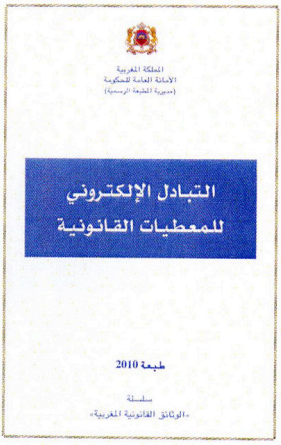
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
التبادل الإلكتروني
للمعطيات القانونية
طبعة 2010
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

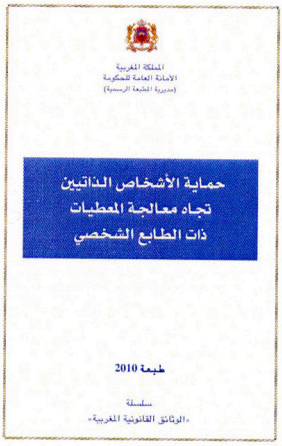
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
حماية الأشخاص الذاتيين
تجاه معالجة المعطيات
ذات الطابع الشخصي
طبعة 2010
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

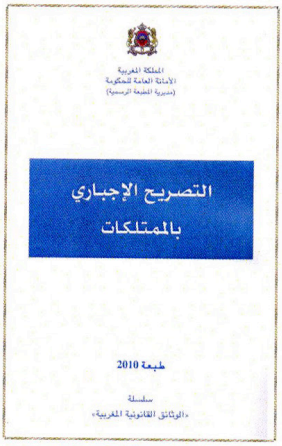
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
التصريح الإجباري
بالممتلكات
طبعة 2010
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

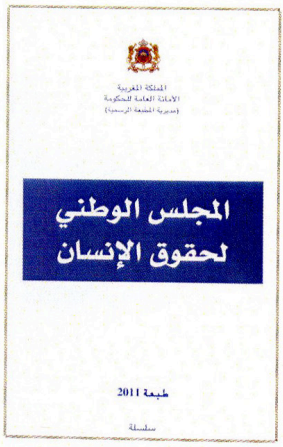
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
المجلس الوطني
لحقوق الإنسان
طبعة 2011
سلسلة

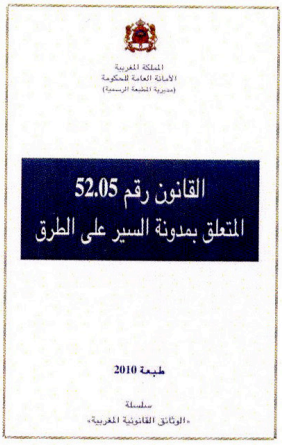
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
القانون رقم 52.05
المتعلق بمدونة السير على الطرق
طبعة 2010
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

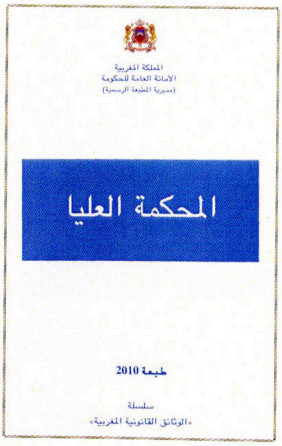
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
المحكمة العليا
طبعة 2010
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

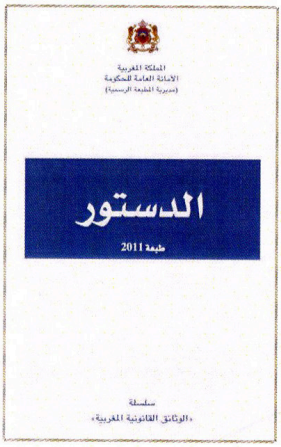
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
الدستور
طبعة 2011
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

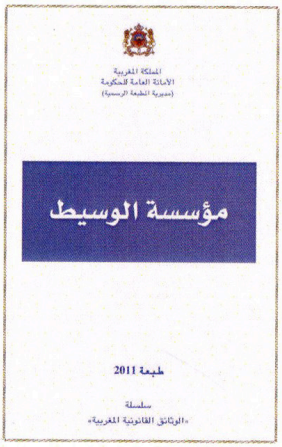
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
مؤسسة الوسيط
طبعة 2011
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

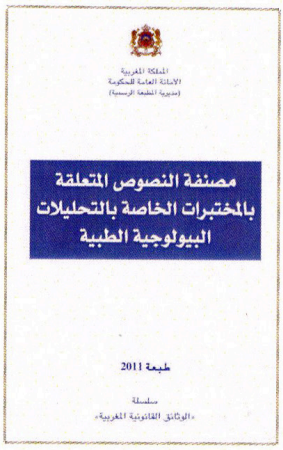
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
مصنفة النصوص المتعلقة
بالمختبرات الخاصة بالتحليلات
البيولوجية الطبية
طبعة 2011
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

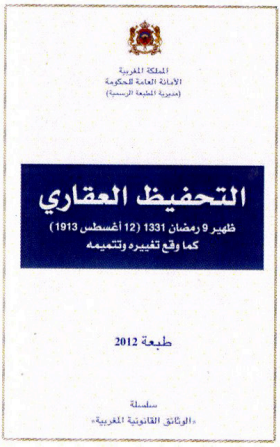
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
التحفيظ العقاري
ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)
كما وقع تغييره وتتميمه
طبعة 2012
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

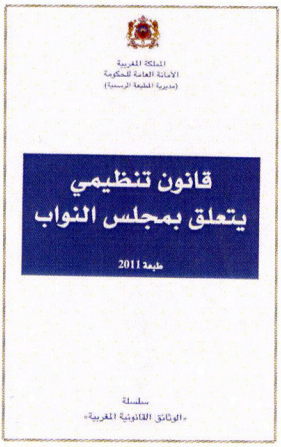
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
قانون تنظيمي
يتعلق بمجلس النواب
طبعة 2011
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

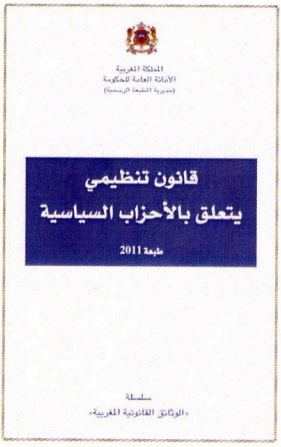
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
قانون تنظيمي
يتعلق بالأحزاب السياسية
طبعة 2011
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

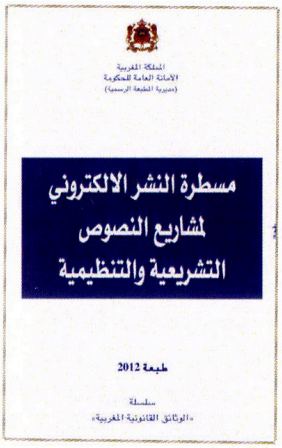
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
مسطرة النشر الالكتروني
لمشاريع النصوص
التشريعية والتنظيمية
طبعة 2012
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

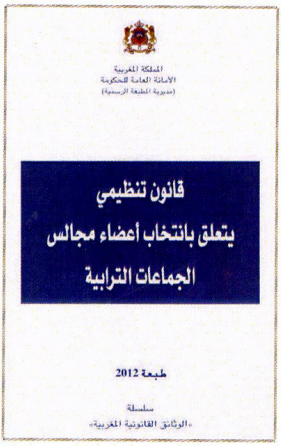
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
قانون تنظيمي
يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس
الجماعات الترابية
طبعة 2012
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

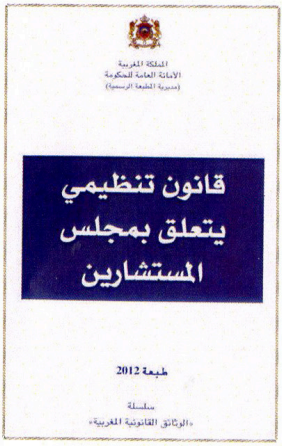
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية الطبعة الرسمية)
قانون تنظيمي
يتعلق بمجلس
المستشارين
طبعة 2012
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

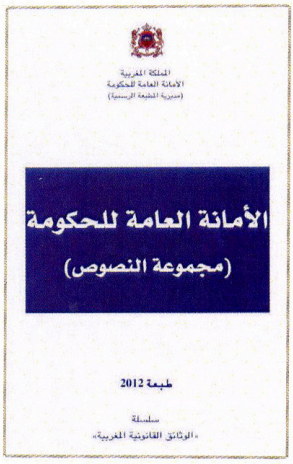
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
الأمانة العامة للحكومة
(مجموعة النصوص)
طبعة 2012
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

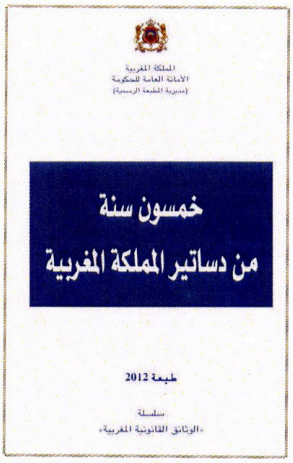
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
خمسون سنة
من دساتير المملكة المغربية
طبعة 2012
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

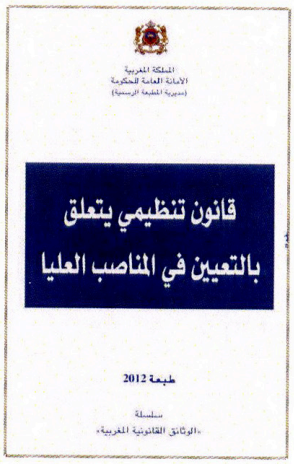
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
قانون تنظيمي يتعلق
بالتعيين في المناصب العليا
طبعة 2012
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

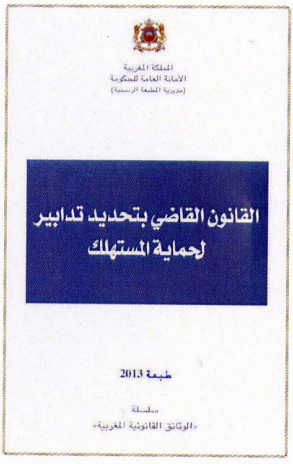
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
القانون القاضي بتحديد تدابير
لحماية المستهلك
طبعة 2013
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

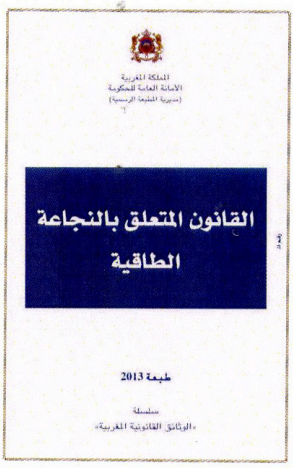
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
القانون المتعلق بالنجاعة
الطاقية
طبعة 2013
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

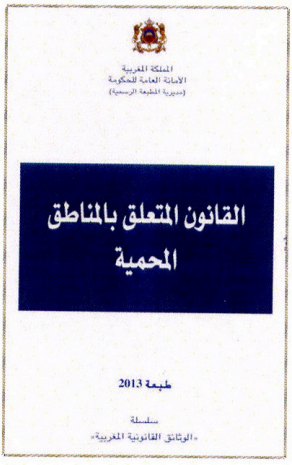
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
القانون المتعلق بالمناطق
المحمية
طبعة 2013
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

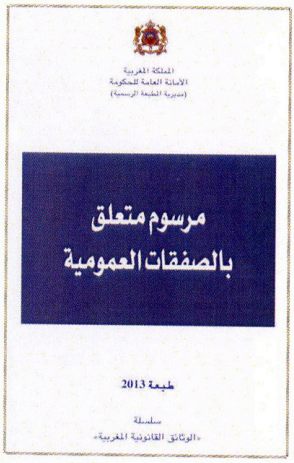
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
مرسوم متعلق
بالصفقات العمومية
طبعة 2013
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

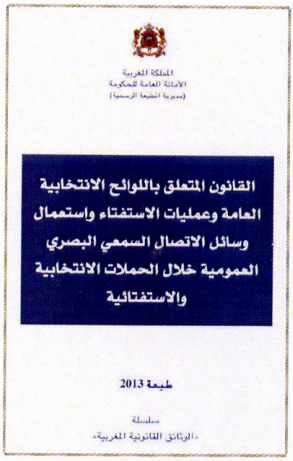
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
القانون المتعلق باللوائح الانتخابية
العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال
وسائل الاتصال السمعي البصري
العمومية خلال الحملات الانتخابية
والاستفتائية
طبعة 2013
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

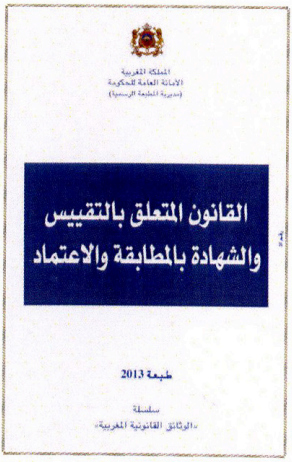
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
القانون المتعلق بالتقييس
والشهادة بالمطابقة والاعتماد
طبعة 2013
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

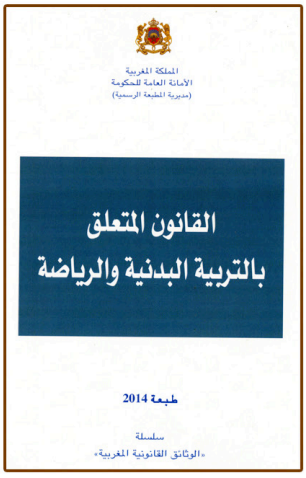
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
القانون المتعلق
بالتربية البدنية والرياضة
طبعة 2014
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
القانون التنظيمي المتعلق
بالمحكمة الدستورية
طبعة 2014
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
القانون المتعلق بتنظيم
التعليم العالي
طبعة 2014
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
مديرية المطبعة الرسمية
دليل صياغة
النصوص القانونية
الطبعة الأولى
2015
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
مديرية المطبعة الرسمية
الدليل العام لمساطر
معالجة مشاريع النصوص
التشريعية والتنظيمية
الطبعة الأولى
2015
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

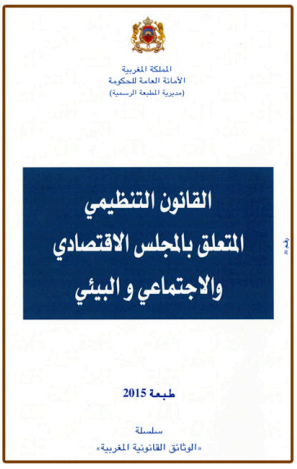
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
القانون التنظيمي
المتعلق بالمجلس الاقتصادي
والاجتماعي و البيئي
طبعة 2015
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
مديرية المطبعة الرسمية
دليل التقارب القانوني
بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي
الطبعة الأولى
2015
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
القانون التنظيمي
المتعلق بتنظيم و تسيير أشغال الحكومة
و الوضع القانوني لأعضائها
طبعة 2015
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

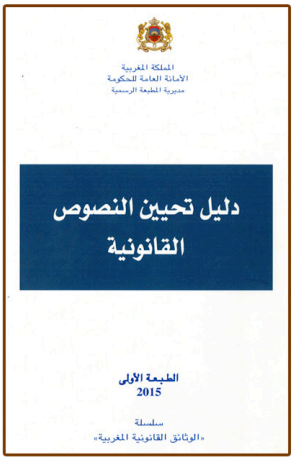
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
مديرية المطبعة الرسمية
دليل تحيين النصوص
القانونية
الطبعة الأولى
2015
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

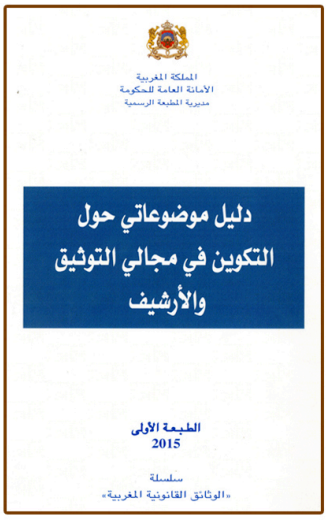
المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
مديرية المطبعة الرسمية
دليل موضوعاتي حول
التكوين في مجالي التوثيق
والأرشيف
الطبعة الأولى
2015
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
مديرية المطبعة الرسمية
الدليل العام
حول دراسات الأثر
للنصوص التشريعية
الطبعة الأولى
2015
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
مؤسسة محمد السادس
للعلماء الأفارقة
طبعة 2015
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)
جامعة القرويين
طبعة 2015
سلسلة
«الوثائق القانونية المغربية»